منشورات الثقافة الجديدة

سياسة الإعمار الاقتصادي في العراق

الفـــه

الدكتور توماس بالوك

استاذ الاقتصاد في كلية باليول ، جامعة أوكسفورد

ساعده في البحث وقدمه للعربية

الدكتور

محمد سلمان حسن

بكالوريوس الاقتصاد ، جامعة لفربول
ماجستير الاقتصاد الدولي ، جامعة لندن
دكتوراه التطور الاقتصادي ، جامعة أوكسفورد

تشرين الثاني ١٩٥٨

مطبعة العاني ـ بغداد

منشورات الثقافة الجديدة

هدية للزميلة الاستاذ المحترمة
فضيلة زكية
مع التقدير

سياسة الإعمار الاقتصادي في العراق

الفـــه

الدكتور توماس بالوك

استاذ الاقتصاد في كلية باليول ، جامعة اوكسفورد

ساعده في البحث وقدمه للعربية

الدكتور

محمد سلمان حسن

بكالوريوس الاقتصاد ، جامعة لفربول
ماجستير الاقتصاد الدولي ، جامعة لندن
دكتوراه التطور الاقتصادي ، جامعة اوكسفورد

المكتبة المركزية
جامعة بغداد

تشرين الثاني ١٩٥٨

مطبعة العاني ـ بغداد

Int. Affairs
HC
497
.I7
B34

الإهداء

الى قائد الشعب العراقي الزعيم المنقذ عبدالكريم قاسم
الى قاهر الاستعمار ، ومحرر العراق
مثبت الثورة ، وموطد الجمهورية ...
الى العازم على تحقيق الاستقلال الاقتصادى والعامل
على محو الاستغلال ...
الى الهادف من أجل القضاء على :
ثالوث الفقر والجهل والمرض
الى الرامى الى تحقيق :
التقدم الاقتصادى ، والرفاه الاجتماعى
والى تطبيق :
المثـــل الانسانية العليـــا

الدكتور محمد سلمان حسن

تقديم : نحو اقتصاد وطني موجّه

ان عملية رسم السياسة الاقتصادية السليمة لاى بلد ، وبصورة خاصة للبلاد التى شقت طريقها نحو التحرر السياسى ، والاقتصادى والفكرى مؤخرا كالجمهورية العراقية ، تستلزم ، أولا ، وضوحا تاما حول الاهداف العامة المراد تحقيقها ، كبناء كيان اقتصادى رصين قبل كل شىء أو انتشال الشعب من الفقر المدقع بأسرع وقت ، وتتطلب ، ثانيا ، هضما عميقا لطبيعة المرحلة التاريخية التى تعتور البلد المبحوث خاصة والعالم عامة ، كما تقتضى ، آخراً ، استقصاء دقيقا لجميع الحقائق والاحصائيات عن المرافق الاقتصادية الكامنة والواقع الاقتصادى الحالى .

لعله من المجدى ، اذن ، ان نرسم الخطوط العريضة لمراحل التطور الاقتصادى فى العراق الحديث ، قبل ان نبين مركز كتاب (سياسة الاعمار الاقتصادى فى العراق) فى الدراسات التى تمت عن بلدنا حتى الآن . لقد مر العراق ، فيما نعتقد ، فى ثلاث مراحل من تطوره الاقتصادى الحديث : وهى مرحلة التجارة الخارجية ، ومرحلة الاستثمار النفطى ، ومرحلة التطور الاقتصادى الذاتى .

اما مرحلة التجارة الخارجية ، فالمقصود بها الدور المحرك الذى لعبه نمو تجارة العراق الخارجية مع دول اوربا الصناعية ، لا سيما بريطانيا ، خلال الفترة ما بين فتح قنال السويس ١٨٦٩ وابان الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩ . اذ أن أول ما تمتاز به هذه الفترة هو نشوء التنظيم التجارى الخاص فى انتاج السلع وتبادلها من الناحية الاقتصادية ، ونمو طبقة البرجوازية التجارية من الناحية الاجتماعية . فلقد صارت أسعار السلع

المحلية تتأثر بتيارات الاسعار العالمية ، وأصبح الانتاج المحلى تابعا أكثر فأكثر الى تقلبات الطلب العالمى • وعلى هذا ، فقد كانت التجارة الخارجية الطريق الاول للنفوذ الاقتصادى الاستعمارى فى العراق حتى الحرب العالمية الثانية •

ثم أخذت اهمية الاستثمار النفطى بالازدياد منذ سنة ١٩٣٤ حين بدأ انتاج النفط فى العراق • اذ ان نمو انتاج النفط العراقى ، ودوره فى ميزانية الدولة ، عن طريق عوائد النفط ، أو فى العمالة عن طريق الايدى العاملة التى يشغلها كان محدودا جدا حتى نشوب أزمة النفط الايرانى فى سنة ١٩٥١ • لقد حل الاستثمار النفطى محل التجارة الخارجية حيث أصبح العامل المحرك للاقتصاد العراقى منذ الحرب العالمية الثانية ، وخاصة منذ عام ١٩٥٢ • وعلى هذا فقد كان الاقتصاد العراقى خاضعا للاستثمار والانتاج النفطى ، فالعوائد النفطية خضوعا تاما حتى الثورة العراقية فى ١٤ تموز ١٩٥٨ •

وفى صيف ١٩٥٧ ، بعد التحضيرات الاولية لمشروع اعمار اقطار البحر الابيض المتوسط ، التى قامت بها منظمة الغذاء والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة ، اضطلعت لجنة من خبراء هذه المنظمة باعداد كتاب (سياسة الاعمار الاقتصادى فى العراق) كأحد الاقطار الداخلة فى المشروع المذكور • وكان الدكتور توماس بالوك ، أستاذ الاقتصاد بكلية باليول فى جامعة اوكسفورد ، المسؤول الاول عن هذا التقرير ، وكان كاتب هذه السطور باحثا مساعدا له • وكان المأمول ان نزور العراق قبل كتابة التقرير ، الا ان حكومة العهد البائد قد منعت الدكتور بالوك من الدخول الى العراق ، كما وان سحبها لجواز سفر كاتب هذه السطور حال دون

دخوله أيضا • والدكتور بالوك اقتصادى معروف ، وهو احد اقطاب الجناح اليسارى لمدرسة كينز فى الاقتصاد الحديث ولحزب العمال البريطانى • هذا وان منظمة الغذاء والزراعة الدولية والدكتور توماس بالوك قد وافقوا على نشر هذا التقرير باللغة العربية •

يتألف هذا التقرير من (٣٠٣) فقرات و (١٠) فصول و (٣٠) جدول احصائى • وينطوى على عصارة المعلومات الاقتصادية والاحصائية الضرورية كأساس لرسم سياسة اقتصادية جديدة تهدف الى انماء مرافق البلد الاقتصادية ورفع مستواه المعاشى والاجتماعى • وعلى الرغم من انه كتب فى صيف ١٩٥٧ ، فان الدكتور توماس طلب الي مؤخرا ان اذيع اعتقاده بان نظرة التشاؤم التى قد تشم رائحتها من بعض الفقرات (أمثال ٧-١٣ ، و ٧٥-٨٢ ، و ١١١ ، و ١١٦ ، و ١٣٦) لا مبرر لها بعد قيام الجمهورية العراقية • بل انه متفائل بان امكانية توزيع الدخل القومى توزيعا عادلا ، ومكافحة الفقر المدقع مكافحة جذرية ، قد أصبحت الآن أقرب الى التطبيق من أى وقت آخر •

ويمتاز هذا التقرير عن كل ما كتب ، من تقرير وليم ولكوكس عن الرى فى العراق قبل الحرب العالمية الاولى حتى تقرير اللورد سولتر عام ١٩٥٥ ، فى كونه ينظر الى شؤون العراق من الداخل أى من وجهة نظر الشعب العراقى ، وليس من الخارج ، أى من وجهة نظر المصالح الاجنبية • وعلى هذا الاساس يدعو هذا الكتاب الى الاصلاح الزراعى ، والتقدم الصناعى ، والحماية فى السياسة التجارية ، ويدرس قبل كل شىء ، مضمون الاقتصاد الخاضع للنفط ، ويرسم الطريق نحو اقتصادٍ متوازن يطور كل مرافق الثروة الوطنية ، اقتصادٍ مستقل غير خاضع للنفط ،

اقتصادٍ يعتمد على نفسه بنفسه ، واقتصاد لا يخبط خبط عشواء ، بل اقتصاد موجه يسير حسب خطة مرسومة •

وهـذه هى مزايا المرحلة الاقتصـادية الثالثة التى تقف الجمهورية العراقية على ابوابها اليوم •

بغداد ١ تشرين الثانى ١٩٥٨ **الدكتور محمد سلمان حسن**

جدول المحتويات

الاهـــــداء

تقديم : نحو اقتصاد وطنى موجه

الصفحة

الفصل الاول

مقـــدمة عـــامة ١٧ ـ ٢٥

(أ) وضع العراق .. .. ١٧ ـ ١٨

(ب) الانماء الاقتصادى ومصـــاريف الاعمـــار فى العراق .. .. ١٨ ـ ٢١

(جـ) أساس التطور الاقتصادى الذاتى .. .. ٢١ ـ ٢٥

الفصل الثانى

أساس اعمار العراق الاقتصادى ٢٦ ـ ٣١

صناعة النفط

الفصل الثالث

مجس الاعمار ومنهاج الاعمار ٣٢ ـ ٤٩

(أ) تشكيل المجلس .. .. ٣٢ ـ ٣٣

(ب) السياسة .. .. ٣٣ ـ ٣٥

(جـ) معدل التطور .. .. ٣٥ ـ ٣٨

(د) ما يعنيه التباطؤ .. .. ٣٨ ـ ٣٩

(هـ) تحليل المناهج الموضوعة مؤخرا .. .. ٣٩ ـ ٤٦

(١) خطة العمل الموضوعة من قبل اللورد سولتر

(٢) مشروع الست سنوات الجديد

(ف) النتائج والمشاكل .. .. ٤٦ ـ ٤٩

الفصل الرابع

السيطرة على الفيضان والهيمنة على الارض ٥٠ ـ ٨٠

الصفحة

المشاكل الزراعية

(أ) السيطرة على الفيضانات ٥٠ ـ٥٤

(ب) الرى والبزل ٦٥ ـ٦٤

(١) نهر الفرات

(٢) نهر دجلة

(جـ) حيازة الارض ٦٤ ـ٧٢

(١) توفر المياه

(٢) الملوحـــة

(د) زيادة دخل سكان الارياف ٧٢ ـ٧٦

(هـ) خطة زراعية عامة ٧٦ ـ٨٠

ملحق الفصل الرابع

مذكرة حول فائض الايدى العاملة الزراعية فى العراق ٨١ ـ٨٤

الفصل الخامس

الغـــابات ٨٥ ـ١٠٠

(أ) التعقيـــد الجغرافى ٨٥ ـ٨٦

(ب) المناهج السابقة لزراعة الغابات ٨٦ ـ٩٠

(جـ) المحافظة على التربة ٩٠ ـ٩٤

(د) الامكانيات التجارية ٩٤ ـ٩٧

(هـ) مشاريع الغابات كمنهاج للاعمال العامة فى الريف ٩٧ ـ٩٨

(و) مشاكل الايدى العـــاملة ٩٨ ـ١٠٠

الفصل السادس

المواصـــلات ١٠٣ـ١٠٦

الصفحة

الفصل السابع

التصنيع ١٠٧ـ١٢٤

(أ) حدود الانماء الصناعى ١٠٧ـ١١٧

(ب) مساهمة الحكومة فى التصنيع ١١٧ـ١٢٠

(جـ) المنهاج الصناعى ١٢٠ـ١٢٤

ملحق الفصل السابع

الملاحظات الخاصة بنمو العجينة والورق والحرير الصناعى بما فى ذلك صناعات مجلس الاعمار الاخرى فى العراق ١٢٥ـ١٣٦

(١) استعمال المواد الخام ومدى ملائمتها من الناحية التجارية لانتاج بعض المنتجات .. ١٢٥ـ١٣٠

(٢) مناهج الانتاج ١٣٠ـ١٣٢

(٣) النمو المتوقع ١٣٢ـ١٣٣

الفصل الثامن

الخدمات الاجتماعية ١٣٧ـ١٤٢

(أ) التعليم ١٣٧ـ١٤٠

(ب) الصحة ١٤٠ـ١٤١

(جـ) الاسكان ١٤١ـ١٤٢

الفصل التاسع

المالية وتعبئة الموارد ١٤٣ـ١٥٨

(أ) مقدمة ١٤٣

(ب) المالية العامة وتوزيع الدخل ١٤٤ـ١٥٠

(جـ) النظام المصرفى والادخار الاهلى ١٥٠ـ١٥٨

الصفحة

الفصل العاشر

ميزان المدفوعـــات ١٥٩ـ١٦٠

الاحصـــــائيات

الجدول (١)

شروط الدفع وفق اتفاقية النفط لسنة ١٩٥٢ ١٦١

الجدول (٢)

تخمين الـكميات الموجودة من النفط الخام

فى الشرق الاوسط ١٦٢

الجدول (٣)

واردات ومصروفات مجلس الاعمار ١٦٣

الجدول (٤)

مجلس الاعمار ـ القروض الممنوحة للمؤسسات

الشبه الرسمية ١٦٤ـ١٦٥

الجدول (٥)

مختلف خطط الاعمار المرسومة للعراق ١٦٦

الجدول (٦)

الدخل والانتاج القومى فى العراق ١٦٧

الجدول (٧)

مصروفات واستيرادات الاعمار ١٩٥١ـ١٩٥٢ ١٦٨

الجدول (٨)

المنتوجات فى بعض الاقطار ١٦٩

الجدول (٩)

توزيع ملـكية الاراضى الخاصة ١٧٠ـ١٧١

الجدول (١٠)

الانتاج الزراعى ١٧٣ـ١٧٤

الصفحة

الجدول (١١)

النفقات المنزلية الشهرية فى مدينة بغداد ١٧٤

الجدول (١٢)

معلومات عالمية عن كمية العمل والقوى العاملة ١٧٥

الجدول (١٣)

مواسم العمل للذكور ١٧٦

الجدول (١٤)

مواسم العمل للاناث ١٧٧

الجدول (١٥)

مواسم العمل لمختلف أصناف العمال ١٧٨

الجدول (١٦)

المستورد من منتجات الخشب والورق الى العراق ١٧٩ـ١٨٠

الجدول (١٧)

الصناعات العراقية ١٨١ـ١٨٥

الجدول (١٨)

توزيع الصناعات العراقية حسب الالوية ١٨٦ـ١٨٧

الجدول (١٩)

توزيع المؤسسات حسب الاحجام ١٨٨

الجدول (٢٠)

المراحل الاربعة لمنهاج آرثر دى ليتل ١٨٩

الجدول (٢١)

منهاج الانماء الصناعى فى العراق ١٩٠ـ١٩١

الجدول (٢٢)

الاســـتيرادات ١٩٢

الجدول (٢٣)

المنهاج الريفى ١٩٢

الصفحة

الجدول (٢٤)

الميزانية الموحدة ١٩٣

الجدول (٢٥)

مصدر واردات الميزانية الاعتيادية ١٩٤

الجدول (٢٦)

معاملات المصرف المركزي والمصارف التجارية ١٩٥

الجدول (٢٧)

مساهمة المصرف الصناعي ١٩٦

الجدول (٢٨)

قروض المصرف الصناعي ١٩٧

الجدول (٢٩)

قروض المصرف الزراعي ١٩٧

الجدول (٣٠)

مجمل مدخولات العراق من العملة الاجنبية ١٩٨

الهـــــوامش ١٩٩ـ٢٠٨

سياسة الاعمار الاقتصادي
في العراق

الفصل الأول

مقدمة عامة

(أ) ـ وضع العراق

١ ـ قد يمكن اعتبار العراق أفضل بلد موقعا ووضعا ، ليس بين أقطار البحر الابيض المتوسط والشرق الاوسط فحسب ، بل ربما بين جميع أقطار المنطقة الواسعة التى لم تكن مسرحا للثورة الثقافية والفنية والصناعية التى حدثت فى القرن التاسع عشر • فله مرافق زراعية غزيرة نسبيا من الاراضى والمياه • كما حبته الطبيعة بنصيب وافر من النفط الذى يضمن له موردا قد يتجاوز نصف مجموع الدخل الوطنى فى الفترة التى سبقت ابرام اتفاقية النفط الجديدة • وهكذا فان للعراق من الفرص والمرافق المالية للقيام بتنفيذ مشاريع التطور الاقتصادى والاجتماعى ما يفوق ما يحلم به أى بلد آخر يعيش فى ظروف أقل ملائمة •

٢ ـ وليس هذا فحسب ، بل ان الحكومة كانت من الحكمة بحيث قامت بتخصيص نسبة كبيرة (سبعين بالمائة) من عوائد النفط للاستثمار الانتاجى[1] لغرض تحقيق توسع متوازن فى الزراعة والصناعة • وهكذا فقد كرست عوائد النفط لانماء متكامل للقطاعات المختلفة من الاقتصاد الوطنى • ونظرا لتوفر هذه الثروة العظيمة فى العراق ، فان تحسين الوضع الحالى للغالبية العظمى من سكانه يعتبر أمرا ممكن التحقيق •

٣ ـ وفضلا عن ذلك فان الحكومة قد عهدت بادارة نفقات الاعمار الى هيئة دائمية ، هى مجلس الاعمار ، الامر الذى يضمن اتباع سياسة ثابتة ضمن الحدود التى يعينها الدستور •

٤ ـ وقد حصلت كل من الحكومة ومجلس الاعمار على خدمات عدد من الخبراء الاقتصاديين والفنيين البارزين والشركات الاستشارية • كما انهما افادا من الخدمات المقدمة من قبل البعثات العاملة فى العراق والتابعة

للوكالات الدولية (وقد لعبت منظمة الغذاء والزراعة الدولية دورا بارزا في هذا المجال) ومن قبل الحكومات الصديقة .

٥ ـ وقد نتج عما تقدم عدد عظيم من الدراسات تتعلق بالمشاكل الاقتصادية والفنية التي ينطوي عليها الاعمار في العراق . ويعتبر تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير[٢] وتقرير اللورد سولتر[٣] أهم هذه الدراسات . ولهؤلاء الخبراء البارزين في اعمار العراق يدين جميع العاملين في هذا المجال بعميق الامتنان . وعليه فليس ثمة من حاجة الى التفصيل في وضع العراق ومشاكله ، ولا الى التكرار في تحليلها والتوصيات المقدمة بشأنها . كما يدين واضعو هذا التقرير بالشكر للخبراء العاملين في هذا الحقل سواء أكانوا من موظفي منظمة الغذاء والزراعة الدولية ، أم من موظفي الحكومة العراقية بدوائرها المختلفة وكذلك لجامعة بغداد . ولا حاجة الى القول بان هذا التقرير بالرغم من كونه مدينا لمساعدة هؤلاء فلا يمكن اعتبارهم مسؤولين عن مضمونه أو الاستنتاجات التي خلص اليها .

٦ ـ وعلى ذلك ، فان الدراسة التي يتضمنها هذا التقرير مقصورة في الاغلب ـ باستثناء معالجتها الاكثر تفصيلا لمسألة الغابات ـ على استعراض للاعمار منذ نشر التقريرين المشار اليهما أعلاه ، وعلى تحليل للتغييرات التي طرأت على سياسة الاعمار على ضوء التوصيات الواردة في هذين التقريرين . الا ان هناك عددا من القضايا تقضي الخبرة المتجمعة بوجوب اجراء تعديل في درجة ضرورتها وربما تعديل ماهيتها . وقد عولجت هذه القضايا بتفصيل أكبر . وهذه تخص بصورة رئيسية مسألة الشروع بانماء اقتصادي يعتمد على نفسه بنفسه عن طريق الهيمنة السديدة على معدل الاستثمار ، كما تتعلق بطريقة تركيب نفقات الاعمار . ويمكن الآن تلخيص نتائج هذا التحليل .

(ب) ـ الانماء الاقتصادي ومصاريف الاعمار

٧ ـ لا يستطيع المرء ان يشك في التقدم العظيم الذي حققه العراق . فقد ازيل تقريبا خطر الفيضانات المخربة ، وزادت كميات مياه الري ، وستستمر زيادتها في المستقبل ، الامر الذي سيمكن معه تحقيق ارتفاع كبير

فى الانتاج الزراعى ، كما يجرى تحسين خطوط المواصلات • وقد تمهد الطريق لتحقيق التقدم الثقافى الذى سيؤدى فى الاخير الى زيادة القوة الانتاجية ، كما بدء الآن تنفيذ منهاج للتصنيع • ثم تحقق تقدم كبير فى فى النواحى الصحية والخدمات الاجتماعية الاخرى • وبوشر بتنفيذ منهاج واسع للاسكان •

٨ ـ ومع ذلك فليس ثمة من داع للرضى والارتياح • فالخطر فى العراق لا يكمن فى ان الطيش فى الانفاق المالى سيحيط الاستقرار الاعمارى بالخطر • بل ان هذا الخطر يكمن فى ان معدل سير الاعمار ، الذى يحدده الآن بصورة كلية معدل الصرف الحكومى على الاعمار ، قد يثبت كونه قليلا جدا ، كما يكمن فى ان تركيب هذا الصرف قد يعجز عن اثارة استجابة تلقائية فى القطاع اللانفطى من الاقتصاد • ان القسم الاعظم من الاستثمار الجارى ذو طبيعة بعيدة الامد ، وحتى عندما يعطى الاستثمار ثماره بصورة آنية (كما هى الحالة فى الرى) ، فان هذه الثمار أقل مما لو أستخدمت طرق مختلفة فى توزيع كمياة المياه الجديدة • فاذا ما حدث ذلك ، فمن المحتمل جدا ان يستمر عدم التوازن الحالى فى اقتصاد البلد ، ونعنى به الفرق الشاسع بين القطاع النفطى والقسم المتبقى من الاقتصاد ، وكذلك بين المدينة والريف • ان الكلفة المتزايدة لصيانة السدود الكبيرة والانشاءات الاخرى التى يجرى بناؤها الآن من المحتمل جدا ان تؤدى الى انخفاض ، وليس الى ارتفاع ، فى معدل صرف رأس المال المنتج ، الامر الذى سيؤدى الى ابتعاد الامل فى حدوث نمو تلقائى فى الاستثمار المنتج • وبالرغم من عدم وجود قطر وشيك على عوائد النفط التى ستتزايد خلال السنوات العشر القادمة ، فان المستقبل بعد هذه المدة يبدو أقل وضوحا • ومن هنا تتضح الحاجة الى القيام باعمار سريع للقسم المتبقى من الاقتصاد •

٩ ـ ومما يزيد هذه الحاجة شدة بصورة محسوسة احتمال حدوث زيادات كبيرة فى السكان نتيجة لتحسن الخدمات الصحية •

١٠ ـ وفضلا عن ذلك فان فى العراق عددا من المشاكل تتعلق

بالانظمة السائدة فيه • وهى تهدد الانجازات العظيمة المحققة فى السنين الفائتة ، بل وربما ابطال تأثيرها فى المدى البعيد • وهذه المشاكل ليست كلها ذات طابع سياسى ، بالرغم من نشوء مشاكل حادة وخطيرة نتيجة للتباين الشاسع ، بين الثروة والرخاء العظيمين لصناعة النفط ولطبقة الملاكين الاثرياء ، وبين الفقر المدقع لسكان الارياف • فحالة هؤلاء السكان لم تتغير كثيرا ، بل وربما لم تتغير على الاطلاق ، نتيجة لحركة الاعمار المدهشة خلال السنين الخمس المنصرمة • وذلك على الرغم من ان السيطرة على الفيضانات من شأنها ان تسمح بتحقيق انجازات عظيمة • ان تغلغل التبدل الاقتصادى الى الكيان الاجتماعى للبلد يحتاج بطبيعة الحال الى الوقت • وليس من شك ان عملية الاعمار اذا ما اتيح لها ان تستمر بسلام ستخفف ، وفى النهاية تزيل ، عددا كبيرا من المظاهر الحالية للكيان الاجتماعى والاقتصادى التى تشكل مصدرا للتذمر • ولكن ، كما قال اللورد سولتر فى خطته الرائعة للعمل ، فقد لا يمنح الوقت الكافى لذلك فى هذه المنطقة القليلة من العالم •

١١ ـ والى جانب هذه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية النهائية ، توجد هناك عوامل أخرى تهدد رخاء العراق تهديدا مباشرا • فزيادة استخدام الايدى العاملة فى المدن ، وخاصة فى بغداد ، التى حدثت فى وقت لم تتحسن فيه أحوال المناطق الريفية الا قليلا ، قد أدت الى الهجرة الى العاصمة • ويبدو ان زيادة الاراضى المروية غير قادرة على اغراء الفلاحين لوقف هذه الهجرة •

١٢ ـ وهناك خطر آخر هو ان الاستعمال غير الصحيح للمياه ، سواء منها الموجودة حاليا أو أية كميات ستضاف فى المستقبل ، قد يستمر فى تهديد انتاجية التربة • وهذا الخطر لا يقتصر مطلقا على العراق • فهو يحدث بدرجات متفاوتة فى كافة السهول الغرينية ، وفى مناطق الدلتا الواقعة فى المناطق الحارة المجدبة • الا ان لهذا الخطر أهمية خاصة فى العراق • فالرى ، مصحوبا بالطريقة الحالية التى تبور بموجبها الارض كل سنتين من دون القيام ببزلها ، قد يؤدى الى اتلاف الارض نتيجة للملوحة • وقد

أصبحت مساحات كبيرة من الاراضى ، تقدر من عشرين الى ثلاثين بالمائة من مجموع الاراضى المروية ، غير قادرة على الانتاج • وهناك مساحات أكبر بكثير من ذلك تقدر من قبل بعض الخبراء بسبعين بالمائة أو أكثر من ذلك مهددة أيضا تهديدا شديدا • وان خرائب المدن والحضارات القديمة تشهد ، كما يقول بعض الخبراء ، على تهديد الطرق الزراعية العتيمة لاساس الحياة فى بلاد ما بين النهـرين • وفى رأى هؤلاء الخبران ان أثر تردى حالة الاراضى فى انحلال هذه المدنيات كان أبلغ من أثر الحروب • هـذا ومن الصعب مع الاسف حل هذه المشاكل •

١٣ ـ ان هذه المشاكل ، كما سنرى ، جاءت نتيجة للظلم الفاحش فى توزيع الاراضى • يضـاف الى ذلك طريقـة المحاصة المتبعـة فى تقسيم الحاصل • ويبدو ان هذه العوامل تمنع حدوث تغيير فى أساليب الزراعة المتبعة • ان أصحاب الاراضى هم فى وضع حسن ، فى حين ان المشتغلين فى هذه الاراضى ، والذين لا يتمتعون بأية ضمانات ، يعيشون فى ظروف قاسية ، مرهقة ، تنسف الرغبة فى التغيير نسفا •

(ج) ـ أساس التطور الاقتصادى الذاتى

١٤ ـ يبدو ان الحاجة تدعو الى قوة دافعة متوازنة ، من شأنها ان تعجل فى الانماء الصناعى ، وتحفز التقدم الزراعى على نطاق واسع ، وبذلك ترفع كلا من الانتاجية المدنية والريفية • ونتيجة لذلك فان المفهوم الجديد لدور الغابات فى منهاج الاعمار يصبح مهما • ويجب ان يكون أساس هذه القوة الدافعة بذل الجهود لايجـاد أشخاص مدربين تدريبـا يكفى لما يلى :
(أ) تصميم المشاريع والشروع بهـا (ب) ادارة المشاريع والاشراف عليهـا (جـ) تهيئة الموظفين الصغار المدربين للاشراف على تنفيذ المشاريع • ولابد من الاعتماد ، أول الامر ، على الخبراء المستقدمين من الخارج • وهكذا فان مشاريع الاعمار يجب ان تعهد ، الى حـد ما ، الى مؤسسات اوجدت لهذا الغرض تستطيع اتباع سياسة مرنة فيما يتعلق بالموظفين • ويجب فى الوقت

نفسه توسيع وتقوية الجهود الثقافية الحالية بغية ايجاد خبراء عراقيين يحلون محل الخبراء والمدراء الاجانب •

١٥ ـ ان تهيئة مشاريع للاشغال العامة فى الريف تضم الطرق ، ومشاريع البزل ، ومنهاجا للغابات • وقد تؤدى الى زيادة القوة الشرائية فى المجتمعات الريفيـة ، وتهيء كذلك وازعا لاصحاب الاراضى لتغيير نظـام ملـكيتها واشغالها • واذا ما ارتفع عدد الايدى العاملة المستخدمة فى الريف وازداد الدخل الريفى ، فسيكون من المربح لاصحاب الاراضى الاخذ بطرق زراعية تختلف عن الطرق الحالية • وفى الوقت نفسه ، فان زيادة الدخل ستهيء الاسواق اللازمة لتصريف المنتجات الزراعية المتزايدة • وقد يمكن الاستفادة من المشاركة فى مشاريع الرى والبزل للحصول على أراضى اضافية لتوطين الفلاحين فيها من دون اجراء اصلاح مباشر فى ملـكية الاراضى • اذ ربما أمكن اقناع أصحاب الاراضى بالتخلى عن جزء من أراضيهم مقابل توفير المزيد من المياه والبزل لهم • كما يجب فى الوقت عينه تنشيط الخدمات المقدمة للمجتمعات الزراعية وأعمال الارشاد الزراعى بصورة كبيرة لضمان معاضدة الناس معاضـدة كاملة وقوية للجهود الرامية الى تحسين أحوالهم •

١٦ ـ ان دور الغابات فى هذه العملية لم يحظ بالاهتمام الـكافى • والحق ان وضع سياسة منظمة للغابات قد يهيء احدى الوسائل المهمة التى يمكن ، ويجب ، ان تعالج عن طريقها القضية الاقتصادية فى العراق •

١٧ ـ ان الحاجة تدعو أولا الى تهيئـة اداة مرنة للقيـام بمشاريع الاشغال العامة اذا ما اريد العمل على حل مشكلة الفقر فى الريف • ويمكن جعل أوقات تنفيذ هذه المشاريع موافقة للمواسم الزراعية الطويلة التى تقل فيهـا الاعمال الزراعية فى العراق ، وبذلك يمكن التخفيف من البطـالة الزراعية والفقر الريفى المزمنين • وستتيح هذه المشاريع ، فى الوقت نفسه ، قدرا أكبر من التدريب الاساسى والضرورى للاسراع فى التقدم الزراعى ، والاضطلاع بمنهاج أوسع للتصنيع •

١٨ ـ وثانيـا ، يمكن اظهار الاهمية الخاصة للغابات ـ وكذلك

ادارة الغابات ـ في مكافحة عوامل التعرية للتلال الواقعة في حوض دجلة • ويتكبد البلد في الوقت الحاضر خسائر كبيرة جدا ، بسبب الترسب الغريني في مصب هذا النهر وفي جداوله • وفضلا عن ذلك يبدو أن الراسب الناعم المتكون قد أثر تأثيرا سيئا على نوعية التربة • ان مكافحة التعرية (عن طريق اعادة التشجير وتحسين ادارة الغابات) ضرورية لمنع حصول أضرار خطيرة للتربة • ان هذه الفوائد غير المباشرة للغابات والتشجير ينبغي ادراكها والعمل على تحقيقها • وعليه فان الاضطلاع بمنهاج للغابات والتشجير على نطاق أوسع بكثير مما يفكر به حاليا أمر له مبرراته الكافية •

١٩ ـ وأخيرا ، فان الغابات من شأنها ان توفر المواد الاولية للصناعة العراقية وتسد الطلب المتزايد باستمرار على الاخشاب وهو طلب يشكل الآن عبئا على ميزان المدفوعات • ولغرض انعاش التقدم الزراعي بنطاق واسع ، فانه من الضروري العمل بصورة متزايدة على دمج الثروة الحيوانية بالاقتصاد الزراعي ، اذ ان هذا لن يضمن المزيد من الاستقرار الاقتصادي فحسب ، بل سيساهم أيضا في زيادة خصوبة التربة ، وفي سد متطلبات التغذية للسكان عن طريق توفير أغذية واقية من الامراض وذات أصل حيواني •

٢٠ ـ ويجب اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على قسم كبير من زيادة الدخل الناشئة عن مصروفات الاعمار لغرض الاستثمار المتراكم ، وذلك عن طريق اجراء تعديل على نظام الضرائب (بما في ذلك الضرائب غير المباشرة) ، وعن طريق استيفاء مبالغ عن الخدمات المقدمة من قبل مجلس الاعمار • وخلافا لميزانية الاعمار ، فان الميزانية العادية أخذت تعاني منذ الآن قلة في الايرادات • ومن المحتمل ان يزيد العجز في هذه الميزانية زيادة حادة خلال السنين القادمة ، ويقلل من فائدة ما يقوم به مجلس الاعمار من استثمار لرأس المال •

٢١ ـ ان قيم وأسعار النقد الجارية لا تعبر بصورة صحيحة عن الفروق المقارنة للتكاليف • فالاجور في المدن أعلى منها في المناطق الريفية بشكل غير متناسب • وهكذا فان الاستثمار الصناعي يبدو غير مغر ، بالرغم

من كونه قد يزيد من الدخل القومى الحقيقى عن طريق تهيئة امكانيات جديدة لتشغيل الايدى العاملة • ا نالحماية الصناعية ، التى تهدف الى التغلب على هذه العقبة التى تقف فى طريق الصناعات ، يبدو انها تبشر بالنجاح فى المدى البعيد ، عندما تبدأ الانتاجية بالارتفاع وعند زيادة الدخل فى المناطق الريفية • ان هذه الحماية لها ما يبررها تبريرا كليا • وعليه ، فيجب اعادة النظر فى التقييد المفروض على مناهج التصنيع ، وهو التقييد الذى اعتبر حتى الآن ضروريا من الناحية الاقتصادية وذلك بصورة مستعجلة • كما يجب دراسة المشاريع الصناعية على أساس ما لها من تأثير غير مباشر على الدخل الزراعى • فمثلا المقترحات الخاصة باقامة معامل للورق فى شمال وجنوب العراق ، ومعمل للريون (الحرير الاصطناعى) فى البصرة يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار التأثير الذى تحدثه على تشغيل الايدى العاملة فى الريف بشكل تأسيس غابات لاشجار الحور واليوكاليبتوس •

٢٢ ـ واذا ما أدت هـذه الاجراءات الى زيادة الدخل (وهبـوط البطـالة الزراعية) ، فقـد يكون من الممكن الاسراع فى زيادة الانتـاج الزراعى ، عن طريق توفير المزيد من المياه والبزل فى المناطق المزروعة ، والتى تبدو أكثر خصوبة ، ويكون تجهيزها بالوسائل العصرية أقل كلفة • وفى حالة الاخفاق فى تحقيق ذلك ، فيجب الاسراع فى مشاريع التوطين • وعلى أية حال ينبغى استيفاء رسوم مقابل تجهيز المزيد من مياه الرى من قبل مجلس الاعمار ، كما يجب العمل بتوصية بعثة البنك الدولى للانشاء والتعمير القاضية بفرض ضريبة الارض • والا فمن المحتمل ان يزيد تبديد المياه ويسوء توزيع الدخل •

٢٣ ـ وربما أمكن الاسراع فى اعادة تنظيم الاقتصاد الريفى عن طريق عرض سندات مضمونة لاصحاب الاراضى مقابل أراضيهم وقد يمكن استخدام هذه الخطة أيضا لغرض تعويد الطبقة المترفهة على جعل ثروتها بشكل موجودات سائلة (قابلة للتحويل الى نقود) • وبغية جعل السندات أكثر اجتذابا وتشجيع تكوين رساميل صناعية تتصف بروح المغامرة ، فقد

يكون من المناسب جعل هذه السندات قابلة للتحويل الى أسهم لشركات تقع تحت رعاية الحكومة وتعود ملكيتها اليها .

٢٤ ـ وقد يمكن تقوية روح المبادأة والابداع المحلية فى كل من هذا المجال والمجالات الاخرى ، اذا ما عهد بمهام معينة الى مؤسسات تشكل خصيصا لهذه الغاية ، وتتمتع بتمثيل محلى .

٢٥ ـ ولم تدرس فى هذا التقرير سوى ضروب من مناهج الاعمار ذات مدى متوسط (لغاية عشرين سنة) ، ولكن ستتفتح بعد هذه المدة آفاق جديدة من الاعمار السريع للبلد على أساس انماء اقتصادى يعتمد على نفسه بنفسه . وفى ذلك المدى الابعد ، وعندما تصبح المسألة ليست مجرد انتشال السكان من وهدة الفاقة والمرض والجهل والسير بهم نحو مستقبل أفضل وتدعيم هذا المستقبل ، فان الغابات ستلعب دورا اضافيا ومختلفا تمام الاختلاف ، دورا يعبر بشكل ديناميكى فعال عن التصميم على العيش والتمتع بمباهج حياة تحل فيها خضرة الاشجار محل جفاف البادية القاحلة وحرها اللافح المثير للاعصاب . واننا نأمل ان يكون هذا التقرير ، بالفاته النظر الى أهمية الغابات بالنسبة لمنهاج الاعمار العام ، خطوة أولى نحو مستقبل أفضل .

الفصل الثاني

أساس اعمار العراق الاقتصادي : صناعة النفط

٢٦ - ينبغي ان يكون واضحا ان ستراتيجية الاعمار في العراق تعتمد بصورة كلية على مستقبل صناعة النفط • فما دام انماء الانتاج ، الذي يعتمد على نفسه بنفسه ، لا يمكن تحقيقه في كافة أو أهم القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وما دام قسم كبير من أي انماء للدخل لا يمكن الحصول عليه عن طريق الضرائب أو سياسة القروض لغرض الاسراع في حركة الاعمار بواسطة الاستثمار المنتج ، بل ما دام الكيان الاقتصادي ، والى حد ما الكيان الاجتماعي ، لم يطرأ عليه تغيير ، فان الاعمار سيظل معتمدا اعتمادا كليا على عوائد النفط • والحق انه حتى ادامة المستوى الحالي للخدمات الاجتماعية وغيرها من الخدمات الحكومية قد أصبحت متوقفة على واردات النفط ، اذ ان حصة الميزانية العامة البالغة (٣٠) بالمائة من عوائد النفط تمثل حوالي خمسي مجموع واردات الحكومة الاعتيادية لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، وقدرها (٦٣ر٤) مليون دينار • وبالاضافة الى ذلك ، فان مجلس الاعمار قد قام بصرف أموال جاءت برمتها من عوائد النفط ، على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والاسكان ، ولولا ذلك لتحملت الميزانية الاعتيادية هذه المصاريف •

٢٧ - لقد كان العراق محظوظا في صناعته النفطية بشكل تجاوز كل ما كان متوقعا • فقد قدر احتياطي النفط في العراق ، بداية العقد الحالي ، بما يتجاوز قليلا (١ر٠٠٠) مليون طن متري • الا ان التحريات الواسعة التي جرت فيما بعد رفعت الاحتياطي المثبت منه الى (٢ر٩٠٠) مليون طن متري ، أو ما يوازي تقريبا ثلاثة أضعاف مستوى ١٩٥١ • وقد اكتشفت حقول نفط جديدة في كل من الشمال والجنوب ، وهي تمثل امتدادات للحقول القديمة ، كما انه ليس من المستبعد ان تكتشف امتدادات حقلية أخرى •

٢٨ ـ لقد قامت صناعة النفط باستثمار ما يربو على (٩٠) مليون دينار بشكل تأسيسات جديدة في العراق وذلك منذ الحرب العالمية • ويبدو ان هذه الصناعة قد استمرت على الاستثمار بمعدل سنوى قدره (١٠) ملايين دينار في الجزء الاول من سنة ١٩٥٦ • وقد صرف قسم كبير من هذا المبلغ على الاستيرادات المباشرة لشركات النفط(٤) .

٢٩ ـ تعهدت شركات النفط ، بموجب اتفاقية ١٩٥١ (راجع الجدول ١) المبرمة في شباط ١٩٥٢ ، بانتاج وتصريف ما لا يقل عن (٢٢) مليون طن سنويا من النفط الخام من مناطق امتياز شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل ، وذلك ابتداء من عام ١٩٥٤ • وبالاضافة الى هذا ، فقد تعهدت شركة نفط البصرة بانتاج وتصريف (٨) ملايين طن من منطقة امتيازها • كما تخلت هذه الشركات عن نصف مجموع أرباحها من النفط المستخرج في العراق، كأساس للعوائد التي يجب دفعها للحكومة ، وذلك بدلا من العوائد السابقة المقطوعة الواطئة نوعا ما •

٣٠ ـ وقد وصل الانتاج في سنة ١٩٥٤ (٣٠) مليون طن ، وفي سنة ١٩٥٥ تجاوز الانتاج هذا الرقم بأكثر من (١٠) بالمائة ، وقبل ان يحل منتصف عام ١٩٥٦ ، كان الانتاج يجرى بمعدل (٣٥) مليون طن سنويا • ثم جاءت ازمة السويس فانخفضت شحنات النفط عن طريق سوريا الى النصف ، كما انخفضت ايضا شحنات النفط المصدرة عن طريق الخليج الفارسي •

٣١ ـ ويبدو انزيادة انتاج النفط العراقي في الحقول الشمالية،بما يتجاوز المستوى السابق لأزمة السويس ، تعتمد على مد انابيب نفط جديدة اما الى الخليج أو الى البحر المتوسط ، بالرغم من أنه قد اتضح بان الاساليب الفنية الحديثة تستطيع قابلية تأسيسات انابيب النفط الحالية ، الامر الذى سيمكن معه الاستمرار في زيادة الانتاج حتى في الامد القصير ، وذلك قبل اكمال مد الانابيب الجديدة • وعلى أية حال فان الانتاج في الحقول الجنوبية لا يعيقه اى عائق خطير من عوائق النقل • وعلى هذا ، فليس هناك من

سبب للاعتقاد بان الانتاج فى العراق لا يمكن زيادته اسوة بانتاج المناطق الاخرى فى الشرق الاوسط .

٣٢ ـ وعلى اساس الاسعار الحالية ، والترتيبات المجراة مع شركات النفط ، فان مجموع عوائد النفط على اساس انتاج (٣٥) مليون طن مثلا سيبلغ (٨٢)مليون دينار منها (٦ر٢٤) مليون دينار تحول الى الميزانيةالعادية و (٤ر٥٧) مليون دينار الى ميزانية الاعمار . والحق ان معدل الانتاج هذا قد تم الوصول اليه قبل أزمة السويس مباشرة . الا ان عوائد النفط العام ١٩٥٦ انخفضت بسبب الازمة الى (٨ر٦٨) مليون دينار ، أو ما يقل بمقدار (٩ر٤) مليون دينار عن مجموع عوائد عام ١٩٥٥ . ويقابل ذلك مبلغ مليوني دينار فى سنة ١٩٤٩ .

٣٣ ـ ان هذه الزيادة الهائلة فى عوائد النفط التى فاقت كثيرا ، كما سنرى ،مشاريع ومصروفات الحكومة العراقية ومجلس الاعمار قد اعاقتها بشكل خطير أزمة السويس . فلم يتأثر أى قطر آخر بهذه الازمة قدر تأثر العراق بها . فقد انخفض انتاج النفط فى العراق من (١٥ر٣) ملايين طن فى شهر تشرين الاول ١٩٥٦ الى (٧٤ر٠) مليون طن فى شهر تشرين الثانى[٥] . ان القسم الاعظم البالغ (٥ر٢١) مليون طن من مجموع الـ (٧ر٣٣) مليون طن المنتجة فى عام ١٩٥٥،الذى لم ينقطع خلاله جريان النفط ، قد جرى تصديره بواسطة الانابيب الممتدة الى البحر المتوسط وهى الانابيب التى ثبت كونها اكثر حساسية وتأثرا من النقل البحرى على الرغم من انسداد قناة السويس . وفضلا عن ذلك فان اصلاح انابيب النفط قد ثبت كونه مهمة أصعب وأطول من مهمة تطهير القناة.وعلى الرغم من ثبوت خطأ التنبؤات المتشائمة السابقة القائلة بامكان اعادة ضخ ثلث كمية النفط فقط ، من دون اعادة بناء محطات الضخ ، فان اعادة الانتاج الى سابق عهده لم تكن بالسرعة التى حدثت بها فى المناطق الاخرى .

٣٤ ـ وبالنظر لقابلية التأثر الشديدة لانتاج النفط العراقى ، فقد جرى مؤخرا بحث اقتراحات تقضى بمد انبوب نفطى جديد،ذى قطر اكبر

الى شرقى البحر المتوسط ، يستطيع نقل نفط شمال العراق ، ومن المحتمل ايضا نقل قسم من انتاج جنوبى العراق وايران • الا ان كلفة هذا الانبوب، المقدرة تقديرات مختلفة تتراوح بين (٢٥٠) مليون دينار و(٣٥٠) مليون دينار قد ترفع كثيرا كلفة النفط العراقى • ومع ان تبدلات الاسعار ، وقت كتابة هذا التقرير تبدو متجهة نحو الارتفاع لانحو الانخفاض (حتى اعادة فتح القناة لم تؤد الى تنزيل الاسعار الى مستواها السابق بل ادت الى جنوح اسعار نفط الشرق الاوسط نحو الارتفاع ، ولو كان هذا الاتجاه جزئيا حتى الان) فان هناك محذورا من ان زيادة التكاليف فى المدى البعيد قد تحول دون تحقيق كل الزيادة المأمولة فى عوائد النفط الحكومية •

٣٥ ـ ومن الناحية الفنية المحضة ، ليس هناك سبب للشك فى ان تنبؤ شركات النفط بحدوث زيادة سنويةفى الانتاج قدرها (١٠) بالمائةخلال السنوات العشر القادمة هو تنبؤ ممكن الحدوث • فاذا حدثت مثل هذه الزيادة ، فان انتاج الشرق الاوسط من النفط قد يصل قبل عام ١٩٦٥ مستوى يعادل حوالى ضعف معدل الانتاج الحالى • كما انه ليس ثمة من سبب يحول دون زيادة انتاج العراق من النفط فى المدى البعيد جنبا الى جنب مع الاقطار المنتجة الاخرى • ان حقول النفط الجنوبية فى اتساع سريع ، وان تدفق النفط فى الشمال سيعود الى حالته الطبيعية فى اوائل عام ١٩٥٨ • وهكذا فان التوقف فى زيادة الانتاج ، بسبب ازمةالسويس، سيكون قد جرى التغلب عليه من دون حدوث ضرر دائم لوضع العراق المالى او الاقتصادى • وان الاحتياطى المتراكم هو من الوفرة بحيث يمكنه معالجة النقص فى العوائد ، اذ يمكن الان تقديره بين (٤٠) و (٥٠)مليون دينار • وهناك احتمال باعادة النظر مجددا فى الاتفاقيات المبرمة مع شركات النفط لمصلحة العراق •

٣٦ ـ الا ان هناك امرين تكتنفهما الشكوك ، وتختلف طبيعة احدهما عن الآخر • هناك أولا مسألة معدل ازدياد الطلب على النفط ومشتقاته فى اوربا وغير اوربا • فقد استمر هذا الطلب على الازدياد بمعدل سنوى

يتراوح بين (٩) و (١٠) بالمائة فى غربى اوربا خلال السنين القليلة الفائتة. وفى بعض الاقطار الاقل تقدما ، بما فى ذلك الشرق الاوسط ، كان ارتفاع الطلب بمعدل يتجاوز النسبة المذكورة ، فقد ارتفع الطلب على النفط فى الشرق الاوسط من (٦ر٤) ملايين طن فى سنة ١٩٥٠ الى (٨ر١٠) ملايين طن فى سنة ١٩٥٥ . وقد كان هناك بعض الهبوط فى سرعة النمو الاقتصادى فى اوربا ، مرده بصورة رئيسية السياسية غير الناجحة تماما التى وضعت لمنع الارتفاع المستمر للاسعار . ويمكن القول بان استمرار هذه السياسة سيؤثر حتما على طلب النفط وبالتالى على معدل زيادة عوائد النفط فى الشرق الاوسط والعراق . وهناك ثانيا ، فى المدى غير البعيد ، احتمال ثبوت كون مصادر الطاقة الاخرى ، ومن بينها الطاقة الذرية ، أكثر اقتصادا نوعا ما ، وعلى أية حال ، أقل تأثرا بالاحداث السياسية من نفط الشرق الاوسط . وهكذا فان اضطرار اوربا الغربية الى اعادة النظر فى المستقبل نتيجة لازمة السويس يحتمل جدا ان يؤثر على مستقبل النفط العراقى . كما قد يكون لاكتشاف النفط فى مناطق أخرى تأثير مماثل[٦] .

٣٧ ـ وهناك امران ينبغى ذكرهما بهذا الصدد . اولهما ، انه من المستبعد ، مهما كان التذمر شديدا نتيجة للارتفاع المستمر فى الاسعار ، ان تخاطر حكومات اوربا الغربية (او أية حكومات ديمقراطية اخرى) بالسماح بانفاع معدل البطالة ، أو حتى بمعدل نمو اقتصادى يقل كثيرا عن المعدل الحالى . كما انه من غير المحتمل ان يقدم الغرب على القيام بتغيير شديد للاتجاه الحالى لعاداته الاستهلاكية التى تشير الى ازدياد وليس الى انخفاض فى سرعة نمو طلبه على النفط . ويبدو هذا الاتجاه اكثر حدة فى الاقطار الاقل تقدما .

٣٨ ـ ومن غير المحتمل ان يشعر بأثر القوة الكهربائية المولدة من الذرة خلال العشر سنين المقبلة وهى المدة الحاسمة فى اعمار العراق . وعلى أية حال ، فان اهمية هذه الطاقة المولدة من الذرة ، لا يمكن ان تكون من القوة بحيث تعمل على تخفيض انتاج الشرق الاوسط من النفط ، وبالتالى

عوائد العراق النفطية لعدة سنين مقبلة ، بالرغم من انها قد تحول دون استمرار معدل الزيادة الحالى فى الانتاج • ان الشرق الاوسط يحوى نسبة كبيرة جدا من احتياطى النفط العالمى المثبوت وجوده •

٣٩ ـ فاذا اخذت هذه الامور غير الثابتة بنظر الاعتبار ، فان الحكومة العراقية يمكنها ان تتوقع ازديادا مستمرا فى عوائدها النفطية لمدة عشر سنوات على الاقل بعد سنة ١٩٥٧ الى ما يتراوح بين (١٢٠) و (١٥٠) مليون دينار فى السنة ، بالرغم من ان هذه الزيادة لن تكون بالسرعة العظيمة التى جرت بها فى الماضى • وبعد هذه المدة ، يصبح المستقبل اقل وضوحا • وهكذا فان تحقيق حالة من التوازن الاقوى بين القطاع النفطى والقطاعات الاخرى من الاقتصادى العراقى فى العشر سنوات القادمة يعتبر امرا مهما ، اذ ينبغى التقليل من الاعتماد الحالى على عوائد النفط فى الاستثمار • وهكذا فان تحقيق المزيد من التوسيع للمناهج الاعمارية فى المستقبل القريب امر له ما يبرره كل التبرير وذلك شريطة ان :ـ

ـ أ ـ تكون هذه المناهج حافزا لنمو اقتصادى يعتمد على نفسه بنفسه •

ب ـ يخصص جزء كبيرا من الزيادة الحاصلة فى الدخل للقيام بالمزيد من الاستثمار المنتج ، وذلك عن طريق وضع سياسات مناسبة للقروض والضرائب ، وبذلك تساهم الزيادة فى الدخل فى الاستقلال الاقتصادى للبلد •

الفصل الثالث

مجلس الاعمار ومنهاج الاعمار

أ ـ تشكيل المجلس :

٤٠ ـ قبل ازدياد عوائد النفط ، وتأسيس مجلس الاعمار فى عام ١٩٥٠ ، كانت المشاريع الانتاجية توضع ضمن الميزانية العادية • وكان يخصص حوالى (١٦) بالمائة من الميزانية لهذا الغرض ، خلال المدة الواقعة بين سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٨ • ولم يكن تخطيط هذه المشاريع يجرى بترو وتأن الا فيما ندر • ففى الفترة ما بين سنتى ١٩٣١ و ١٩٣٩ ، مثـــلا ، جرى تعديل منهاج هذه المشاريع خمس مرات على الاقل[٧] •

٤١ ـ وكان المقرر فى بادىء الامر ان يكون المجلس مستقلا عن الحكومة • الا انه ثبت تعذر تحقيق هـــذه الفكرة من الناحيتين الدستورية والسياسية • وقد جرى تعديل تشكيلات وتنظيمات المجلس مرات عديدة ، كان آخرها فى عام ١٩٥٣ عندما استحدث منصب وزير الاعمار • وقد وضعت عند ذاك بعض التقييدات على الصلاحيات المستقلة للمجلس ، وجرت تقوية السيطرة النهائية للحكومة على السياسة الاعمارية • ويضم المجلس الآن خمسة اعضاء اجرائيين ، بالاضافة الى وزيرى المـــالية والاعمار ، ويرأس المجلس رئيس الوزراء • ولا يمكن تنفيذ المنهاج العام الموضوع من قبل المجلس الا بعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس الامة • وبغية توفير شيء من المرونة ، وهى مرونة اشتدت الحاجة اليها نتيجة للارتفاع غير المتوقع للعوائد النفطية ، فان فى مقدور المجلس نقل المبالغ ضمن فصول المنهاج الرئيسى • وقد جـــاء هذا الاصلاح المفيد نتيجة لتعقيب للورد سولتر على الطريقة القـــديمة التى كانت تحدد بموجبها المناهج بصورة تفصيلية فى كل قانون للاعمـــار ، الامر الذى تعذر معه اجراء تغيير على المنـــاهج حسب اقتضاء الحاجـــة • والمجلس مقسم الى هيئات فنية ، يعمل عادة بواسطة المهندسين الاستشاريين ، وهو الذى يدعو الى تقديم العطاءات للمشاريع المقرر تنفيذها •

٤٢ ـ كان المجلس مسؤولا بصورة رئيسية عن المشاريع الاستثمارية الانتاجية • وعند الانتهاء من كل مشروع يجرى تسليمه الى الدائرة الحكومية المختصة للاضطلاع بتشغيله وصيانته • وعليه فان التنسيق المتين ضرورى بين المشاريع ، وبين ميزانية المجلس ، والميزانية العادية ، اذا ما أريد تجنب تبذير الاموال •

ب ـ السياسة :

٤٣ ـ ان الحقائق التى تستوقف النظر حول سياسة المجلس هى ، أولا ، ان المجلس ـ باستثناء حالة واحدة[٨] ـ لم يعن بأى شىء سوى استخدام العوائد النفطية لسد مصروفات الاعمار ، وثانيا ، ان ما صرف بموجب هذه السياسة حتى سنة ١٩٥٦ لم يصل حتى نصف دخل المجلس ، وثالثا ، ان قسما من مصروفات المجلس قد خصص بموجب هذه السياسة للمشاريع ذات القوة الانتاجية المباشرة ، ورابعا ، ان المجلس لا يستوفى مبالغ حتى عن الخدمات الانتاجية المباشرة التى قدمها •

يتضح من هذه الحقيقة الاخيرة ان حصول زيادة متراكمة فى ايرادات المجلس من مصادر غير العوائد النفطية ، بالتالى حصول زيادة متراكمة فى قوة المجلس الاستثمارية ، هو أمر متعذر • ثم ان مناهج الاعمار ، عدا المنهج الاخير فقط ، لم يأخذ بنظر الاعتبار أمر القيام بصرف يتجاوز الزيادات الاكيدة فى عوائد النفط ، وهذا الاعتماد على الاقتراض هو ، كما سنرى ، ظاهر أكثر منه حقيقى •

٤٤ ـ ومع ذلك ، فان الزيادة المتوقعة للعوائد النفطية فى السنوات العشر القادمة ستجىء فى وقت يكون فيه العراق ، فى حالة نجاح التخطيط الاعمارى قد نمى كثيرا تلك الاقسام من اقتصاده الوطنى التى لا تعتمد على العوائد النفطية ، اى عندما يصبح سكان العراق بحاجة أقل الى ما يمكن اعتباره دخلا خارجيا « غير مكسوب » وهكذا فان عدم بحث الحجج التى تقف الى جانب او ضد اتباع سياسة الاعتماد كليا على الموارد الحالية ، وعدم التعجيل

بزيادتها عن طريق الاقتراض ، هو أمر أقل ما يقال فيه انه مثير للدهشة .

٤٥ – ويبدو ان هذا التحـــديد لنطاق التخطيط الاعمارى لم يكن نتيجة لسياسة متعمدة ، على الرغم من ان التحذيرات الشديدة التى قدمهـــا البروفسور ايفرسن وبعض الخبراء الآخرين من حدوث التضخم ربما كان لها دخل بهذا التحديد ، بل انه كان يعود الى حد كبير ، كما سنرى بعـــد قليل ، الى ان المجلس لم تدر بخلده الزيادة السريعة فى العوائد النفطية التى حدثت فعلا ، مما ادى الى فشل المجلس فى استخدام الايرادات المتيسرة له .

٤٦ – وكانت النتيجة ان التخطيط الاعمـارى لم يكن جريئا للحد الذى يتناسب والامكانيات المتوفرة . وكما ابان اللورد سولتر ، فان المجلس كان فى ارتباك دائم نتيجة لفشله فى تحقيق المشاريـع المبينة فى ميزانيته على الوجه الاكمل ، فقد قال اللورد سولتر :ـ

« ليس من شك فى الوقت الحاضر ان ميزانية ، على هـذه الدرجة من التفصيل ، ربما كانت لها مزاياها ، فقد اعطت صورة مقبولة للفوائد التى سيتم جنيها كما هيأت ، عن طريق تضمنها تخصيصا مصادقا عليه للايرادات المتوقع الحصول عليها لست سنوات ، هى حماية من الجماعات التى تمارس ضغطهـا سعيا وراء جلب المنافع للمناطق التى تكمن فيها مصالحها ، الا ان هذه المزايا كانت قصيرة العمر ، وقد دفع ثمنها غاليا . وقد مرت من السنين الست سنوات ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ . وان حسابات اول ثلاث سـنوات من هذه السنين متوفرة ، ومن الممكن مقارنة ما تم صرفه فعلا فى كل من هـــذه السنين . وعلى كل مشروع مقارنة ذلك بما وعـــد بتحقيقه فى هذا المنهاج وسيتمخض عن هذه المقارنة نقد شديد لمنهاج ١٩٥١ وللطريقة التى اعـــد بهـا » .(٩)

٤٧ – وقد ادت حقيقة ان الاعمال الاجرائية كانت تعترضها مصاعب اخرى الى نتائج خطيرة . وكان قانون المجلس فى السنين الاولى من تأسيسه يقضى بوجوب اعداد مناهج لخمس او ست سنوات . وكان من المتعذر اجراء

تبديلات على هذه المناهج بعد تصديقها من دون اجراء تشريع جديد مهما كانت هذه التبديلات مرغوبا فيها • ان هذا الترتيب التشريعي ـ الاداري ، مشفوعا بالمصاعب التي اعترضت المجلس ، اعاقت سيره اعاقة شديدة[١٠] •

٤٨ ـ وقد جرى تبديل هذه الترتيبات في عام ١٩٥٣ • فقد عين قانون لاعمار الجديد لتلك السنة العناوين الرئيسية للصرف ولم يشترط مصادقة تشريعية لاى مشروع معين ، أو لاى مبلغ ثابت مخصص لعدد معين من السنين • ثم جرى بعد ذلك تعديل القانون مرة أخرى[١١] • وهكذا فان اضفاء بعض المرونة على اعمال المجلس اصبح أمرا ممكنا الان ، وبالرغم من ذلك فان النمط الذى تسير عليه اعمال المجلس لم يتبدل منذ دراسة اللورد سولتر له حتى الآن •

ج ـ معدل التطور :

٤٩ ـ في السنين الخمس الاولى من اعمال المجلس التي ، تتوفر لها الاحصائيات ، وضع المجلس اول الامر في ميزانيته ايرادا يبلغ (٩٥) مليون دينار تقريبا • ثم قام بتعديل الايراد الذى يتوقعه الى (١٦٨٫٧) مليون دينار (لست سنوات ، وبضمن ذلك قرض قدره (٤) ملايين من (البنك الدولى) • وفي سنة ١٩٥٣ ـ وذلك قبيل وصول اللورد سولتر ـ وضع منهاج جديد للسنوات الخمس ١٩٥٥/١٩٥٦ الى ١٩٥٩/١٩٦٠ على اساس ان مجموع المبالغ المتوفرة في هذه المدة تبلغ (٢٥٢٫٧) مليون دينار ، وقد تضمن هذا المبلغ وفرا يبلغ حوالى (٣٧) مليون دينار تراكم في السنين السابقة ، وعوائد نفطية سنوية متوقعة تبلغ (٤٣) مليون دينار فقط • والواقع ان العوائد النفطية بلغت (٤٠) مليون دينار في سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ ، وارتفعت الى ما يقارب (٦٠) مليون دينار سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ • (راجع الجدول ٢) •

٥٠ ـ وعلى ضوء تقرير اللورد سولتر جرت اعادة النظر في الوضع الاعمارى ، ووضع منهاج جديد مدته ست سنوات (١٩٥٥/١٩٥٦ ـ ١٩٦٠/١٩٦١) • وقد قدر هذه المرة مجموع عوائد النفط للسنوات الست بـ (٣٨٥)

مليون دينار[١٢] . وقد بنى هذا التقرير على أساس الافتراض بان معدل العوائد النفطية السنوية (بما فى ذلك حصة الميزانية من هذه العوائد البالغة (٣٠) بالمائة) يبلغ حوالى (٩٠) مليون دينار فى السنة . وكانت هذه اول مرة يقوم فيها المجلس بتقرير واقعى لوارداته من دون التورط بشكل خطير فى تقدير هذه الواردات باقل من حقيقتها ، وحتى لو أخذت الخسائر الكبيرة فى العوائد التى جاءت نتيجة لازمة السويس بنظر الاعتبار (وخاصة اذا ادخلنا الوفر الذى يربو على (٩٠) مليون دينار المتراكم حتى خريف عام ١٩٥٦) ، فان هذا التقرير قد يكون غير مسرف فى التفاؤل .

٥١ ـ واذا كانت الواردات الفعلية قد تجاوزت كثيرا الواردات المتوقعة ، فان المصروفات الواردة فى الميزانية كانت واطئة حتى بالنسبة للواردات المتوقعة . فالجدول (٣) يبين ان المصروفات الفعلية قد ازدادت تخلفا ، اذ ان المجلس ، حتى ازمة السويس ، كان لا يزال غير قادر على صرف حتى نصف دخله ، كما ان العلاقة بين الصرف والايراد حتى ازمة ١٩٥٦ أيضا لم تتحسن بشكل محسوس . لقد كانت هناك زيادة فى سرعة الصرف الا ان عوائد النفط كانت تفوق الصرف بشكل واضح .

٥٢ ـ لقد كان سبب التباين المطلق المتزايد بين التخطيط والتنفيذ يرجع ، قبل كل شىء ، الى التردد فى الصرف . فقد كان مجموع المصروفات الواردة فى منهاج الاعمار الاول الذى تم وضعه عام ١٩٥١ يقل بمقدار (٥ر٦٨) مليون دينار عن الوارد المتوقع ، ويقل بمقدار (١٠٠) مليون دينار تقريبا عن الوارد الفعلى للمدة ١٩٥١/١٩٥٦ . ثم حل محل هذا المنهاج منهاج آخر مدته ست سنوات يقضى بصرف (٤ر١٥٥) مليون دينار ، وجرى وضع هذا المنهاج فى عام ١٩٥٣ على اساس الدراسة المثيرة للاعجاب لمشاكل العراق التى قامت بها بعثة البنك الدولى للانشاء والتعمير[١٣] وقد اوصت البعثة فى هذه الدراسة بزيادة المصروفات قليلا لتبلغ (٥ر١٦٨) مليون دينار . وحتى هذا المنهاج الاكثر طموحا ، كانت مصروفاته تقل عن الواردات المخمنة ، وأقل بطبيعة الحال كثيرا من الواردات الفعلية المتراكمة .

٥٣ ـ وفيما يتعلق بالانماء الصناعى فقد عجز المجلس عن تنفيذ حتى سدس ما قرر الصرف عليه • فلم يصرف على المشاريع الصناعية سوى (٥ر٠) مليون دينار عام ١٩٥٣/١٩٥٤ ،وارتفع هذا المبلغ الى مليونى دينار فى سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ ، والى (٤ر٢) مليون دينار فى سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ • ومع ان معدل الصرف كان فى ازدياد ، كما يتضح من هذه الارقام ، الا ان هذه الزيادة لاتتناسب والتوسع الاسرع المطلوب فى الصرف ، الذى يقضى بزيادة الاستثمار من (١ر٣١) مليون دينار الى (١ر٦٧) مليون دينار خلال مدة الست سنوات[١٤] كما كان الاستثمار فى المشاريع الزراعية ، بما فى ذلك مشاريع السيطرة على الفيضان ، متأخرا كثيرا عن الخطط الموضوعة ، اذ بلغ (٩ر٣٢) مليون دينار مقابل المبلغ (٩ر٦٦) مليون دينار المقرر له ، ولكن ليس الى الحد المثير الذى نراه بالنسبة للمشاريع الصناعية •

٥٤ ـ واستطاع المجلس بصورة جزئية ان يقابل تأثير هذا التأخير فى الصرف بزيادة قروضه الى البلديات والى المشاريع التى لم يضعها بنفسه• وكما يبين الجدول (٤) فقد بلغت هذه القروض ما مجموعه (٠ر٢٢) مليون دينار ، وهو مبلغ لابد من اعتبار اغلبه من قبيل الاعانة ، وليس عملية اقراض اعتادية • وليس ثمة من سبب يدعونا لمخالفة رأى اللورد سولتر غير المحبذ لهذه الطريقة نظرا لما ينجم عنها من تعقيدات ادارية ، ولو ان ما انتقده من الافتقار الى الوضوح فى الطريقة المالية المتبعة ، ينبغى ان يعتبر أفضل من التجميد لتام للموارد الذى كان سيحدث لو لم يلجأ الى هذا الاجراء • الا ان الامر الذى يثير التساؤل هو ما اذا كانت الاموال قد استعملت بأفضل الطرق ، وما اذا كان العراق قد حصل على مكاسب مالية كبيرة ، حتى فى المدى القصير ، وحتما فى المدى البعيد ، لو كان هناك تخطيط وتنفيذ يتصفان بقدر أكبر من الجرأة •

٥٥ ـ ان توقف التوسع فى الانمـــاء الاقتصادى نتيجة لأزمة السويس سيغير بطبيعة الحال من هذه الصورة • الا ان المأمول ان لا تؤدى هذه الازمة الى التقليل من التصميم على الاستمرار فى زيادة الاستثمار المنتج •

ولعل اضطرار معظم الخبراء الاستشاريين للحكومة العراقية ومجلس الاعمار الى حضهما على التزام جانب الحذر ، وعدم أخذ الامور بالجرأة ، كان امر لابد منه ، كما كان امرا لابد منه ايضا ان لايصر هؤلاء الخبراء بنفس القوة على الضرورة القصوى للتركيز على الاستثمار المنتج ، وتهيئة كيان مالى قد يمكن من القيام بانماء اقتصادى يعتمد على نفسه بنفسه . الا ان من المؤكد ان ذلك لم يكن بالمؤدى الى الحد الاقصى المطلوب للتقدم الاعمارى ، وسنعود حالا الى هذا الموضوع .

د ـ ما يعنيه التباطؤ :

٥٦ ـ وهكذا فان المجلس لم يقم باعمال التخطيط والصرف حتى الى حدود الواردات الجارية التى فرضها على نفسه . وبطبيعة الحال فان القسم الاعظم من الصرف ، لايمكن بأية حال من الاحوال ، ان يقدم نتائج ملموسة الى السكان فورا . وقد ادى هذا التراكم فى الاحتياطى الى تأخر فى تحقيق الانجازات المنظورة وهيأ المجال للانتقاد . وقد ازدادت حقيقة كون معظم المشاريع من النوع ذى الامد البعيد فى القوة بين الايرادات المتزايدة وبين مستويات المعيشة . ولم تظهر على وجه العموم للناس الفوائد الحقيقية للتبدل الجديد فى طالع العراق ، اللهم الا التخلص الناجح من الفيضان الهائل فى سنة ١٩٥٧ ، والحركة العمرانية التى كان تقرير لورد سولتر اكبر حافز عليهـــا .

٥٧ ـ وصحيح ، بطبيعة الحال ، ان الايدى العاملة الفنية والادارية الضرورية لتنفيذ مشاريع بهذا النطاق نادرة فى العراق . الا ان الحكومة والمجلس قد اتخذا خطوة حكيمة بقرارهما استدعاء عـــدد من الشركات الاستشارية والمشاورين ، وكذلك الايدى الماهرة المهنية الاخرى ، ليتسنى تصميم كل مشروع من المشاريع على الوجه الاكمل . كما عهد الى الشركات الاجنبية بتنفيـــذ القسم الاعظم من الاعمال الانشائية . وان النية متجهة ، بالنسبة للمعامل الصناعية ، الى الاستعانة بالشركات الاجنبية فى تنظيم الانتاج . وقد كان من المحتم ان يتطلب ذلك وقتـا . الا انه من الواضح ان مرحلة

التنفيذ كانت وشيكة بالنسبة لاعمال الاعمار التى لم يكن هناك شك،اوسوى شك قليل ، بشأن خطوط السياسة العريضة الخاصة بها. وقد تجلى ذلك فى الحرص الشديد على تحقيق هدف ذى اهمية عظمى ، وهو حماية البلد من تكرر وقوع الفيضانات المدمرة ، كالفيضان الذى خرب البلاد سنة ١٩٥٤ • فقد ألحق هذا الفيضان اضرارا قدرت بأكثر من (٢٥) مليون دينار ، وأتلف قسما كبيرا من الحاصلات ، كما أدى الى تقلص خطير فى حاصلات السنة التالية • وقد صمم مشروعا الحبانية والثرثار بشكل مجد واثبت هذان المشروعان ، كما أسلفنا ، أثرهما الفعال فى عام ١٩٥٧ •

٥٨ – وبقدر ما كان الامر يتعلق بباقى منهاج الاعمار ، فان المشاكل لم تكن بنفس البساطة ، ولا بنفس الوضوح من الناحية السياسية • وكمثال على ذلك يمكن ايراد قضية الاستفادة من مياه دجلة والفرات للرى (خلافا لمسألة القضاء على اخطار الفيضان) • فقد وضعت لجنة هيك ، التى استقدمت لابداء المشورة فى هذه القضايا سنة ١٩٤٩ ، منهاجا لا يزال يعتبر الى الآن منهاجا طموحا ، وهو يقضى برى مساحة اضافية من الاراضى مقدارها (٩ر١٠) مليون مشارة مما سيزيد أراضى العراق المروية الى الضعف • كما وضعت الشركة الامريكية (نابن – تيبتس – أبت – مكارثى) التى دعيت سنة ١٩٥٢ مقترحات اكثر طموحا • الا ان الاعتبارات السياسية قد عقدت القرارات بشأن هذه القضايا والقضايا الاخرى المتعلقة بها • فكان من جراء ذلك تقييد للتقدم المطلوب نسبيا كما سيظهر لنا فيما بعد •

هـ – تحليل المناهج الموضوعة مؤخرا :

٥٩ – يبين الجدول (٥) تحليلا لتوزيع المصروفات فى ميزانيات مناهج الاعمار المختلفة • ويبين العمود الثالث من الجدول تفاصيل منهاج الخمس سنوات الجديد الذى وضع قبل دعوة اللورد سولتر بقليل •وينبغى ان يذكر شيئان بخصوص هذا المنهاج • اولهما انه ضاعف منهاج عام ١٩٥١، اذ زادت المصروفات السنوية المقررة من (٣١) مليون دينار الى (٨ر٦٠) مليون دينار • ان هذه المصروفات السنوية ستظل دون المعدل الفعلى للواردات

(بغض النظر عن السويس) ، كما ولكن المنهاج الجديد ينم على الاقل عن تقدير أكثر واقعية لما ستكون عليه الواردات • ومن الجدير بالذكر ان الميزانية قد ورد فيها لاول مرة عجز محتسب فى الواردات[١٥] .

٦٠ – اما الشيء الثانى فيتعلق بحصص اصناف المشاريع من المصروفات • فقد ظل الرى والحماية من الفيضان يحتفظان بأكبر حصة ، وقدرها (٥ر٣٥) بالمائة من مجموع المصروفات ، (مقابل ٥ر٣٤) بالمائة فى منهاج ١٩٥١ • وقد اعطى توسيع المناطق المروية المكان اللائق به فى مشاريع الاعمار • كما زيدت زيادة كبيرة مشاريع الطرق والمبانى العامة • اما الصرف على انماء الصناعة والزراعة ، وهما ركنان من الاركان الرئيسية التى يمكن ارساء النمو الاقتصادى الذاتى عليها فقد خفض تخفيضا شديدا • وكان هذا يعنى ، كما سيتبين لنا فى ادناه ، ان الزيادة فى الدخل كانت اوطأ مما لو اتبعت سياسة مختلفة •

(١) خطة العمل الموضوعة من قبل اللورد سولتر :

٦١ – وقد جرى فى هذا الوقت استدعاء اللورد سولتر من قبل المجلس لابداء المشورة له حول السياسة الاعمارية ودراسة تقارير الخبراء الفنيين العديدة والتى كثيرا ما جاءت متناقضة • وقد وضع اللورد سولتر تقريره المسمى خطة العمل واستطاع هذا التقرير ان يشق طريقه بين التعقيدات المتشابكة ويصيب صلب المشكلة • وقد افلح التقرير اخيرا فى فصل مسألة السيطرة على الفيضان عن مسألة خزن مياه الفيضان لاغراض الرى • وفى الوقت الذى كانت فيه المسألة الاولى لا تتحمل التأخير ، فان المسألة الثانية لم تكن أقل الحاحا فحسب ، بل مرتبطة أيضا بمسألة كيفية استعمال المياه • ومن دون حل مشكلة الاستفادة من المياه ، فان النجاح فى خزنها قد يؤدى الى مشاكل سياسية أصعب من ان يستطاع حلها • وقد عبر اللورد سولتر عن رأيه بوجوب عدم المباشرة بالمنهاج الطموح الذى وضعته شركة (نابن – تيبتس – أبت – مكارثى) ، بل واقترح تركيز الجهود على حماية بغداد وجنوبى العراق من الفيضان • ويمكن تحقيق ذلك ببناء

مشروعين عظيمين يجرى العمل فيهما الان ، وهما سد دوكان وسد دربندخان اضافة الى مشروعى تحويل مياه الفيضان الى بحيرة الحبانية ومنخفض الثرثار .

٦٢ - وقد عبر اللورد سولتر عن اعتقاده بان الصرف ، بما يتجاوز ذلك ، لن يكون له ما يبرره الى ان يتم التأكد من ان منخفض الثرثار لا يمكن ان يستخدم ، بعد عددمن السنين ، كخزان هائل لمياه دجلة ، اى يقوم بدور مماثل جدا للدور الذى قرر ان تلعبه بحيرة الحبانيـة الان بالنسبة للفرات . وفيما عـدا ذلك ، فقد رأى اللورد سولتر انه ربما كان من الافيد القيام بتقوية وتكثيف الانتاج الزراعى فى المناطق المروية الان ، ولـكن ريا غـير كاف ، وذلك بدلا من تكبد مبالغ كبيرة فى توسيع نطاق الرى الى تربة أقل خصوبة تكون فيها صيانة الجداول أكثر صعوبة .

٦٣ - كما أكد على اهمية البزل الذى بينت دراسة سابقة (تقرير لجنة هيك) الحاجة تدعو اليه فى (٣٠ الى ٥٠) بالمائة من المناطق المروية . وقد ازدادت منذ ذلك الحين اهمية البزل بصورة مطردة .

٦٤ - كما قدم اللورد سولتر مقترحات عمليـة تهدف الى اجراء تنسيق بين الطرق العادية وخطوط السكك الحديدية ، واشار الى اهمية توسيع شبكة الطرق الفرعية الصغيرة لجلب الرفاه الى المناطق الريفية . وقد حذر ، كما فعل غيره من الخبراء الذين سبقوه ، من قيام تصنيع سابق لاوانه .

٦٥ - واخيرا فقد استرعى اللورد الانتبـاه الى المشكلة السياسية الاساسية التى ينبغى حلها بواسطة منهاج اعمارى ناجح كل النجاح ، حيث قـال :

« ... وهناك اعتبار آخر كثيرا ما يغفله القائمون بوضع الخطط الخاصة بالاعمار السريع . ان هنـاك اخطارا عظيمة ينطوى عليها جراء تغيير مفرط السرعة لاقتصاد بلد حدثت فيه ، فى وقت قصير وعلى نطاق اوسع ، تبدلات فى مناطق اقامة السكان ومهنهم ، بما فى ذلك العيش بين الغرباء ، والانتقال من المحيط الدينى والاجتماعى المعتاد ، وكذلك الانتقال فى حالات كثيرة من

النظام العشائري والاقطاعي • ويمكن تبيين مدى التكيف الاجتماعي الذي ينطوي عليه هذا التغير السريع من قراءة الملاحظات الواردة في قسم سابق من هذا الفصل عن الصفات المتنوعة لسكان العراق • ولا يمكن ان تقدر ، بصورة مضبوطة ، السرعة التي يكون بها هذا التكيف عمليا ، من دون حدوث نتائج اجتماعية وسياسية وخيمة جدا • وبالرغم من ذلك ، فان هذه السرعة تعتبر عاملا مهما بالنسبة لتحديد سرعة التغير المناسبة •

واخيرا فيجب ان توضع السياسة اللازم اتباعها بشكل يضمن تأييد السكان ، حتى يمكن تنفيذ هذه السياسة من دون ان تعيقها الاساليب البرلمانية أو اللابرلمانية كالاحتجاج والمقاومة • ان هناك تذمرا قويا ، واسع الانتشار من مجلس الاعمار بين أقسام عديدة من السكان (وخاصة بين العناصر المعرضة اكثر من غيرها للدعايات الهدامة والتي تعتبر خطرة من الناحية السياسية) •

ومن دواعي التذمر والشكوى ان واردات النفط الضخمة لا تأتي بمنفعة للبلاد بصورة عامة • واذا ما قيل ردا على ذلك ، بان البلاد ستصبح غنية بعد عدة سنوات نتيجة لمشاريع الري ، والمشاريع الاخرى ذات الامد الطويل ، فان هذا القول لن يكون جوابا شافيا • لذا فان هناك اسبابا كثيرة تبرر اتفاق مبالغ كبيرة على الاعمال والمشاريع التي تأتي بفوائد سريعة وظاهرة المعالم كمشروع الاسكان ، ومشاريع اسالة الماء ، وتقديم المساعدات الفورية للمزارعين • كل هذه الامور من شأنها ان تأتي بنتائج سريعة تعم فوائدها كافة انحاء البلاد ، كما انه يمكن مضاعفة تأثيرها بدعاية منظمة • ومن المهم جدا ، ومن الضروري جدا ، ان نضمن توزيع فوائد الاعمار ـ سواء منها المباشرة وغير المباشرة ـ الناجمة عن مصروفات مجلس الاعمار على جميع المناطق وجميع الطبقات •

ان الثروات الكبيرة التي تحصل عليها بعض الاقطار بصورة سريعة ، غالبا ما توزع بشكل لا يؤمن الا قسطا ضئيلا من الترفيه لقسم كبير من الطبقات الفقيرة وعلى هذا فينبغي ان يكون هدف سياسة الاعمار رفع المستوى

العام للمعيشة بقدر المستطاع ، بحيث تستفيد منه جميع الطبقات على السواء • وقد لا يتوقف ذلك على أعضاء مجلس الاعمار وحدهم ، وانما على النوعية والكيفية التى بموجبها تتوسع المشاريع الاهلية بامكانياتها الجديدة • وكذلك على النوعية والكيفية التى ينفق ذوو الدخل الكبير أموالهم • وأخيرا على السلطات المحلية والشخصيات الكبيرة فى البلاد • غير ان المجلس يستطيع ان يفعل الشيء الكثير ، اذ بوسعه فى بعض الحالات ان ينظم أعماله بصورة تضمن ايجاد فرص للعمل لاولئك الذين لولاه لما تهيأت لهم تلك الامكانيات • وبوسع المجلس كذلك سواء ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، تهيئة اللوازم الضرورية المحلية وتيسير سبل الترفيه لاؤلئك الذين يعانون الكثير من فقدانها • وبهذه الطريقة يشجع اولئك الذين يحاولون القيام بتحسينات محلية معتمدين ، اما على انفسهم أو بالاشتراك مع غيرهم • وهذا ما دعانى الى ان اوصى بتنشيط المساعى المبذولة لتأسيس (مراكز اجتماعية) ، وهى التى بدأت على نطاق ضيق ، رغبة فى توسيعها بسرعة •

٦٦ ـ ان ما ورد أعلاه ، هو فى الحقيقة ، خطة تقوم على اسس عملية يمكن اتخاذ اجراء سريع على أساسها ، وهذه هى أهم ميزة لها • اذ انها لا تعتمد على القيام بعمل ايجابى للتعجيل فى القيام بالامور التى يجرى العمل فيها الآن ، أو الاستفادة من الايرادات الموجودة لمعالجة بعض المشاكل التى تتصل بتوزيع الدخل ، والتى كانت تعرقل حركة الاعمار الحقيقى الفعال •

٦٧ ـ لم يتمكن اللورد سولتر (بسبب تحديد المهمة التى انيطت به وذلك بعكس ما كانت عليه الحال عند اعداد تقرير بعثة البنك الدولى) من ايضاح لاهمية الكبيرة التى تترتب على ضرورة تأمين العدالة التامة فى توزيع المنافع والاعباء • فاذا ما اريد تحقيق تقدم اقتصادى فى العراق على اسس التوازن والاكتفاء الذاتى ، فيجب قبل كل شيء ان يعمد الى اصلاح نظام الضرائب وتحقيق مشاركة العناصر التى تستفيد من مشاريع الاعمار

فى زيادة ايرادات مجلس الاعمار ، لقاء الفوائد التى تحصل تلك العناصر عليها ، كاستفادتها من مشاريع الماء مثلا •

(٢) مشروع السنوات الست الجديد :

٦٨ ـ ومهما يكن من أمر ، فان خطة سولتر كان لها اثر بليغ • فلقد تم وضع منهاج جديد لست سنوات (أنظر الجدول ٥) ، بدلا من المنهاج الموضوع فى عام ١٩٥٥ والذى قدرت نفقاته بـ (٣٠٤) مليون دينارا •

يتصف هذا المنهاج بسعة افقه وشموله ، وهو ينطوى على انفاق (٥٠٠) مليون دينار فى غضون (٦) سنوات ، وذلك بمعدل (٩٠) مليون دينارا بالسنة خلال سنواته الخمس الاخيرة •

ويقوم هذا المنهاج على أساس تقدير ايرادات النفط بـ (١٣٠) مليون دينارا بالسنة ، يخصص (٧٠) بالمائة منها لمجلس الاعمار ، ودون توقع لحصول أى عجز فى الميزانية • لكن ايرادات النفط لا يتوقع فى الحقيقة ان تبلغ هذا المقدار خلال السنوات الخمس القادمة • وحتى مع الوفورات المتراكمة (التى نقصت بسبب أزمة السويس) ، فان المبالغ الموجودة لن تكفى اذا ما تم الانفاق حسبما هو منصوص عليه فى الميزانية •

٦٩ ـ هناك أمران لابد من الاشارة اليهما فى هذا الصدد • اولهما انه ليس هناك أى احتمال بامكان زيادة المصروفات الى المقدار الذى وردت الاشارة اليه ، واعنى بذلك (٩٠) مليون دينار بالسنة •

اننا اذا أخذنا بنظر الاعتبار ما خصص فى ميزانية سنة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ المالية ، لكان يجب ان يصرف مبلغ لا يقل عن (٦ر١٠١) مليون دينارا ، فى حين انه يبدو مستبعدا امكان صرف حتى نصف هذا المبلغ ، (أى ٥٠ مليون دينارا الذى خصص لميزانية ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ المالية) ، خلال سنة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ ، وحتى فى سنة ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ المالية •

ان قسما كبيرا من النفقات ، واعنى بذلك النفقات المخصصة لمشاريع الرى (٩٠ مليون دينارا) ، تتعلق بالمشاريع التى لم تتم دراستها بصورة

وافية حتى الآن ، فضلا عن انها لم تقترن بالمصادقة • ومن الجهة الاخرى فان مجموع المبالغ التى خصصت لمشاريع البزل وقدرها (٢٨) مليون دينارا ، لم يصادق الا على مشاريع لا تكلف سوى بضعة ملايين من الدنانير • وينتظر ان يبدأ العمل بها قريبا •

٧٠ ـ وعلى هذا الاساس ، فان منهاج الاعمار يجب ان لا يثير أى قلق بسبب زيادة عدد مشاريعه وكثرتها • فقد جرت العادة فى امثال هذه المناهج ان تحتوى على مشاريع تنفذ على مراحل مختلفة • فالبعض منها قد اوشك على الانجاز ، وقد رست مناقصة البعض الآخر منها بحيث يمكن تكوين فكرة عن تكاليفها • وهناك طائفة من المشاريع التى تم تقدير تكاليفها بعناية من قبل مهندسين استشاريين يعول عليهم ، ولكن لم يتم استلام مناقصاتها • ولذا فليس هناك ما هو ثابت بشأنها • وهناك بعض المشاريع الاخرى التى ما زال وجودها مبهما ، وهى المشاريع التى تطرقت اليها التقارير ، ولكن لم يتأكد حتى الآن امكان تنفيذها ، كما ان هناك طائفة من المشاريع التى وضعت لتكون بديلا للمشاريع المدرجة فى المنهاج ، وقد يكون من المفيد بيان الوضع الحقيقى لكل مشروع من المشاريع المدرجة فى منهاج السنوات الست على حدة (أنظر الجدول ٥) لمعرفة نوع الاجراء الذى يتوقع اتخاذه بحق كل واحد منها ، وبذلك نستطيع تقديم صورة صحيحة عن مدى تأثيرها على الحالة الاقتصادية •[١٦]

٧١ ـ ان الزيادة فى مجال النفقات ، بالاضافة الى تقرير سولتر ، كان لها أثرهما الكبير والمفيد معا • فقد ازدادت مشاريع الاسكان ، ومشاريع انشاء المبانى الصغيرة زيادة محسوسة ، واذا قيست هذه الزيادات بالنسبة لما تضمنه المنهاج الاول ، فهى تبلغ نحو عشرة أضعاف ، بينما بلغت الزيادة فى الامور الاخرى من حيث المجموع أكثر من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سابقا • وقد حصلت كذلك زيادة لا يستهان بها فى المبالغ المخصصة لتوسيع نطاق الزراعة ، ولو ان هذه الزيادة لم تكن فى الحقيقة أكثر من العودة الى الارقام التى تلقتها عام ١٩٥١ • ان النسبة التى خصصت لهذا القطاع ،

الذى يعتبر من أهم قطاعات الاقتصاد القومى فى العراق (باستثناء الرى) ، قد انخفضت من (١ر٨) بالمائة فى المنهاج الاول (وهى نسبة لم تكن مرضية فى حد ذاتها) الى (٢) بالمائة فقط ، فى حين انه مما لا شك فيه انه ما لم نهدف الى تنشيط الزراعة ، فان المبالغ الكبيرة التى خصصت لمشاريع الرى ولاحياء الاراضى واستثمارها لن تكون مثمرة ولا مجدية •

٧٢ ـ وتزداد هذه الهواجس ، كلما أمعنا النظر فى الاسبقية التى اعطيت لكل مشروع من المشاريع المدرجة فى المنهاج • فبينما تقوم هذه الاسبقية على وجوب انجاز ثلثى مشاريع الرى حوالى ١٩٦٠ ، فانها تنطوى فى الوقت ذاته على وجوب انفاق أقل من ثلث المبالغ المرصدة لمشاريع البزل حتى ذلك التأريخ • ومع ذلك فان هذا يعتبر دليلا على ادراك أهمية البزل • ثم ان المبلغ الذى خصص للبزل ، والذى قدر مجموعه بمائة مليون دينارا ، هو ثمانية أضعاف ما خصص للغرض نفسه فى منهاج سنة ١٩٥٥ ، كما ان ما خصص فى الميزانية للسنوات الست القادمة لنفس الغرض قد بلغ ضعف ما كان عليه فى السابق •

٧٣ ـ وكذلك فمن مجموع المبالغ (المتناقصة نسبيا) التى خصصت للصناعة ، لم يخصص بصورة نهائية سوى مبلغ (٣٠) مليون دينارا ، وهو ما يساوى أقل من النصف • اما النصف الباقى فما زال أمره معلقا •

٧٤ ـ وعلى هذا فان استمرار وجود زيادة كبيرة ، بسبب التباين بين الايرادات والمصروفات الحقيقية (بعد زوال تأثير أزمة السويس) ، هو أمر محتمل • ومع ذلك فان الخطط (والتصاميم الاخيرة) ، من حيث الفكرة والتفاصيل ، تعتبر فى مجموعها تقدما كبيرا بالنسبة لما كانت عليه فى السابق •

ف ـ النتائج والمشاكل :

٧٥ ـ يبدو جليا بان المشاكل لمتعلقة بمستقبل الزراعة فى العراق ، والتى بحثها اللورد سولتر فى تقريره ، لم تحل بعد • وعلى هذا فلابد من

اتخاذ الخطوة النهائية الحازمة لانقاذ الشعب من براثن الفقر والفاقة ، ولاقامة صرح الاقتصاد القومى على دعائم ثابتة ليسير قدما الى الامام ، معتمدا فى ازدهاره على نفسه دون ان يعتمد كليا على حصة البلاد من ايرادات النفط وحدها .

٧٦ - ان دراسة العلاقة بين زيادة النفقات من جهة ، والزيادة فى الدخل القومى ، وفى الاستيراد قد اثبتت بانه لم تحصل حتى الان زيادة مماثلة فى الانتاج ، وفى الدخل من جراء المبالغ التى انفقت على مشاريع الاعمار . ومع ان هذا الامر لا يدعو الى الاستغراب غير انه يستدعى العناية الى ان الحاجة تتطلب ان يتم الانفاق على الامور المنتجة والمثمرة .

٧٧ - ليست لدينا تخمينات سنوية للدخل القومى فيما عدا التخمينات التى اعدتها دائرة الاحصاء للامم المتحدة سنة ١٩٤٩ للدخل القومى ، حيث قدرت الدخل بـ (٨٥) دولار للفرد الواحد ، أو ما يعادل مجموع (١٥٠) مليون دينارا (اى بسعر ٢٫٨٠ دولار للدينار الواحد) ، وفى اوائل عام ١٩٥٧ قام خبير الاحصاء فى الحكومة (المستر فنلون) بنشر تخمينات مفصلة بهذا الشأن ، كما جاءت فى الجدول (٦)[١٧] . ويستدل من هذه التخمينات بان الايرادات الناجمة فن المصادر الاخرى ، غير النفط قد ازدادت الى (٢١٤) مليون دينارا ، او ما يزيد بمقدار (٦٠) مليون دينارا عن الارقام التى وردت فى تقديرات الامم المتحدة التى ذكرناها اعلاه . فاذا كان الامر كذلك ، فان هذه الزيادة ليست سوى نتيجة لازياد نفقات الحكومة ، ونفقات مجلس الاعمار والتى بلغت أكثر من (٥٠) مليون دينار سنويا منذ عام ١٩٥١ .

ومع الاسف اننا نجهل كيفية احتساب (الدخل غير النقدى المخصص للمعيشة) والذى قدر بنحو (٣٨٫٢) مليون دينار بموجب التخمين السابق ، (فاذا ما احتسبت تخمينات الامم المتحدة بالسعر الذى كان سائدا قبل تخفيض سعر العملة) ، فان هذه الزيادة تقدر عندئذ بمائة مليون دينارا . ولكن

ليس هناك ما يحمل على الاعتقاد بان هذه الحقائق توضح العلاقة بين الدخل في عامي ١٩٤٩ و١٩٥٦ بصورة صحيحة .

٧٨ ـ ان دراسة تأثير الزيادة الحاصلة في النفقات العامة على الاستيراد نتيجة لزيادة ايرادات النفط ، والتي يجب ان تستعمل كرادع غير مباشر ، انما تعتمد على الارقام الموثوقة التي وردت في الجدول (٧) . ولقد كانت النتائج مما يثير الدهشة لانها تؤيد التفسيرات الاولية (التي لا تنطوي على التفاؤل) عن التغير الذي طرأ على الدخل القومي .

ففي الوقت الذي اتسع فيه نطاق الصرف ، حتى بلغ (٤ر٥٢) مليون دينار بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٥ ، ازدادت الاستيرادات بمقدار (٤٦) مليون دينار فقط ، وكذلك يبين الجدول المار الذكر على ان هذه الزيادة كانت آنية ، مما يدل على انه لم تكن هناك زيادة اخرى في الدخل المحلي ، ويبدو ان تأثير تلك الزيادة في مضاعفة الدخل الحقيقي الداخلي كان جزئيا أو غير موجود بالمرة .

٧٩ ـ والحقيقة التي لا جدال فيها (انه باستثناء البضائع المنتجة التي ازدادت بمقدار ٣ر١٥ مليون دينارا بالسنة) ، فان الزيادة الرئيسية في الاستيراد تناولت المواد الاستهلاكية المتينة (أي تلك التي تستمر زمنا طويلا). وحيث ان عدد سيارات النقل في العراق لم يزد زيادة تذكر ، فلا مفر لنا من الاستنتاج بان معظم الزيادة في هذا النوع تناولت السيارات الخصوصية .

اما المواد الغذائية والمنسوجات وغيرها من المواد الاستهلاكية فلم تطرأ عليها زيادة كبيرة . ومما لا شك فيه ان تأثير هذا الصرف على مستوى معيشة الاكثرية من السكان لم يكن كبيرا . ويبدو جليا ان الزيادة في الصرف لم تؤد الى ازدهار اقتصادي يعتمد على نفسه في العراق .

٨٠ ـ ان المهمة التي امامنا هي مهمة عاجلة . فان العراق بلد يشكو من قلة السكان نسبيا ومن الممكن ان يعجل في زيادة عدد سكانه عن طريق تحسين التدابير الصحية . ومع هذا فيجب ان لا نتأخر في اتخاذ هذه التدابير ،

اذا اردنا زيادة قوة الانتاج لدى الافراد • وفضلا عن ذلك فان نفقات الاعمار ، وان كانت غير كافية لاقامة صرح نمو اقتصادى يعتمد على نفسه ، كما سنرى فيما بعد ، تعمل على تقويض دعائم اركان النظام الاقتصادى الحالى •

٨١ – واذا ما تم اتخاذ الخطوات لزيادة نفقات الاعمار ، فيجب عندئذ ان تبذل المساعى لمنع الحركات التى يعمد اليها المضاربون للتلاعب بالاسعار ، كما يجب خزن كميات كبيرة من المواد الضرورية للحد من هذه المضاربات • ويجب ان يخصص جزء كبير من الزيادة التى تحصل فى الدخل الذى ينجم من تلك المشاريع للاستفادة منه فى الاستثمار على المشاريع التى تعتمد فى ازدهارها على نفسها[١٨] •

٨٢ – ومن الواجب الاعتماد بدرجة أكبر على العناصر المحلية • فيمكن ، مثلا ، ان يعهد ببعض الاعمال (كزراعة الغابات) الى بعض الشركات التى تتمثل فيها المصالح المحلية تمثيلا كبيرا • وبذلك نستطيع اثارة روح المنافسة فيما بينها ، وبالتالى تحقيق المزيد من التعاون المحلى بينها •

الفصل الرابع

السيطرة على الفيضان والهيمنة على الارض

المشـــاكل الزراعيـــة

٨٣ ـ ان هذا الفصل ينصب على المشاكل الاساسية المتعلقة بتوسيع نطاق الزراعة فى العراق • سنبحث فى مشـــكلة ادارة (المياه) ، وسياسة الرى ، كما سنعالج مشكلة حيازة الاراضى • لقد حدثت تغييرات هامة ، بعد نشر تقرير اللورد سولتر ، فيمـــا يتعلق بقضية خزن الميـــاه ، كما توفرت معلومات جـــديدة عن ملوحة الاراضى والبزل • ثم ان تقرير الاستراتيجية العامة للاعمار فى العراق يتوقف على السياسة المتخذة تجاه هذه الامور • ان القضايا المتعلقة بالسياسة العـــامة حول الزراعة بما فى ذلك (توسيع نطاق الارشاد الزراعى) ، واحتضان مشروع التوطين ، والمسائل الشائكة التى تتصل بموضوع تربية الحيوانات ، كل هذه الامور قد بحثت باسهاب من قبل بعثة البنك الدولى واللورد سولتر • ولذا فاننـــا نكتفى هنا بالاشارة الى تلك التقارير فقط •

أ ـ السيطرة على الفيضانات

٨٤ ـ ان المشاكل الخاصة بادارة المياه فى العراق تنشأ من طبيعـة انهاره ، التى لا تنقيد بزمن ، ولا تخضع لقـــاعدة معينة • فان نهرى دجلة والفرات ، خلافا لنهر النيل مثلا ، يفيضان فى وقت متأخر من السنة بحيث لا يمكن الاستفادة من مياه فيضانهما للمحصولات الشتوية ، ان لم نقل انها تهدد هذه المحصولات بالدمار فعـــلا • كما انها لا تجدى فى تحضـير الاراضى للمزروعات الصيفية[١٩] • وعلى هذا ، فان السيطرة على هذه الانهر تتيـح فرصة عظيمة لمستقبل ازدهار الزراعة فى العراق •

٨٥ ـ ان الفرق الحاصـــل فى التصريف[٢٠] الموسمى والسنوى

لمياه النهرين المذكورين ، كان جسيما قبل ان تتخذ التـــدابير للسيطرة على الفيضانات • فان تصريف فيضان نهر دجلة يزيد فى بعض الاحيان عن (٩) الاف متر مكعبا بالثانية الواحد ، حتى قبل ان تتمكن روافده الـكبيرة (وهما الزاب الصغير والعظيم اللذان يتصلان به فى شمال بغداد) من صب مياههما فيه • وهـــذان الرافدان يمكنهما فى بعض الاحوال اضافة ثلاثة الاف متر مكعبا اخرى بالثانية ايضا • وان معدل ما يصبه نهر دجلة فى بغداد فى شهر مايس ، الذى يعتبر اخطر شهر من ناحيـة الفيضان ، يزيد عن خمسة الاف متر مكعبا فقط ، ولما كانت سلامة مدينة بغداد تعرضت للخطر ، عنـدما بلغ تصريف المياه أكثر من (٨) الاف متر مكعبا فى الثانية فى احوال ملائمة ، و (٧٫٥٠٠) متر مكعبا فى احوال غير ملائمة ، فان هذه الفروق معناها حدوث فيضانات بين فترة واخرى ، مما قـــد يسبب خسائر فادحة فى المحصولات الزراعية الشتوية ـ وقد قدرت هذه الخسائر بما يتراوح بين الـ (٧) والـ (١٠) ملايين دينار اثناء فيضانات عام ١٩٥٤ • هذا بالاضافة الى اتلاف مساحات كبيرة من الاراضى الزراعية التى تغمرها المياه ، والى تدمير الـكثير من الدور والمبانى والجسور[٢١] والطرق العامة وغيرها • ثم ان الميـــاه تحمل مقادير كبيرة من الغرين (مرت من بغداد وبلغت ٢٤ مليون متر مكعبا خلال اسبوع واحد فى عام ١٩٥٣) ، بحيث غمرت السهول ، وملأت القنوات بالترسبات ، مما ادى الى اضعاف قابلية التربة على الامتصـــاص ، والى زيادة الصعوبات ، وزيادة كلفة الزراعة والرى فى البلاد •

٨٦ ـ ولا تختلف حالة فيضـــان نهر الفرات عن نهر دجلة ، وان كانت على نطاق أضيق نسبيا • فقد بلغ أعلى تصريفه اثناء فيضان عام ١٩٢٩ نحو (٥٫٢٠٠) متر مكعبا فى الثانية • كما ان التصريف الذى يمكن تمريره بأمان فى اسفل الرمادى ، بلغ نحو (٢٦٠٠) متر مكعبا بالثانية • ولقد كانت الحالة ماسة هناك أيضا لسحب المياه الزائدة التى كانت تتدفق فى غير أوقاتها • ثم ان تصريف مياه الفرات نفسه انخفض الى (٢٨٠) متر مكعب بالثانيـــة أثناء الصيف ، وبذلك قلت امكانية الاستفادة من مياهه للمحاصيل الصيفية •

٨٧ ـ لقد كان الاجماع تاما على وجوب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمجابهة خطر هذه الفيضانات ، بعد ان اظهر فيضان عام ١٩٥٤ من جديد مدى الاخطار الهائلة التى تتعرض لها البلاد نتيجة لفيضان نهر دجلة .

٨٨ ـ وكان السير ويليام ويلكوكس قد وضع الخطوط الرئيسية للخطة التى يجب السير عليها للسيطرة على الفيضانات منذ اوائل هذا القرن . وتقوم هذه الخطة على ان منخفض الثرثار ، الذى يقع شمالى بغداد بين نهرى دجلة والفرات ، وبحيرة الحبانية ، ومنخفض ابو دبس ، تعتبر أعظم المخازن لتصريف مياه الفيضانات وخزنها .

(١) نهر الفرات

٨٩ ـ ان استخدام بحيرة الحبانية لتصريف مياه فيضان نهر الفرات ولخزنها كان قد تقرر قبل الحرب العالمية الاولى ، وقد بدأ العمل بذلك عام ١٩١٣ . ثم استؤنف عام ١٩٣٩ بعد ان توقف بسبب الحرب الاولى . ثم استؤنف العمل من جديد عقب انتهاء الحرب الاخيرة وانجز عام ١٩٥٦ . ان انشاء سد على نهر الفرات سيسمح بتحويل مياه الفيضان الى بحيرة الحبانية بواسطة ناظم ، بعد ان يبلغ تصريفه أكثر من (٢٠٠٠) متر مكعبا فى الثانية الواحدة . وقد زيدت قابلية خزن البحيرة الى (٣ر٢) مليار متر مكعبا ، كما انشىء جدول لاستخدامه فى اعادة المياه الى نهر الفرات عند الحاجة . ويمكن تصريف مياه بحيرة الحبانية نفسها الى منخفض (ابو دبس) بواسطة جدول تخلية ـ ان هذه الاجراءات تساعد على زيادة تصريف المياه المتوفرة ـ لاغراض الرى من (٢٨٠) متر مكعبا فى الثانية الى (٤٤٠) متر مكعبا فى الثانية أثناء فصل الصيف لاستعمالها عند الحاجة فى أغراض الرى .

٩٠ ـ ويبدو ان منخفض ابو دبس يحتوى ـ مع الاسف ـ على كميات كبيرة من الملح ، مما يجعل المياه المخزونة فيه غير صالحة للزراعة . كما ان قابليته للخزن غير وافية[٢٢] . ولذا فان استعماله سينحصر كمصرف لمياه الفيضان الزائدة ، وان فائدته لخزن المياه تنحصر فى انه يساعد على ابقاء

مستوى الماء في الحبانية الى اعلى حده ، دون ان يفقد قابليته في سحب المزيد من مياه الفيضان .

٩١ ـ وبالنظر لما تقدم ، فان الحاجة تستدعي ايجاد منفذ لمياه الفيضان التي تزيد عن قابلية استيعاب جدول الحبانيـــة وقابلية استيعاب مجرى نهر الفرات الاسفل . كما انه لابد من ايجاد خزان اضافي في مكان آخر وهناك بعض الاماكن التي تصلح لاقامة السدود ، وتقع في اعالي نهر الفرات ، على مقربة من الحدود السورية . كما ان هناك احتمالا بان يصبح وادي الثرثار صالحا كخزان للمياه . وفي تلك الحالة ، يجب انشاء جدول يمتد من الثرثار الى الفرات .. وبذلك يصبح بالامكان تحويل الميـــاه من دجلة الى الفرات أثناء الصيف . كما ان بالامكان ، من الناحية الفنية ، ايصال مياه الفرات الى الثرثار وذلك في حالة انشاء (قناة) من الفرات الى دجلة في مكان يقع بين الفلوجة وبغداد مثلا ، (وقد كانت هناك قناة طبيعية من هذا النوع في السابق الا انها ردمت) . واذا ما تقرر القيام بانشاء قناة من هذا القبيل ، فعندئذ يمكن القيام بها على الوجه التالي :ـ

في حالة حـدوث فيضان في نهر الفرات اثنـــاء انخفاض نهر دجلة ، يمكن تصريف مياه نهر الفرات عن طريق تلك القناة الى دجلة ثم تصب المياه الزائدة من دجلة الى الثرثار . وبهذه الطريقة يمكن عمليا تحويل الزائـــد من مياه نهر الفرات الى الثرثار . ان جميع هذه القضايا ما زالت قيد الدرس ولـكن لا يتوقع اتخاذ قرار نهائي بشأنها قبل مرور بعض الوقت . وهذا من شأنه ان يؤخر القيام بمشاريع رى جديدة على نهر الفرات لعدة سنوات .

(٢) دجلـــة

٩٢ ـ اما مشكلة نهر دجلة فهي أكثر تعقيدا ، اذ ان الاجراءات التي اتخذت للسيطرة على الفيضان تساعد على تصريف ما لا يقل عن (٩) الاف متر مكعبا من المياه في منخفض الثرثار ، وبذلك اصبح بالامكان الســـيطرة على اسوأ الفيضانات خطرا ، والتي قد تحدث في دجلة الى حـد (٣ر٥٠٠) متر

مكعبا بالثانية[٢٣] • ولا يمكن ان تتعرض بغداد لاى خطر ، الا اذا صادف حدوث اسوأ الفيضانات مع حدوث فيضان فى نهر العظيم (كما حدث قبل بضع سنوات) عندما بلغ تصريفه (٢٩٠٠) متر مكعبا ، وهذا امر لا يحتمل وقوعه • ولكن هناك خطر أكبر نسبيا يكمن الى الجنوب من بغداد عندما يفيض نهر ديالى ، الذى يصب فى دجلة والذى يبلغ اقصى تصريفه (٣٤٢٠) متر مكعبا بالثانية فى بعض الحالات • وفى حالة حدوث الفيضانين فى وقت واحد ، فان ذلك سيؤدى الى زيادة مقدار الصب الى (٩٫٨٦٠) متر مكعبا ، وهذا من شأنه ان يسبب أضرارا جسيمة • اذ ان أقصى قابلية سدة الكوت ، وناظم الغراف للتصريف بأمان لا تزيد عن (٨٫٤٠٠) متر مكعبا بالثانية الواحدة •

٩٣ ـ وحيث ان الثرثار وحده لا يستطيع حل مشكلة الفيضان فى حوض نهر دجلة فى الحالات غير الاعتيادية ، فقد تقرر انشاء سدين آخرين : احدهما على نهر الزاب الصغير وهو سد دوكان ، والآخر على نهر ديالى فى دربندخان • وتبلغ قابلية خزن السد الاول (٦٫٨) بليون متر مكعب[٢٤] • وسيساعد على تخفيض الحد الاعلى للفيضان فى نهر الزاب الى الف متر مكعبا • اما السد الثانى الذى تبلغ قابلية خزنه (٣٫٧) بليون متر مكعبا ، فانه سيساعد على تنظيم تصريف مياه نهر ديالى الى حد (١٫٥٠٠) متر مكعبا • وبهذه الوسيلة يمكن القضاء على خطر الفيضانات حتى الى الجنوب من بغداد •

٩٤ ـ واذا ما اثبت الثرثار صلاحه لخزن المياه ، فان قابلية استيعابه الحالية ، والتى تقدر بـ (٢٢) بليون متر مكعبا تقريبا ، تكفى للقيام بأى مشروع من مشاريع الرى •

ولكن الشكوك ما زالت تساور النفوس من ناحية وجود الترشح والملوحة والتبخر فى منخفضه • ومع كل ذلك ، فان مشكلة السيطرة على الفيضان قد أمكن معالجتها والتغلب عليها •

(ب) الرى والبزل

١ ـ توفر المياه :

٩٥ ـ اذا كانت مسألة السيطرة على مياه الفيضان تعتبر من الامور الفنية التى لا تقبل الجدل ، فان الامر ليس كذلك من ناحية الرى • فقبل ان يتم تحقيق السيطرة على الفيضان ، كان مجموع المياه التى أمكن استخدامها لمشاريع الرى لا تزيد على (١ر٢٦) بليون متر مكعبا من مجموع مقدار الصب البالغ (٢ر٥٦) بليون متر مكعبا •[٢٥] ان مشاريع السيطرة على الفيضان[٢٦] التى امكن القيام بها ستساعد على توفير (٧ر١٣) بليون متر مكعبا لاغراض الرى ، بالاضافة الى الكميات الموجودة سابقا ، وهى (٢ر٣) بليون متر مكعبا فى حوض نهر الفرت ، و (٥ر١٠) بليون متر مكعبا فى حوض دجلة ، دونما حاجة الى استعمال المياه المحولة الى المنخفضين الكبيرين • اما اذا امكن الاستفادة من مياه المنخفضين المذكورين فعندئذ يمكن توفير (٢٢) بليون متر مكعبا اضافية من المياه فى حوض نهر دجلة •

٩٦ ـ ان (٧ر١٢) مليون مشارة ـ وهو ما يعادل نصف مجموع الاراضى التى تصلح للزراعة والتى تبلغ مساحتها (٦ر٢٥) مليون مشارة[٢٧] ـ تحصل على ما تحتاج اليه من مياه الرى اما سيحا أو بواسطة المضخات أو النواعير • ولا يزرع سوى نصف هذه المساحة بينما ، يبقى النصف الآخر بورا حتى فى حالة توفر المياه اللازمة له • وذلك بغية تنقيص نسبة الملوحة فى التربة عن طريق عمل الاعشاب ذات الجذور العميقة •

وبالاضافة الى ما تقدم ، فان الجزء الاكبر من الاراضى الصالحة للزراعة تستخدم لزرع المحصولات الشتوية كالحنطة والشعير ، على الرغم من ان المحصولات الصيفية تدر فوائد مضاعفة ، ويرجع سبب ذلك الى عدم توفر الكميات الكافية من المياه فى فصل الصيف •

٢ ـ الملوحـــة :

٩٧ ـ ان للطريقة المتبعة فى الزراعة ، فى الوقت الحاضر ، بعض الحسنات • اذ انه بالنظر لعدم انشاء أساليب الزراعة الحديثة ، فان طريقة

التناوب تساعد الارض على استرداد قوتها • اذ انها تسترد بواسطة سيقان النباتات القرنية قسما من مادة النتروجين التى تحتاج اليها • ولا يقتصر الامر على ذلك • فان هذه السيقان نفسها ، بواسطة جذورها العميقة ، تساعد على تجفيف التربة الباطنية ، وبذلك تقلل الملوحة التى تصيب الارض من جراء السقى •(٢٨)

ثم ان تكاثر الاملاح ـ التى ترتفع الى مقربة من سطح الارض عن طريق الخاصية الشعرية ـ تعود الى الترسب فى الطبقات السفلى من الارض ، بحيث لا تستطيع الحاق الضرر بالنباتات ذات الجذور القصيرة ، وبهذه الوسيلة أصبح بالامكان ـ حتى مع عدم وجود المبازل والاسمدة الزراعية ـ زراعة الاراضى فى العراق ، رغم وجود كميات هائلة من الاملاح التى خلفتها وراءها مياه البحر التى انحسرت فى الازمنة القديمة •

كما ان هذه الطريقة نفسها قد حالت دون خطر ارتفاع مستوى المياه الجوفية الناجمة عن استمرار مياه الرى الى المستوى الذى تستطيع معه الخاصية الشعرية من رفع الاملاح الى سطح الارض ، حيث تتبخر المياه تاركة وراءها غلافا من الاملاح التى تساعد على اتلاف الارض • ثم ان وجود كميات قليلة من الاملاح ممزوجة مع مياه الرى يساعد على زيادة هذا الخطر ، ولكن حيث انها تحتوى على كميات من الكلسيوم أيضا ، فان خطرها عادة يكون أقل •

٩٨ ـ لقد كان لطريقة التبوير بعض الحسنات • ولكن هذه الطريقة فقدت اهميتها الآن • فان اتساع نطاق الرى وامتداده ، من الاراضى الكائنة قرب شواطىء الانهر (حيث تكون الاراضى عادة أجود نوعا وحيث توجد بعض المبازل) الى الاراضى الواقعة بعيدا عن الانهر ، قد اوجد حالة خطيرة • فان الاراضى الواقعة قرب الانهر تكون عادة ممزوجة بالطمى الذى تقذفه مياه النهر وخاصة مياه الفيضان • ويؤخذ من تقرير بعثة هيك ان (٦٠) بالمائة من المناطق التى تسقى بالمياه قد تأثرت الى حد ما بالاملاح • كما ان بعثة البنك الدولى للانشاء والتعمير ذكرت بان من (٢٠ الى ٣٠)

بالمائة من الاراضى الزراعية قد اهملت بسبب تراكم الاملاح فيها ، كما ان الانتاج الزراعى فى بقية الاراضى قد انخفض مستواه بنسبة (٢٠ الى ٥٠) بالمائة .(٢٩)

ويقول المستر ويست خبير الاراضى التابع لمنظمة الغذاء والزراعة بان من (٧٠ الى ٨٥) بالمائة من الاراضى الزراعية قد تأثرت بالملوحة . ويبدو ان المناطق التى تعرضت للملوحة أكثر من غيرها هى تلك التى تقع فى منطقة الفرات ضمن شبكة القنوات التى تمتد ابتداء من سدة الهندية .

٩٩ ـ ن تعرض الاراضى للاملاح يعتبر أمرا طبيعيا فى المناطق القاحلة ، والاستوائية والمناطق الواقعة بالقرب منها ، وخاصة فى المناطق الدلتاوية الغرينية .

وتصبح لارض كثيرة الملوحة عند عدم وجود المبازل اللازمة فيها ، سواء منها المبازل الطبيعية أو الاصطناعية . وقد كانت هذه الطريقة معروفة فى العراق منذ آلاف السنين بعكس ما يظنه الكثيرون ، فان معظم الاراضى الزراعية اهملت ، ليس بسبب الغزو الذى تعرضت له البلاد فى العهود السابقة ، وانما بسبب تكاثر الملوحة فيها . وليس هناك من الدلائل ما يثبت وجود المبازل الحديثة فى العراق قبل هذا التاريخ . ويؤخذ من تقارير خبراء منظمة الغذاء والزراعة الدولية ان كثيرا من الاراضى زرعت أكثر من مرة . ثم تركت بعد ذلك غير مرة . ومن الامور الثابتة ، ان المدة التى كانت تزرع الارض فيها كانت تقل فى كل مرة عن المدة التى تسبقها . وان بعض المناطق التى زرعت حديثا ، لاول مرة منذ (٦٠٠) عام ، لم تزرع أكثر من (٥ الى ١٠) مرات ، ثم أصبحت أراضيها مالحة لا تصلح للزراعة . وهناك قطعة من الاراضى قرب بغداد لم تزرع سوى مرة واحدة فقط ، ثم أصبحت غير صالحة بسبب ظهور الاملاح فيها .

١٠٠ ـ من الاقوال السائرة ، ان سهل وادى الرافدين ، كان فيما مضى سهلا خصبا يقطنه ملايين من البشر ، ولذا ساد الاعتقاد بان هذا السهل يمكن ان يصبح من جديد أراضى خصبة ومنتجة ، اذا ما استخدمت الوسائل

الحديثة فيها • ان هذا القول خطأ محض ، اذ ان سهل الرافدين يختلف عن السهل القديم ، الذى كان معروفا فى عهد السومريين والبابليين ، لان الجزء الاكبر منه قد كسيت أرضه بطبقة ترابية يبلغ عمقها بضعة أمتار • وقد تم ذلك نتيجة للفيضانات وللرى وللترسبات الترابية التى تنقلها الرياح عادة • ثم ان الخصوبة الطبيعية ، التى نجدها فى الاراضى الآن ، هى أقل من الخصوبة الموجودة فى السهل القديم • كما انه ليس من المتعذر وجود أراضى لا يمكن الاستفادة منها للزراعة مطلقا • وعلى هذا ، فليس صحيحا ان يقال بان سهل وادى الرافدين الحالى ، حتى مع عدم وجود الاملاح أو القلويات فيه ، يمكن ان يصبح كله سهلا خصبا ، مع العلم ان خصوبة الارض أخذت تقل تدريجيا ، بسبب الملوحة والتفحم والتقشر الذى يصيب الاراضى •

١٠١ ـ ان مشكلة البزل تعتبر من أهم المشاكل التى تعترض سبيل التقدم الزراعى فى العراق • اذ ان معظم الاراضى الزراعية ، أو التى تصلح للزراعة ، تحتوى على أتربة عميقة للغاية ، يكون النفاذ اليها بطيئا عادة ، وان معظم هذه الاراضى لا تحتوى على وسائل البزل الداخلية الطبيعية • ثم ان مياه السقى تحتوى على بعض الاملاح المذابة • ومن الافضل تخصيص كميات من مياه السقى تزيد عن الكمية التى يحتاج اليها الزرع لملافاة ما قد يتبخر منها أيضا • وبذلك يمكن الحيلولة دون تكدس الاملاح فوق سطح التربة • اما اذا اريد الاستفادة من هذه الزيادة ، لازالة الاملاح الى ما تحت مستوى الجذور ، فعندئذ يجب منع الماء من الارتفاع ثانية • وعلى هذا يجب ان تزود جميع الاراضى ، التى ليس فيها مبازل طبيعية ، بمبازل اصطناعية تكفى لسد حاجتها •

١٠٢ ـ ان عدم وجود المبازل الاصطناعية ، سواء فى مشاريع الرى السابقة أو اللاحقة ، يعتبر السبب الرئيسى فى وجود مساحات كبيرة من الاراضى المالحة فى وادى دجلة والفرات • اما السبب الرئيسى الثانى لوجود هذه الاملاح ، فهو استعمال مياه الرى بكثرة تزيد عن الحاجة ، لان ذلك

من شأنه ان يؤدى الى تكدس كميات كبيرة من المياه فى منطقة لا تحتوى على بعض المبازل الطبيعية • ان بالامكان الاستفادة من أمثال هذه الاراضى فى الزراعة لسنوات عديدة دون ان تظهر عليها آثار الملوحة ، اذا ما استعملت مياه الرى فيها بصورة معتدلة • وعندما يرتفع مستوى الماء الى متر ونصف المتر من سطح الارض ، فان عمل الخاصية الشعرية يكفى لرفع الاملاح الى سطح الارض ، وعندئذ تتبخر المياه تاركة وراءها طبقة من الاملاح •

ان المياه الجوفية ، فى معظم أنحاء وادى دجلة والفرات ، تحمل معها نسبة كبيرة من الاملاح القابلة للذوبان • وهذه الاملاح ليست سوى الكلوريد والسولفات والكاربونات ونترات الكالسيوم والصوديوم والمغنيسيوم • فالاراضى التى تحتوى على نسبة (٢ر٠) بالمائة من الاملاح القابلة للذوبان على سطحها والى عمق (١٥) سم ، تصبح نسبة الاملاح فيها (٠ر١) بالمائة على عمق مترين • فمثل هذه الاراضى تثير المتاعب عادة • ثم ان وجود نسبة صغيرة ، أى (٢ر٠) من الاملاح ، على سطح الارض والى عمق (٣٠) سنتيمترا ، من شأنه ان يتلف معظم المحصولات الزراعية ، بينما لا تنتج الاراضى التى تبلغ نسبة الاملاح فى سطحها (١) بالمائة أى نوع من المزروعات باستثناء تلك التى تصلح للزراعة فى الاراضى المالحة عادة •

ثم ان المياه الجوفية اذا احتوت (٥ر٠) من الاملاح ، وكانت تقع على عمق متر ونصف المتر من سطح الارض لبضعة أشهر فى كل عام ، فان ذلك كفيل بجعلها غير صالحة للزراعة بعد مرور أربع أو خمس سنوات على زرعها ، وعندئذ يجب بذل كافة الجهود لتزويد امثال هذه الاراضى بما تحتاج اليه من المبازل اذا اريد الاستمرار فى زراعتها • كما ان الحاجة الى ازالة هذه الاملاح عن طريق الغسل تنتفى بوجود امثال هذه المبازل •

ان طريقة توزيع هذه المبازل وتحديد عمقها يتوقفان على طبيعة الارض نفسها • فاذا كانت تربة الارض من النوع الذى لا يمتص الماء سريعا ، فان المبازل يجب ان تكون متقاربة من بعضها • وفى مناطق عديدة قد تستدعى الحاجة الى ايجاد عدد من المبازل يساوى عدد مجارى مياه الرى • ويجب

على العموم ان لا تبعد الواحدة عن الاخرى بمسافة تزيد عن المائة أو المائتين مترا • كما ان عمقها يجب ان يكون مترا ونصف المتر ، وحيث ان مجارى المبازل تكون عادة أكثر عمقا من مجارى الرى ، فان نفقات انشاء المبازل وصيانتها تعادل ، وربما تزيد عن نفقات انشاء قنوات الرى فى تلك المناطق •

١٠٣ ـ ان تربة وادى الرافدين الجيدة لابد وان تنتج محصولات كثيرة ، اذا ما تهيأت لها وسائل الرى الملائمة والمبازل الكافية مع ادارة صالحة للارض بما فى ذلك تأمين حاجتها للاسمدة •

فالاراضى الصالحة يمكن ازالة الاملاح منها مع ايجاد رطوبة ملائمة للارض ، وبتوفر نور الشمس يمكن تحقيق حاصل وفير منها •

وبالاضافة الى ما تقدم ، فان بالامكان جعل مساحات واسعة من الاراضى المالحة صالحة للزراعة اذا اتبعت وسائل الاصلاح اللازمة لها •

ولكن التحريات التى اجريت على التربة اثبتت بان الاراضى الصالحة للزراعة فى العراق ليست كثيرة • ان معظم الاراضى التى يسهل اختراق الماء لها ، والتى يسهل بزلها وازالة الاملاح عنها ، هى التى تقع قرب ضفاف نهرى دجلة والفرات • وان معظم هذه الاراضى تزرع الآن بصورة فعلية • ثم ان الملوحة لا تقتصر على الاراضى الواقعة بعيدا عن مجرى الانهر ، اذ ان قسما كبيرا من الاراضى الواقعة قرب ضفاف الانهر قد أصبحت مالحة أيضا ، وهى تحتاج الى البزل والغسل ، اذا ما اريد الاستمرار فى زراعتها والاستفادة منها •

١٠٤ ـ وتوجد المواد القلوية بكثرة فى المناطق الصبخة سواء فى المرتفعات أو الاماكن المنخفضة • اذ ان معظم الاراضى تحتوى على جزء من مادة الجبس ، ولكنها ليست بالقدر الذى يكفى لمنع التسرب منها عندما تجرى ازالة الاملاح عنها بواسطة الغسل ، وعندئذ تدعو الحاجة الى استعمال بعض المواد الاخرى ، وهذا من شأنه ان يزيد من نفقات اصلاح الاراضى أكثر مما لو كان الامر مقتصرا على مجرد ازالة الاملاح عنها •

ثم ان بعض الاراضى ليست مستوية بالشكل الذى يسهل سقيها ، ولذا فهى تحتاج الى التسوية • وكل هذه الامور تكلف نفقات كبيرة • ولذا فمن الصعب ان نبرر اتباع طريقة التبوير فى الاراضى التى تتطلب صرف مبالغ جسيمة عليها • اذ انه فى حالة ترك نصفها بورا فمعنى ذلك ان كلفة الانتاج فيها تصبح ضعف كلفة الانتاج فيما لو عمد الى زراعتها كلها • ولكن حتى مع وجود المبازل فمن الصعب الاستفادة من الاراضى المالحة (واعنى بذلك الاراضى التى لم تساعد اعشابها الضارة على ابقاء الاملاح على عمق متر ونصف المتر تحت سطح الارض) فيما لو تركت الارض بدون زراعة أثناء فصل الصيف •

اذ انه فى مثل هذه الفترة بالذات تقوم العوامل الشعرية فى الارض من رفع الاملاح الى ما فوق سطح الارض • وان تراكم الاملاح على الارض فى موسم واحد فقط كفيل بجعلها غير صالحة للزراعة •

٣ ـ اختيار انجع الوسائل :

١٠٥ ـ ان الحقائق المارة الذكر تجعل الحكومة العراقية فى وضع يصعب عليها اختيار انجع الوسائل •

١٠٦ ـ ان كميات الماء التى تحتاج اليها المناطق التى يجرى زرعها فى الوقت الحاضر هى كالآتى :

	المساحة	كميات المـاء المطلوبة	
	بالف هكتار	بمليارات الامتار المكعبة	بالمترات عمقا
المناطق الحالية (فى حوض الفرات)	١٢٢٥	٦ر١	٥٠ر٠
المناطق الحالية (فى حوض دجلة)	٢٠٢٥	١١ر٣	٥٥ر٠

وتقدر كميات المياه الاضافية التى ستتوفر من المياه المخزونة فى الحبانية ، وفى الخزانات القائمة على نهر دجلة بـ (١٣ر٧) مليار متر مكعبا[٣] • وقد قيل ان هذه الكميات ستكفى لارواء ما مساحته (٣ر٢٥)

مليون هكتار من الاراضى التى يجرى زرعها بطريقة التبوير و (٢٫٢٥) مليون هكتار من الاراضى التى تزرع بصورة أكثر كثافة (أى بطريقة الزراعة الكثيفة) .[٣١]

١٠٧ ـ والامر الذى يجب ملاحظته هو ما اذا كان يجب الانتفاع من هذه المياه لتكثيف الزراعة فى المناطق التى تزرع حاليا ، أو لتهيئة مناطق أخرى غيرها ، نظرا لان كميات المياه المتوفرة الآن لا تكفى لتحقيق هذين الامرين فى وقت واحد . وبوسع العراق ان يقوم بخطوة كبيرة الى الامام فيما لو عمد الى الاستفادة من هذه المياه فى تكثيف نطاق الزراعة فى المناطق الزراعية الحالية ، بدلا من استخدامها فى مناطق جديدة ، اذ ان الحاصل الزراعى فى المناطق المشمولة بوسائل الرى الحديثة يعتبر قليلا نسبيا اذا قيس بمصر ، ان لم تقل بكاليفورنيا التى لا تختلف تربة ومناخ بعض أجزائها عن العراق . وقد تضمن الجدول (٨) بعض الحقائق عن هذه الفروق . ان طريقة الزراعة المضاعفة (أى مرتين بالسنة) ليست متعارفة فى العراق ، ولو انها فى الحقيقة أفضل بكثير من طريقة التبوير المتبعة الآن فيه .

١٠٨ ـ ان الامور الاقتصادية التى تتصل بهذه المشكلة واضحة المعالم . فقد سبق لنا ان ذكرنا بان الاراضى الزراعية التى يصح ان تعتبر من أراضى الدرجة الاولى لا توجد بكثرة فى العراق . وانها تقع على الاكثر قرب الانهر ويجرى استغلالها بانتظام . ثم ان الاراضى التى لا تزرع فى الوقت الحاضر ، والتى يمكن ايصال المياه اليها عند الحاجة ، ليست فى الغالب من النوع الجيد .

فالاراضى التى هى من الدرجة الاولى لا يزيد مجموعها عن (٦) بالمائة . اما أراضى الدرجة الثانية ، فتبلغ (٦٨) بالمائة من المجموع . وأراضى الدرجة الثالثة (٢٣) بالمائة[٣٢] . ويمكن ان يقال بوجه عام ، انه بالنظر للفوائد الطبيعية التى هيأها مشروع الجابية ، ولموقعى الخزانين الآخرين اللذين سبق ان تم اختيارهما ، أصبحت تكاليف خزن المياه قليلة الى درجة كبيرة ،

وهى من حيث المعدل لا تتجاوز واحدا من عشرة من تكاليف المشاريع المماثلة فى اليونان وفى الجزائر • واذا ما ثبت بان منخفض الثرثار يصلح لاغراض خزن المياه ، فان تكاليف الخزن ستنخفض عندئذ أكثر مما هى عليه الآن •

١٠٩ ـ هذا وتختلف نفقات ايصال مياه الرى للمناطق الجديدة اختلافا كبيرا • فان تقرير هيك قدر كلفة ايصال مياه الرى الى (٩ر١٠) مليون مشارة (أو ما يعادل ٢ر٧٢ مليون هكتار) بمبلغ (٣ر٢٩) مليون دينارا ، أو ما يعادل (٢١٩) دينارا للمشارة الواحدة (أو أقل من ١٢ دينارا للهكتار الواحد) • وقد بلغت نفقات ايصال المياه لبعض مناطق دجلة فى الآونة الاخيرة حدا كبيرا ، كما ان المشاريع التى اعدتها شركة (نابن تيبت وأبت مكارثى)[٣٣] قدرت كلفتها بين (٥ر٧) دينارا للمشارة الواحدة (فى الاسحاقى) و (٤ر٢٠) دينارا للمشارة الواحدة (فى مشاريع الحويجة ومخمور والعظيم) • ومن المفيد قياس هذه بالارقام الخاصة بمشروع الغراف حيث اشترط ايصال الماء الى (٨ر٠) مليون مشارة من الاراضى الجديدة ، وتحسين طريقة ارواء ثلاثة ملايين مشارة من الاراضى الحالية • وحتى لو تم تخصيص كل هذه الكلفة لارواء الاراضى الجديدة وحدها ، فان كلفة المشارة الواحدة لن تتعدى الـ (١١) دينارا • **اما اذا وزعت هذه الكلفة** على المنطقة باسرها ، فانها لن تزيد عن دينارين للمشارة الواحدة • وهذا يدل دلالة واضحة على ما يمكن تحقيقه من المنافع ، فيما اذا اعتمدت المشاريع الجديدة على الاراضى التى سبق ان وصلتها مياه الرى •

١١٠ ـ وثمة حقيقة أخرى تؤيد صحة ما ذهبنا اليه ، واعنى بذلك قلة نفقات انشاء المنازل فى تلك المناطق[٣٤] • فان نفقات انشاء منزل فى مشروع الدجيلة مثلا بلغت أقل من دينارين للمشارة الواحدة ، بينما بلغت هذه النفقات فى مشروع المسيب الكبير نحو دينار واحد للمشارة الواحدة فقط • وقد كان مشروع طويريج المشروع الوحيد الذى قدرت نفقاته بأكثر من المبالغ السابقة • فقد قدرت تكاليف المشروع المذكور التى تبلغ مساحته (٣١ر٨٠٠) مشارة بنحو (٢٣٠) الف دينارا • وكان مجلس الاعمار قد

قدر نفقات انشاء المنازل فى أنحاء البلاد بمبلغ يتراوح بين (١٠ و١٦) دينارا للمشارة الواحدة ، غير ان هذه التكاليف تشتمل على مشاريع اضافية أخرى فى المناطق التى يصعب بزلها .

١١١ ـ ومما لا شك فيه ، ان تكريس الجهود فى سبيل اصلاح ، وتحسين الاراضى الزراعية الحالية عن طريق تهيئة وسائل البزل ، ومضاعفة الغلال هو فى حد ذاته أفضل بكثير من الناحية الاقتصادية ، كما انه فى فى الوقت نفسه أفضل طريقة للاستفادة من مياه الرى التى توفرت حديثا . ومن المؤكد ان زيادة الحاصل لن تقل عن (١٢) بالمائة سنويا فى حالة اللجوء الى الطريقة التى اشرنا اليها آنفا ، بالقياس الى الطريقة التى اوصت بها مؤسسة (نابن ـ تبت ـ وأبت مكارثى) التى اوصت بتكريس الجهود فى سبيل احياء أراضى جديدة . فاذا ما طلب الينا بيان انجع الوسائل لزيادة المحصول الزراعى بأسرع وقت ممكن ، فاننا من نتأخر عن القول بان بزل الاراضى التى تزرع حاليا يجب ان ينال الاسبقية على غيره ، ثم يأتى بعد ذلك دور القيام ببعض التحسينات الاخرى فى نفس هذه الاراضى عند الحاجة . ونحن نؤكد بان اتباع هذه الخطة يجب ان يكون فى مقدمة الامور التى يجب ان تقوم عليها سياسة الاعمار ، كما ان اتباعها يعتبر من الامور الضرورية والمستعجلة .[٣٥]

(٤) حيازة الاراضى فى العراق

١١٢ ـ ان من مجموع قيمة الانتاج الزراعى البالغ (٧٠)[٣٦] مليون دينار لم تزد حصة الفلاحين عن (٢ر٣٨) مليون دينار (أو ما يعادل ٧ر١٢ دينرا للشخص الواحد من سكان الريف) ، وقد كان ذلك على شكل مدفوعات عينية . لان دفع الاجور بالنقد كان من الامور النادرة . اما حصة الايجار أو الريع والارباح والفوائد من الدخل القومى فقد بلغت (١٢٠) مليون دينار أو ما يعادل خمسى مجموع الدخل القومى ، وأكثر من نصف مجموع الايرادات الناجمة عن المصادر الاخرى عدا صناعة النفط .

١١٣ ـ ان هذا التباين الكبير فى توزيع الدخل من جهة ، وقلة

الحاصل الزراعي ، يرجعان الى وجود ملكيات كبيرة من الاراضي مع نظام غير ملائم للحيازة . فباستثناء المناطق الشمالية ، حيث يقل الضغط الناجم عن زيادة السكان ، فان أكثر من (٧٥) بالمئة من الحاصل الزراعي يعود لكبار الملاكين ، وان تركز هذه الثروات بيد هؤلاء الملاكين كان نتيجة (لتسوية حقوق الاراضي) ، التي كان يؤمل من ورائها تحقيق فوائد جمة . ففي بعض الحالات استغل رؤساء العشائر نفوذهم بحجة انهم يمثلون أبناء عشيرتهم لتحويل الاراضي الاميرية الى ملكيتهم الخاصة .

ثم ان توزيع الاراضي وخاصة في المناطق الجنوبية من العراق لا يقوم على اسس عادلة . ولقد اوردنا نتائج الدراسات التي اجريناها عن مقدار هذه الملكيات في الجدول التاسع .

١١٤ - ان هذا التباين في حيازة الاراضي ، مع قيام طريقة المشاركة في المحصول الزراعي ، فقد جعلا من الصعب اجراء أي تغيير في أساليب الزراعة المتبعة حاليا . فان الفلاح ليس له حق بالمطالبة باي جزء من الارض ، وفي المناطق الجنوبية ، مثلا ، يضطر الفلاح الى النزوح من مكان لآخر في كل سنة تقريبا . ومن أجل ذلك ، فهو لا يشعر بأي دافع يدفعه لتحسين حالة الارض ، أو حتى لابقائها بحالة صالحة للزراعة . كما انه لا يستطيع اتباع أية وسائل حديثة في الزراعة ، حتى ولو أراد ذلك . ومن الجهة الاخرى ، فان مالك الارض أو المضخة يكتفي بما يحصل عليه من الدخل ، اذ ان كل ما يهمه هو المحافظة على مركزه كملاك للارض ، بدلا من السعي لزيادة دخله أو تطوير وسائل الزراعة في أرضه .

١١٥ - وهناك مسألة أخرى أشار اليها اللورد سولتر في تقريره عندما قال :[٣٧]

« ان تطوير الزراعة في العراق يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار ضرورة تحسين الانتاج الزراعي الحالي . ان هذه المسألة تتصل اتصالا وثيقا بموضوع حيازة الاراضي التي لعبت دورا كبيرا في حياة الاقطار الاخرى . فان معظم الاراضي التي تزرع حاليا في العراق هي اما من نوع الاملاك الصرفة ، أو

الاراضى المفوضة باللزمة التى تشبه الاراضى المملوكة الى حد كبير • وان الفلاحين الذين يعملون فيها ينالون عادة جزءا من المحصول يعادل فى الغالب نصف مجموع الغلة » •

ان معظم الملاكين الكبار هم من الشيوخ الذين تنتقل اليهم هذه الاملاك بطريقة الارث ، وان علاقاتهم بالفلاحين هى علاقات تقوم على الاقطاع •

اما الخدمات الفعلية التى يؤديها هؤلاء الملاكون فتختلف اختلافا بينا فبالاضافة الى قيامهم بتزويد الفلاحين بالبذور وتقديم بعض المساعدات المالية القليلة لهم فانهم يؤمنون عادة الحماية والتشجيع لفلاحيهم حسبما تقضى به عادات العشائر • وفى معظم الحالات يقضى اكثر هؤلاء الشيوخ اوقاتهم بعيدا عن ار اضيهم كما انهم توقفوا عن القيام بالواجبات التى كانت تفرضها عليهم عاداتهم وتقاليدهم فى السابق • وعلى الرغم من هذه المفارقات ، فان كبار الملاكين ما زالوا يؤلفون عنصرا فى الكيان القائم فى البلاد ، وضمن القوى الساسية التى تعتمد عليها الحكومة • وقد يرحب بعض كبار الملاكين باجراء بعض الاصلاحات ، او ادخال بعض التغييرات على نظام الاراضى ، عملا بالقاعدة لمعروفة (اصلح مايمكنك اصلاحه) ، ولكن الحكومات المتعاقبة التى تناوبت الحكم ، كانت تضع دائما نصب عينيها بان اصدار اى تشريع جديد لتغيير نظام حيازة الاراضى يجب ان يكون فى الحدود التى لاتصبح موضع اعتراض من جانب هؤلاء الملاكين • ان هذه المشكلة الهامة لاتخص موضوع هذا التقرير ، ولذا فلا موجب للاستمرار فى بحثها • غير انه كان لابد من الاشارة اليها لوضع النتائج التفصيلية للسياسة التى تواجه مجلس الاعمر بمظهرها الحقيقى ، اعني ماذا ستشمل الساسة المائية الجديدة فى تنفيذ مشاريع الرى والبزل الاراضى المملوكة حاليا من جانب الافراد • واذا كان الامر كذلك فما هى الشروط المطلوبة •

«ان مشاريع الرى الكبرى ، والسدود ، والخازنات ومنشآت الرى الحيوية والمبازل الرئيسية العامة ، وغيرها من الاعمال تنشأ كلها من الدخل

العام للدولة الناجم عن واردات النفط ، الذى يعتبر ملكا للامة باسرها وليس لطبقة معينة فيها • ثم ن مشاريع الرى هذه لابد وان تزيد من قابلية الارض للانتاج ، الذى سيعمل بدوره على زيادة قيمتها الى درجة قد تساوى اوتزيد بالنتيجة تكاليف انشاء تلك المشاريع • فليس من الغريب ، ان يشعربعض الناس انه ليس من العدل ، العمل على مضاعفة ثروات طائفة معينة من الشعب تتمتع فعلا بامتيازات خاصة اكثر من غيرها على حساب المجموع بل من العدل ان تقاوم مثل هذه السياسة • وقد تحصل هذه الجماعة على قوة كبيرة لا تتناسب مع تمثيلها فى مجلس الامة فى الوقت الحاضر • ويزداد تأثيرها فى سن القوانين بالطرق الدستورية وهذا التباين فى القوى السياسية الانية والمحتملة الوقوع هو الذى يزيد من خطورة ومن تعقيد هذه المشكلة •وعلى هذا فمن الاوفق الالتفات حول هذه المشكلة بدلا من منازلتها مباشرة » •

١١٦ ـ ان الاقطاعيين يتمتعون ولا شك بنفوذ كبير ، وان سياسة الحكومة يجب ان تأخذ هذه الحقيقة بنظر الاعتبار •

١١٧ـ ولابد من اتباع مختلف انواع الوسائل لاجراء بعض التغييرات ولقد استعرضت كافة هذه الوسائل فى السنوات الاخيرة •

١١٨ ـ فهناك ، اولا ،امكانية القيام باصلاح نظام الاراضى مباشرة ، وذلك اما بتعيين الحد الاعلى للملكية ـ كما هى الحالة فى الهند وفى بعض الاقطار الاخرى ـاو ارغام الملاكين على تسليم قسم كبير من املاكهم للدولة، مع مراعاة الفرق بين الاراضى الجيدة والاراضى الرديئة ، كما هى الحالة فى ايطاليا •

١١٩ ـ وهناك طريقة اخرى ، وهى فرض ضريبة على الايرادات (الدخل) ، اوعلى الارض ، او كليهما معا ، على ان يؤخذ بنظر الاعتبار ، عند اتباع الطريقة الثانية ، مقدار الايراد الحقيقى الذى يمكن ان يحصل من الارض ، بصرف النظر عن مقداره الحالى • ومن اجل ذلك ، فان توسيع نطاق ضريبة الدخل لايمكن فى الوقائع ان يحل محل فرض ضريبة جديدة على الارض ، لان الايرادات الحقيقية الناجمة من الاراضى التى لايجرى

زرعها والعناية بها على الشكل الصحيح تتأثر كثيرا بتلك الضريبة ، مما قد يضطر أصحابها اما الى تحسين ادارة مزارعهم ، أو الى تصفية جزء من ممتلكاتهم • وقد سبق لبعثة المصرف الدولى ان اوصت بوجوب اتخاذ مثل هذه الخطوة • ولكن المساعى التى بذلت لتنفيذ هذه التوصية لم تسفر عن أية نتيجة حتى الان ، وما زالت الارباح الناجمة عن الزراعة أو عن ايجار الاراضى الزراعية مستثناة من دفع أية ضرائب عنها[٣٨] •

١٢٠ – وقد يكون من الممكن اقناع اصحاب الاراضى ، الذين ليست اراضيهم من الاراضى المملوكة الصرفة (الطابو) بل من اراضى اللزمة ان يتنازلوا عن جزء من اراضيهم لقاء اكتسابهم حقوقا تامة على بقية الاراضى التى ستبقى فى حوزتهم •

وبما ان مساحة الاراضى الممنوحة باللزمة تبلغ (٨ر٧) ملايين مشارة (يقابلها ١ر٩ ملايين مشارة مفوضة بالطابو) ، فقد يكون هذا الوضع ملائما ولكنه لا يضمن حلا كاملا ، (خاصة وان الاراضى الواقعة على الانهر مفوضة بالطابو على الاغلب) •

١٢١ – لقد ارتؤى ان فى اكمال شبكة المبازل قد يتوفر حل لمعالجة هذه المشكلة ، عندما يكون بامكان اصحاب الاراضى الاستفادة من المبازل ، ويصبح بالامكان مطالبتهم بالدفع عن المنافع التى حصلوا عليها ، وذلك بتنازلهم طوعا عن قسم من أراضيهم • ولا يزال هذا الاحتمال ممكنا •

١٢٢ – وهناك حل آخر ، يتلخص فى امكانية استيفاء اجور عن اعمال التحسينات لقاء أية كميات اضافية من الماء ، يتم ايصالها الى جوار اراضيهم واجور اخرى عن الكميات المستهلكة من الماء ، كما هى الحالة فى الهند ، سواء استفادوا منها أم لم يستفيدوا[٣٩] • ويجب ان تكون هذه الاجور عالية الى درجة تكفى لاجراء تحسينات فى اساليب الزراعة على ان تكون التحسينات خاضعة لارشادات زراعية وافية •

١٢٣ - ولسوء الحظ لم تبذل حتى الان أية مساعى لاستيفاء اجور عن الماء المجهز مما ادى الى خلق سابقة خطرة • وعليه فمن المحتمل ن يلاقى امر اسيفاء رسوم عن الماء مقاومة شديدة ، فضلا عن ان النظام المتبع حاليا الذى يتلخص فى عدم استيفاء اجور حتى عن الماء الجديد يهيء منافع اضافية لاصحاب الاراضى الحاليين الذين يتمتعون بامتيازات عديدة ، كما يخلق طبقة جديدة من المستثمرين الذين يتمتعون بامتيازات بسيطة فى الاراضى الاميرية المرواة حديثا •

١٢٤ - لم تكن الحكومة ، بالنظر للوضع القائم ، قادرة فى معالجة مشاكل تحسين الاراضى ، وفرض الضرائب ، وادخال اجور الماء والبزل • ومن ناحية اخرى ، فان الحكومة لم ترغب فى زيادة عدم المساواة القائمة حاليا عن طريق احداث الامكانيا واتاحة الفرص لاصحات الاراضى الحاليين لزيادة حاصلاتهم وقيمة الاراضى بمقدار ثلاثة او اربعة اضعاف على اقل تقدير • ومن المسلم به ، ان الفلاح سيستفيد من التحسينات التى ستدخل على تجهيزات الماء واساليب الحصاد ، الا انه كان يخشى كثيرا من ان الفلاح سيستفيد اقل بكثير من صاحب الارض ، وكان ذلك قد حدث فعلا فى تاريخ العراق • اذ ان ادخال المضخات فى ارواء الاراضى واحداث مناطق الرى فى الوسط والجنوب ، مما كان يجب أن يزيد كثيرا من كمية الحاصلات ، كان مصحوبا بانخفاض حصة الفلاحين الذين يستثمرون الارض بطريقة المحاصة والذين لا ارض لهم ، (ويحتمل ان يكون ذلك بسبب الاستيطان وفقدان الفلاحين لحقوقهم العشائرية بالارض فى نفس الوقت) • هذا ويبدو واضحا ان الفلاحين فى الجنوب هم اقرب الى المستوى المعاشى الذى يستطيعون معه البقاء على قيد الحياة من الفلاحين القاطنين فى الشمال الاقل خيرا • وقد كان الفشل نصيب المساعى التى بذلت لمساعدة الفلاحين عن طريق تشريع القوانين لاعادة تعديل ملكية الاراضى فى العمارة عام ١٩٥٢ • كما لم تنجح المساعى الاخرى التى تتمثل فى القانون الذى يحدد حصة صاحب الارض بمقدار

(٥٠) بالمائة من المحاصيل • ولم يكن ثمة ما يدعو الى التفكير بأن الوضع سيتبدل في المستقبل القريب • وهكذا فمن المفهوم ان الحكومة شعرت باحجام على حد قول اللورد سولتر لاغناء طبقة تتمتع فعلا بامتيازات اكثر من غيرهـــا على حساب الناس ، عندما لم يكن ثمة امكانية لاصلاح عـــدم المساواة في توزيع الدخل •

١٢٥ ـ ان العراق ، كما لاحظنا ، بلد كثافة سكانه قليلة نسبيا • ولا يزل هناك حوالى (٤١) بالمائة[٤٠] من الاراضى ، التى تروى سيحا ، يجب ان تجهز بوسائط الارواء الفعلية • وعلاوة على ذلك ، فان معظم هذه الاراضى اميرية صرفة • وهكذا ، كما يبين تحليل اللورد سولتر بوضوح ، فقد عقـــد الامل على انه بالتركيز على تأسيس مستوطنات جديدة قد يصبـــح بالامكان التغلب على مشنكلة توزيع الاراضى الموجودة والصـــالحة للزراعة وكذلك محصولاتها • ومما لا شك فيه ان هذه الطريقـــة تكلف اكثر ، وتثمر اقل بكثير من طريقة اصلاح وتحسين الاراضى بصورة مباشرة ، بيد انها قـــد تكون عملية وقد تظهر اجراءا فائقـــا فى اتخاذ تدابير تملـكية اوســـع فى المستوطنات الجديدة ، واخيرا فقد كان من المؤمـــل ان رفع مستوى معيشة المستثمرين الجدد ســـيؤدى الى تحسين حالة الفلاحين الباقين فى الاراضى الحـــالية •

١٢٦ ـ ولـكن لسوء الحظ ، يبدو ان هذه الطريقة ليست مدعاة لكثير من الامل ، وذلك لسببين متداخلين • الاول هو ان تقدم أعمال التوطين الجديدة كان غاية فى البطء ، بحيث لم يكن له أى تأثير على الـكيان الزراعى بصورة عامة • فحتى عام ١٩٥٦[٤١] تم توطين (١٩٦ر٧) عائلة فى مشـــاريع الاراضى الاميرية الصرفة[٤٢] • وقد اعطيت (٧٢٧ر١٢) عائلة اخرى قطعا من الاراضى فى الاونة الاخيرة • هذا ، واستنادا الى آخر تقرير نشره مجلس الاعمار ، سيجرى توزيـــع نصف مليون مشارة من الاراضى فى السنوات الخمسة القادمة • وعلى اساس الخبرة الحالية ، فان هذه المساحة لن تتســـع لاكثر من (٥٠٠٠) عائلة ، بيد انه استنادا الى آخر المعلومات المتوفرة يتراوح

عدد العمال المشتغلين فى الزراعة مباشرة بين (٧٥٠ر٠٠٠) ومليون فلاح • عليه ، فان الامل بحل المشكلة الزراعية ، عن طريق اغفال مشكلة الزراعة فى العراق خلال مدة معينة ، وذلك باغفال قضية الملكية الخاصة فى الارض، امل موهوم ليس غير •

ففى الواقع ، ان توزيع الاراضى فى كل من شمال العراق وجنوبه هو توزيع بعيد عن المساواة ، ولا يزال يسير فى اتجاه معاكس • اذ يبدو ان اصحاب الاراضى الاغنياء فى اراضى التوطين فى اربيل هم الذين استفادوا من هذه العملية • كما ان قانون العمارة لسنة ١٩٥٢ ، الذى كان ينبغى ان يخفف بصورة جزئية على الاقل من عدم المساواة فى توزيع الاراضى ، جاء مؤيدا لاصحاب الاراضى فى امتلاكهم للجزء الاعظم من الاراضى الجيدة[٤٣] •

١٢٧ - تتوفر الان مياه رى اضافية تم الحصول عليها عن طريق اكمال مشروع الجبانية ، ستتوفر المياه ايضا من مشروعى دوكان ودربندخان فى عام ١٩٥٨ أو عام ١٩٥٩ • ومن جهة اخرى ، لم يحصل الا تقدم طفيف نسبيا فى اكمال مشاريع الرى التى يمكن الاستفادة من مياهها • ولم يحقق الانسجام الوثيق ، الذى أكد اللورد سولتر على أهميته ، بين اكمال مشاريع خزن المياه ومشاريع الرى الجديدة • فبدون تحقيق اقصى ما يمكن من الانسجام فى هذا الباب من الانشاء ، فان خطة الحكومة فى اغفال مشكلة ملكية الاراضى ستكون غير فعالة بسبب قلة اراضى الرى الجديدة فى المدى القريب •

١٢٨ - وعلى الرغم من أهمية احراز بعض التقدم فى حل مشكلة ملكية الاراضى ، فان توصيات بعثة البنك الدولى للانشاء التعمير فيما يختص بالضرائب والرسوم لم تنفذ الى يومنا هذا • وتتلخص تلك الوصات فى فرض ضريبة تصاعدية على الاراضى الزراعية ، وفرض رسوم كافية عن كميات الماء الاضافية التى يتم توفيرها[٤٤] وكذلك عن كلفة خدمات البزل وغيرها[٤٥] • وقد اقترح كبديل للرسوم الحصول على قسم من الارض مقابل الخدمات التى يتم توفيرها[٤٦] • ولو انه تم تنفيذ تلك الاجراءات لاصبحت الارباح الصافية

التي يحصل عليها اصحاب الاراضي أقل مما هي عليه الان ، ولكن أكثر مما كانت عليه قبل توفر المياه الجديدة[٤٧] . وقد بدأ الماء بالجريان من خزان الحبانية أثناء الصيف . وانه لبعيد الاحتمال جدا ان الملاكين الذين يستخدمون المياه الاضافية سوف يخسرونها عند استثمار اراضي الرى الجديدة ، وحتى ان امر تحديد استهلاكهم للماء هو احتمال بعيد ايضا[٤٨] . والحقيقة التي تذهب الى ان الزراعة الصيفية هي احدى الوسائل لتقليل ملوحة الارض ، بمنع فعل الخاصية الشعرية من حمل المياه المالحة الكائنة تحت التربة الى سطحها[٤٩] ، تجعل تحديد استهلاك الماء من الامور البعيدة الاحتمال ، وتضيف الى المنافع الناجمة عن الماء الجديد . وكما هي الحال في الوقت الحاضر ، سيستمر تبذير الماء عن طريق الافراط في استعماله ، بينما يبقى عدد موظفي دائرة الرى اقل من المعدل بسبب قلة الاموال . ويجب الاشارة هنا مرة اخرى الى التوصيات المشددة التي تقدم بها اللورد سولتر وبعثة البنك الدولي حول هذه النقطة .

١٢٩ ـ ان هذا يشمل الحاجة الى تحقيق زيادة في ميزانية دائرة الرى . وفي حالة عدم استيفاء رسوم عن الماء ، ينبغي عندئذ توفير المبالغ اللازمة من عوائد النفط . ولو انه لم يكن في استطاعة الحكومة ومجلس الاعمار صرف ما يعادل جميع عوائد النفط ، فقد اعاق انماء هذه المصلحة الحكومية انماء كاملا عدم توفر دخل مضمون وعدم التأكد من توسيع المالية الحالية .

١٣٠ ـ ولذلك فان مشكلة ملكية الارض هي من المشاكل العويصة اذ ان التوزيع الحالي للاراضي يميل الى استمرار وجود نظام زراعي ناقص . واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الخطط الحالية بخصوص ملكية الاراضي ، يبدو من المحتمل ان المنافع الناجمة عن الانماء الزراعي ستتوفر بكثيرة لدى جزء ضئيل جدا من السكان ، وهكذا سيكون معدل هذا الانماء محدودا .

د ـ زيادة دخل سكان الارياف

١٣١ ـ ان هذه الاعتبارات تؤدي حتما الى الاستنتاج بانه اذا ما بدأ ، في المدى القريب ، ان وضع منهاج شامل لاصلاح الاراضي ، وضريبة

الاراضي ، ورسوم الماء الدجيدة ، وخدمات المنازل ، أو احدهما من الامور غير العملية ، فيجب عندئذ ان تكمل الخطة المتبعة حاليا باجراء حازم يرمي الى جعل توزيع الاراضي اكثر جاذبية بالنسبة لاصحاب الاراضي الحاليين .

١٣٢ ـ وقد يتحقق ذلك في النهاية كنتيجة غير مباشـــرة لزيادة الدخل النقدي (والقوة الشرائية الحقيقية) لسكان الريف[٥٠] . وان ذلك يستند الى الحقيقة التي تذهب الى ان قلة الاستخدام في مواسم معينة في العراق تتراوح بين (٧٥ و ٨٠) بالمائة ، وانه من الصعب اختفاء هـــذه القلة في الاستخدام[٥١] . ان قلة السكان النسبية في بلد ما تعتبر من الامور الكافية ، ولا شيء يظهرها ويجعل منها امرا حقيقيا الا زيادة فرص الاستخدام زيادة عظيمة . وان خلق مثل هذه الفرص من الامور الممكنة ، بيد انه سيمضي وقت طويل قبل ان تم خلق هذه الفرص . وفي اثناء ذلك ، تستطيع مصالح الاعمال العمومية ، وخاصة مصالح الاعمال العمومية الخاصة بالريف ، ان توفر العمل بصورة مؤقتة الى حين نضوج واكتمال مشاريع الاعمار .

١٣٣ ـ ان الهجرة الى المدينة ، التي يشجعها ، بصورة جزئية ، توفر العمل بنتيجة الصرف على أعمال الاعمار ، سيكون لها بطبيعة الحال ، ذات التأثير . وذلك بسبب انخفاض عدد الذين يعملون في الارض ، وزيادة قدرة الفلاحين على المساومة . ولـكن لهذه الهجرة ، كمـــا اشار اللورد سولتر ، نتائجها السيئة من الناحية الاجتماعة ، ومن الناحية الاقتصادية ايضا في المدى البعيد وذلك عن طريق التسبب في زادة السكان زيادة عظيمة في المـدن ، وقلة السكان في الريف .

١٣٤ ـ ان المحاولة لتحقيق هـــذه الغاية قد تتضمن الاجراءات التالية :

أ ـ عرض بتحويل الاراضي الممنوحة باللزمة الى اراضي مفوضـــة بالطابو ، شريطة التنازل عن جزء من الارض التي سيجرى توزيعها بعدئذ .

ب ـ عرض بالسماح لاصحاب الاراضي بالمساهمة . في مشاريع الري

والبزل بشرط ان يتنازلوا عن جزء من أراضيهم ، ويتم بعد ذلك توزيع هذا الجزء على الفلاحين .

جـ ـ انشاء ملكيات زراعية على الاراضى التى تم الحصول عليها بهذه الطريقة وتأجيرها ببدل ايجار معين الى المزارع المباشر ، وتوفير ما يكفى له من قروض واعطائه الوقت الكافى لكى يدفع ما عليه من بدل ايجار ورسوم عن الماء والضرائب .

د ـ وضع خطة للقيام باعمال حكومية واسعة النطاق ترمى الى زيادة دخل سكان الريف ، واغراء اصحاب الاراضى على ابتداع اساليب جديدة فى الانتاج ، لكى يكون فى مقدورهم دخل اعلى لفلاحيهم دون تقليل دخلهم الخاص . ان هذه الخطة يجب ان تشمل ما يلى :

١ ـ الـــرى
٢ ـ البـــزل
٣ ـ الطرق وخاصة الطرق الفرعية فى الارياف
٤ ـ اعمال السيطرة على التآكل فى مناطق التلال
٥ ـ وضع منهاج واسع لزراعة الاشجار فى الاراضى الحكومية[٥٢] .

هـ ـ واخيرا ، يجب ان تبذل المساعى لاقناع اصحاب الاراضى بافضلية الثروة السائلة على شكل سندات حكومية مضمونة . ومن المفهوم ان يتنازل بعض أصحاب الاراضى عن أراضيهم طوعا على هذا الاساس ، ولو يبدو ان السواد الاعظم منهم يهمهم أمر المركز الاجتماعى الذى يحققه تملك الارض اكثر من زيادة دخلهم او انتظام هـــذا الدخل[٥٣] . واذا ما نجح هـــذا الاسلوب ، فيمكن ان يلحق بمحاولة لاشاعة امتلاك الاسهم العالية (مثلا عن طريق جعل سندات الاراضى قابلة التحويل الى اسهم عادية) .

١٣٥ ـ قد تفيد الاعمال العامة ، وخاصة زراعة الغابات ، فى تدريب الناس على العمل التعاونى وتعويدهم على استعمال المكائن البسيطة . وتبين التجارب ، التى تم الحصول عليها من المستوطنات الجديدة ، ان مثل هـــذا

التدريب امر ضرورى • وان من الضرورى كذلك ان يعتاد الفلاحون على الاعتماد على نفسهم ، بدلا من الاعتماد على ارشادات رؤساء عشائرهم •

١٣٦ ـ واذا ما ظهر انه ليس هناك أى اجراء من الاجراءات التى بحثت ، والتى تتعلق بالمنطقة المرواة فى الوقت الحاضر ، يمكن ان يعتبر عمليا من الناحية السياسية ، فيجب عندئذ ان يرافق مشاريع الاعمال الحكومية بذل مجهود كبير للاسراع فى تنفيذ خطة التوطين ، حتى ولو كان من الضرورى تلافى قسم من الكلفة ، التى ستكون حتما أعلى من كلفة تحسين الاراضى الحالية ، بواسطة القروض •

١٣٧ ـ الا انه سوف لا يتحقق الا تقدم ضئيل اذا ما ادى تنظيم الاراضى الاستثمارية الجديدة الى ظهور مشاكل مماثلة لتلك التى قصد حلها من وراء تنظيم هذه الاراضى • كما انه لم يعف الاهتمام الكافى للتحذيرات الحكيمة التى ابدتها بعثة البنك الدولى[٥٤] حول ضرورة تجنب احداث اصحاب اراضى يعيشون بعيدا عن املاكهم • فقد نصحت بعثة البنك الدولى فى هذا الخصوص ، باعادة النظر فى حجم قطع الارض المخصصة للمستثمرين فى الاراضى الاستثمارية الاميرية الصرفة ، هذه القطع التى لا تزال كبيرة جدا ، خاصة فى الاراضى التى لا تسقى بمياه الرى والاراضى التى تروى بواسطة المضخات • ولا يقل عن ذلك اهمية الاشتراط على المستثمرين بان يقوموا بانفسهم بزراعة الاراضى الممنوحة لهم ، وان لا يستخدموا فلاحين يعملون فى زراعة الارض على اساس المحاصة •

١٣٨ ـ لقد أكد اللورد سولتر على مشكلة اخرى لا تقل اهمية عن سابقتها • فتوفير اراضى جديدة يستوجب زيادة اليقظة فى مكافحة الامراض التى تصيب الانسان ، وهى الامراض التى يحتمل ان يزداد خطرها كنتيجة لاعمال الانماء الجديدة ، وخاصة مرض الملاريا فى الشمال ، ومرض البلهارزيا فى الجنوب •

١٣٩ ـ ان توفير اراضى جديدة يتطلب ايضا اعداد المستثمرين

والارض اعدادا جيدا • والا فان النتيجة ستكون الفشل (كما هى الحالة فى الدجيلة) • كما قد يكون لهذا الفشل تأثير خطير على الخطة المتعلقة بالاراضى الاستثمارية الجديدة ، وعلى الحكومة نفسها • ولا يزال من الضرورى انجاز امر اعادة تنظيم وتقوية منظمة الاراضى الاميرية الصرفة وانماء منظمات المراكز الاجتماعية ، وهو الامر الذى أكد عليه اللورد سولتر • الا انه يجب زيادة المنح المتعلقة بتعمير الاراضى وتوفير رأس مال التشغيل الاول •

١٤٠ – ومن المؤمل ان مكافحة الفقر المنتشر بين سكان الارياف عن طريق تنفيذ مشاريع حكومية واسعة النطاق ، وتوفير اراضى استثمارية جديدة ، تنظيم وتدار بصورة صحيحة سيكونان البداية لطريق يؤدى الى تحقيق دخل اكبر ولعدد اكثر من سكان الارياف •

(هـ) خطة زراعية عامة

١٤١ – لقد بحث كل من اللورد سولتر وبعثة البنك الدولى ، كما اشرنا الى ذلك فى المقدمة ، الامور المتعلقة بالخطة الزراعية العامة وذلك بصورة مفصلة ، بحيث لا داعى لان نذكر هنا اكثر من ملخص لتلك الاستنتاجات والتوصيات التى قدمت من قبلهما ، والتى يبدو انه لا يزال من الضرورى القيام باجراء سريع بشأنها •

١٤٢ – ان أول هذه الامور هو قضية اساليب الانتاج المحسنة التى عمل الكثير بشأنها • اما تقليص ما هو مخصص فى ميزانية مجلس الاعمار لاغراض الزراعة العامة ، ذلك التقليص الذى نتج عنه تخفيض المبالغ المخصصة لهذه الناحية المهمة جدا لمستقبل العراق من (٦ر١٢) مليونا من الدنانير فى الميزانية الاولى[٥٥] الى (٤٧ر٦) ملايين من الدنانير (أو ما يساوى ٤ر٢ بالمائة من المجموع) فى الميزانية الثانية[٥٦] ، فقد عدل عنه كنتيجة لتوصية للورد سولتر • ولكن حتى بعد القيام بذلك ، فان المبلغ المخصص للباب المذكور ، والبالغ (٢٨ر١٤) مليونا من الدنانير[٥٧] ، قد بقى غير كاف بالمرة • فالامر يتطلب اجراء زيادة اخرى • ويمكن ان يزاد التشجيع على الخروج عن

الاساليب التقليدية ، ولو بصورة مؤقتة على الاقل ، وذلك عن طريق توفير الالات الزراعية والبذور والاسمدة باسعار مخفضة مناسبة .

١٤٣ - لقد بذلت وزارة الزراعة وسلطات المعارف والبعثات الدولية وغيرها مجهودا كبيرا فى مجال الارشاد الزراعى ، ولكن الامر يتطلب بذل مجهود اكبر من ذلك الذى بذل . ان التجارب المتعلقة بمحاولة معرفة النتائج التى يمكن الحصول عليها من طريقة المناوبة المحسنة ، التى تشتمل على المراعى المزروعة (غير الطبيعية) والمزروعات ، التى تستعمل كعلف حيوانى وزيادة استعمال الاسمدة ، وزرع الانواع المحسنة من النباتات ، واتباع اساليب زراعية افضل ، لا تزال غير كافية لتوفير المعلومات اللازمة بهذا الشأن فى الوقت الحاضر . ويجب ان تضاعف المساعى الخاصة باظهار نجاح وفوائد الاساليب الجديدة . ولا تزال اعمال اظهار النتائج التى تعكسها المزارع النموذجية واعمال الارشاد الاخرى ضئيلة جدا . ويمكن زيادة المجهود المتعلق بانماء الوسائل التى وضعت لسد حاجات القطر الخاصة . ومن دون ذلك ، سوف لا تتم الاستفادة من الالات الزراعية بصورة فعالة . ويجب توسيع الانظمة التى تخدم استعمالات الالات الميكانيكية فى الوقت الحاضر .

١٤٤ - ولا تقل عن هذه القضية اهمية ، قضية مكافحة الافات والامراض الزراعية . واذا ما عدل عن اتباع نظام زرع الارض لمدة سنتين ، وتركها بورا لمدة سنتين اخريين ، وزيد الانتاج ، وغرست الاشجار ، فسوف يزداد احتمال التعرض الى الخسارة . وسيكون من الضرورى اتباع طريقة سليمة متوازنة فى المناوبة الزراعية ، لاجل منع تمكن الافات والامراض فى التربة . ولكن مكافحة الامراض والافات هو امر جوهرى فى جميع الحالات . ويعتقد بعض الخبراء انه يمكن تحقيق زيادة كبيرة فى الانتاج اذا ما اعطى الاهتمام الكافى لهذه القضية .

١٤٥ - ان مسألة جعل الزراعة مكملة لتربية الحيوانات هى مسألة اخرى تتطلب الاهتمام السريع . فسوف تقل المراعى الطبيعية فى السهول عندما يتم توسيع الرى وكنتيجة لذلك فسيتحتم ، فى الامد الطويل ، ادارة

المراعى ادارة افضل • وان زيادة مياه الرى ، من الناحية الاخرى ، سيؤدى الى بروز مشكلة استعمال الاراضى التى ستتسع ، والتى يمكن ان تخصص للمزروعات الصيفية • ومن المؤكد ان انتاج العلف ، والزيادة فى انتاج اللحوم والدجاج ، سيلعبان دورا مهما فى هذا المجال •

١٤٦ ـ تدل الارقام (انظر الجدول ١٠) على ان الزيادة الصافية فى الايراد النقدى ، بنتيجة زرع الاراضى الحالية زراعة كثيفة عن طريق اتباع طريقة زرع الارض مرتين فى السنة من دون تركها بورا ، يمكن تخمينها بمقدار (٧٨٪) • ان العامل الرئيسى فى هذه الزيادة هو الزيادة فى المزروعات الصيفية التى يمكن ان تزاد الارض المخصصة لها زيادة عظيمة • كما ان قيمة هذه المزروعاتت تفوق كثيرا قيمة المزروعات الشتوية • ان طريقة المناوبة فى الزراعة ، وزرع الارض مرتين فى السنة ، هما ايضا شيئان يعودان بالربح الكبير ، بالاضافة الى انهما يحققان سلامة التربة • ثم ان تحسين البزل يساعد ، فى حالات عديدة ، على تحقيق زيادة فى انتاج الحنطة مقدارها (٧٠) بالمائة تقريبا ، وفى انتاج الرز أكثر من الثلث ، وفى انتاج التمور (٦٠) بالمائة •

١٤٧ ـ ستؤدى مكافحة الافات الزراعية ، وتحسين اساليب الرى ، واختيار البذور[٥٨] الى تحقيق زيادة اخرى فى الانتاج ، واخيرا ، يجب دراسة استعمال الاسمدة • فان الاسمدة لا تكاد تستعمل فى الوقت الحاضر • وقد يكون السبب فى ذلك هو انه قد لا يكون لها تأثير كبير فى الظروف الزراعية الحالية • ولكن لا يوجد هناك الا شك ضئيل فى ان استعمال الاسمدة سيزداد أكثر بكثير مما تشير اليه التخمينات الحالية ، وذلك عندما تتبع طريقة زرع الارض مرتين فى السنة ، ويزرع القطن والنباتات الاخرى التى تستجيب للاسمدة (٥٩) •

١٤٨ ـ ولا شك فى انه سيتحتم القيام بتغيير عظيم فى اختيار انواع المزروعات • ويعتبر الرز من المزروعات الممتازة التى يجب ان تعطى الاسبقية

لزراعتها في الاراضي المالحة التي تم اصلاحا ولكن زراعته تنحصر ، بطبيعة الحال ، في الاراضي المستوية . غير انه ليس من المرغوب ، من الناحية الاقتصادية ، في زيادة الحاصل من الرز الى الحد الذي يمكن تحقيقه عن طريق أعمال التحسين الزراعي التي هي قيد الدرس ، والسبب في ذلك هو ان أسعار الرز ستنخفض في هذه الحالة . ولكن من الممكن ، من الناحية الاخرى ، زيادة زراعة النباتات التي تستعمل كعلف ، لان الطلب على اللحوم سيرتفع بسرعة نتيجة لارتفاع الدخل . ان بنجر السكر هو نبات آخر زراعته مغرية نظرا لتحمله درجة عالية من الملوحة . ويجب دراسة موضوع توسيع انتاج الخشب وذلك لعدد من الاسباب . كما ان كلا من القطن والبقول نباتا صناعيا مدرا للنقود ، ويستفاد من منتاتها الثانوية في تربية الحيوانات . ان الزيادة في انتاج المزروعات المدرة للنقود ، والمزروعات التي تستعمل كعلف للحيوانات ستكون عاملا مهما في امتصاص الزيادة في القوة الشرائية الناتجة عن الصرف على الاعمال الاعمارية . ويتضح من تجارب المناطق الاخرى بان النقص في كمية اللحوم الكافية ومنتجات الالبان ، قد يجعل من حدوث زيادة اخرى في الدخل القومي مرا خطرا ، بما يتسبب عن ذلك من تضخم في الاسعار . ان الزيادة في الدخل تصرف على هذه المنتجات وعلى السكر (وفي حقل الصناعة على المنسوجات) . ومن دراسة شكل الصرف الحالي للعمال في بغداد (الجدول ١١) تعرف الزيادات المتوقعة في الاستهلاك حتى بين سكان المدن الذين هم اكثر رخاء من غيرهم ، ولديهم اعمال جيدة نسبيا ، ناهيك عن العاطلين عن العمل و الفلاحين الذين لا يملكون ارضا .

١٤٩ ـ وبالاضافة الى ذلك ، هناك مسألة تحسين تربية الحيوانات والتصرف في منتات الحيوانات بما في ذلك جلودها ، وقد عولجت هذه المسألة معالجة مفصلة في تقرير بعثة البنك الدولي وأخيرا في « المسح الصناعي » .

١٥٠ ـ وهناك مسألة اخرى لها علاقة بالمسألة المارة الذكر ، وهي توفير تأسيسات للخزن . فبدون مكائن للتبريد ومخازن للحبوب (سيالوات)، سوف يستمر الفلاح في اعتماده على الاساليب التي اعتاد عليها لتصريف منتوجه،

وبهذا فهو يبيع منتوجه باسعار هي قل من الاسعار السائدة في المدينة ، ويدفع فوائد مرتفعة عن الديون التي يحصل عليهـــا • ان قرار لجنة تنظيم تجارة الحبوب بشأن بناء مخازن للحبوب بكلفة (٣ر٦) ملايين دينـــار [٦٠] يجب الترحيب به كل الترحيب ، هذا اذا ما بنيت هذه المخازن في الامكنة المناسبة واديرت وفق رسوم معقولة •

١٥١ – ولايقل عن ذلك همية تأسيس منظمة واسة حكوميـــة او تعونية لتصرنف المنتجات ، وكذلك تقوية المصرف الزراعي ، الذي لايزال يستلم من الحكومة منحه سنوية غير كافية • وسوف يعاق ، من دون هـذه التأسيسات ، عدد من لاجراءات الاخرى ، او على الاقل يذهب الكثير من المبالغ الى الذين يقدمون القروض لقاء فائدة والذين يتاجرون بالمنتوجات • ولكن الوسائل الملخصة أعلاه ، والتي تهدف الى ترغيب سكان الريف على تغيير اسلوب الزراعة باتباع الوسائل الفنية ، وعلى التغيير الاجتماعي مالم تـــكن ناجحة ، فسوف لا يكون تأثيرها الا ضئيلا • ان رخاء العراق وتقدمه يعتمد ، في الحقيقة ، على تغيير تدريجي سلمي يحدث في هذه الناحية العظمة الاهمية • ومن الواضح انه لا يمكن تنفيذ هذه الالتزامات الا اذا زيدت ايرادات الميزانية العامة • ان الاعتماد بصورة كلية على حدوث زيادة في عوائد النفط ، مهما عظم احتمال حدوث هذه الزيادة في السنوات القادمة ، أمر غير مرغوب فيه ، كما لا يخلو من المخاطرة • اذ ان الميزانية العامة ، بمقارنتها بميزانية مجلس الاعمار ، تعاني الآن ضغطا شديدا ، كما ان عدم القيام باصلاح نظام الضرائب يجعل من غير الممكن زيادة الميزانية •

ملحق الفصل الرابع

مذكرة حول فائض الايدى العاملة الزراعية في العراق

بما ان المعلومات حول الاحتياجات القياسية في الزراعة العراقية قليلة جدا ، فان الاحتياجات القياسية الى الايدى العاملة في كل فرع من فروع انتاج المحاصيل وتربية الحيوانات قد جرى تخمينها بواسطة الجمع بين المعلومات التي تم الحصول عليها من الاقطار الاخرى والدلائل القليلة المتوفرة في العراق . وكذلك الاحتياجات الى الايدى العاملة في كل فصل قد جرى تخمينها بنفس الطريقة ، بينما قد تمت معرفة لفصول النموذجية لاعداد التربة والبذر والحصاد من صحيفة مؤسسة الغذاء والزراعة الدولية .

ومما لا شك فيه ان الارقام التي تحدد مقادير هذه الاحتياجات التي تم تخمينها بهذه الطريقة هي ليست أرقاما افتراضية ، ولاجل تقريب هذه الارقام ، قدر الامكان ، الى الحقيقة فقد ادخلت عليها تعديلات مبنية على أساس المناطق الزراعية ، آخذة بنظر الاعتبار مدى استعمال الآلات الميكانيكية في قسمي العراق الشمالي والاوسط ، من ناحية ، وسقي نبات الشعير سقيا واسع النطاق في قسمي العراق الاوسط والجنوبي من الناحية الاخرى . الا ان الارقام التي تم التوصل اليها بهذه الطريقة هي أرقام افتراضية أكثر من الارقام الخاصة باليونان مثلا .

ومع ذلك ، فان النتائج التي تم الحصول عليها لا يمكن ان تكون عديمة الاهمية . فمن ناحية ، ان الارقام القياسية التي استعملت تعتبر عالية جدا ، بحيث عندما تحتسب كمية التشغيل تصبح هذه الكمية عالية جدا كذلك . وتخمن البطالة الجزئية الناتجة بأقل مما هي في الحقيقة . ومن ناحية أخرى ، فان الارقام الخاصة بشدة الاختلافات بين الفصول يحتمل ان

تكون صحيحة ، بالرغم من انه كان يجب ان تذكر الارقام القياسية بهذا الشأن على وجه التقريب •

ان المعلومات التى تتعلق ببعض الدول والمذكورة فى الجدول (١٢) ، تدل على ان كمية العمل كانت ستكفى تقريبا لتشغيل جميع العمال الذكور البالغين فقط • ولـكن نظرا للدور الـكبير الذى لعبه الاولاد والنساء فى توفير الايدى العاملة ، يبدو ان حوالى نصف عدد العمال فقط يستخدم خلال السنة بالرغم من الارتفاع الظاهر فى الارقام المتعلقة بالايدى العاملة •

لقد افترض ان تكون سنة العمل (٣٠٠) يوم فى جميع الحالات • ولاجل تقرير عدد العمال الذين يستخدمون شهرا بعد آخر فقد افترض ان كل شهر يتكون من (٣٠) يوما لغرض ترك مجال للفصول التى يزيد فيها العمل والتى يستخدم خلالها ، بطبيعة الحال ، عدد أكبر من العمال • وتبين الجداول من جدول رقم (٢) الى جدول رقم (٤) هذه المعلومات عن كل من العمال الذكور والعاملات بصورة منفصلة وبصورة مجتمعة •

ان الجدول (١٣) يبين انه يكاد جميع العمال الرجال والاولاد ان يحصلوا على عمل أو حتى ان عدد هؤلاء هو أقل من المطلوب ، وذلك فى شهرى مايس وتشرين الثانى فى شمال العراق فقط • واذا ما اخذ بنظر الاعتبار العمال الذكور البالغون فقط ، فان هؤلاء جميعهم يستخدمون فى القسم الجنوبى من العراق فى مايس وأيلول وتشرين الاول • ولـكن فى القسم المتوسط من العراق لا يكون هناك تشغيل تام الا فى شهر تشرين الاول فقط • وبعبارة أخرى ، فان التشغيل التام الفصلى (وحتى النقص فى الايدى العاملة) قد يحدث ، بالدرجة الاولى ، فى المناطق التى تزرع نوعا واحدا من المزروعات ، وذلك فى الفصول التى يزداد فيها العمـل أثناء حصاد الحبوب الصغيرة الحجم خلال المدة من نيسان الى حزيران ، وبالنسبة لمناطق التمور خلال المدة من أيلول الى تشرين الاول • وقد يكون هناك أيضا تشغيل تام فى المناطق الزراعية التى تحصل على كمية كبيرة من الماء كالمناطق التى تحيط ببغداد • ولـكن هذه المناطق ليس لها أثر بالنسبة

للمناطق الزراعية الواسعة نظرا لصغر مساحتها ، وهناك بطالة جزئية خلال أكثر أشهر السنة • ففى المدة المحصورة بين كانون الثانى وآذار ، وخلال منتصف الصيف يبدو انه لا يستخدم الا أقل من نصف العمال الذكور ، وفى بعض الاحيان ينخفض هذا العدد حتى يصبح بين (٢٠ و٢٥) بالمائة •

ويبين الجدول (١٤) المعلومات حول العاملات • ويبدو ان هذه المعلومات تشير الى زيادة الطلب على العرض بالنسبة للعاملات فى المنطقة الشمالية من العراق خلال المدة من نيسان الى مايس • ولكن فيما عدا هذا ، فان هناك بطالة جزئية فى جميع المناطق والفصول • وقد يكون قد جرى تخمين عدد العاملات بأقل مما هو فى الحقيقة (قد يكون العدد الحقيقى أكثر بمقدار ٨٠٪ من العدد الذى ذكر حسب الاحصاء الخاص بالزراعة) • وقد يكون هذا هو السبب فى الاختلاف الذى تظهره زيادة الطلب على الايدى العاملة على العرض فى شمال العراق (التى تحدث كلها فى نيسان وجزء منها فى مايس) •

وربما يكون قد قدر تأثر استعمل الآلات بأقل من قيمته الحقيقية وقد تختلف النسب الحقيقية بين العمال والعاملات اختلافا بسيطا عن النسب التى نفترضها خاصة فى المزارع التى تستخدم الآلات •

ان الجدول يثبت ان العاملات يساهمن مساهمة فعالة فى العمل الزراعى ، وان هذه المساهمة لا يمكن الاستغناء عنها فى الفصول التى تزيد فيها الحاجة الى الايدى العاملة ، وذلك فى المناطق التى تزرع فيها الحبوب فقط ، والتى تضم المزارع التى لا تستخدم فيها الآلات الزراعية • غير انه يؤيد أيضا ان ليس بالامكان استيعاب العاملات الزراعيات استيعابا كاملا ، الا اذا فرضت أساليب اضافية للاعمال التى تؤدى الى استهلاك عامل الوقت •

ولاجل تقدير تأثير المناوبة المتوقعة بين العمال والعاملات ، فان الجدول (١٥) يبين مقدار الايدى العاملة اللازمة ، والمقدار الكلى المتوفر من العمال والعاملات • وليس ثمة نقص ملموس فى الايدى العاملة الا فى القسم الشمالى من العراق ، وهذا النقص لا يحدث الا فى شهر مايس •

ولا يبدو ان هناك أى شهر ، فى أى قسم آخر من القطر ، يستوعب أكثر من حوالى (٨٠) بالمائة من الايدى العاملة ، وفى أغلب الاشهر يهبط هذا الرقم الى (٥٠) بالمائة • ولا تزال درجة الاستخدام واطئة جدا فى كل من أشهر الصيف والشتاء •

ان الاختلافات الفصلية هى أكثر وضوحا فى القسم الشمالى منها فى أى قسم آخر من العراق • وان هذه الحالة ذات أهمية بالنسبة لاى منهاج لزراعة الغابات ، ما دامت زراعة الحبوب هى الاكثر انتشارا فى المناطق التى تعتمد على الامطار ، والتى تضم أو تتاخم المناطق التى توجد فيها الغابات المعتمدة على الامطار ، أو التى يمكن زراعتها فيها •

الفصل الخامس

الغابات

١٥٢ ـ ان المشاكل التى تواجه انماء الغابات فى العراق متنوعة تنوعا كبيرا • وهناك عدة مجالات مختلفة اختلافا واسعا يمكن وينبغى ان تلعب فيها زراعة الغابات دورا أهم بكثير من الدور المعين لها • ان التحليل التالى يبين بوضوح ان النظرة الجديدة لمسألة زراعة الغابات تؤيد الاهمية الاقتصادية لزيادة المناهج المتعلقة بهذه الزراعة •

١٥٣ ـ هناك قبل كل شىء الدور الذى تلعبه الغابات فى اعاقة تآكل التربة وتراكم الغرين • ان لمثل هذه المحافظة تأثيرا مفيدا على مستقبل العراق الزراعى وسيقلل الكلفة الادارية لتجهيز الماء •

١٥٤ ـ وهناك ، بالدرجة الثانية ، الدور الذى تلعبه الغابات كوسيلة لتوفير المواد الاولية للصناعة والبناء والوقود لاجل البيع •

١٥٥ ـ وبالاضافة الى هذه الادوار الطويلة الامد التى يتوقع ان تلعبها الغابات ، هناك فوائد كبيرة من نوع آخر تحققها الغابات • اذ يمكن ان تكون زراعة الغابات ، باعتبارها جزء من الاشغال العامة ، أجدى الوسائل التى تؤدى الى تخفيض البطالة وقلة الاستخدام الموسمية الشديدة التى تحدث فى مثل هذه المناطق • ومن الممكن أيضا ان تكون الغابات مصدرا للدخل النقدى ، وبالتالى وسيلة من وسائل زيادة مدخولات سكان الارياف • ان مثل هذه الزيادة هى ، كما رأينا ، مرغوب فيها كثيرا •

أ ـ التعقيد الجغرافى

١٥٦ ـ ان حقيقة كون العراق مقسما الى مناطق جغرافية عديدة تختلف اختلافا عظيما فيما بينها ، وبالتالى لاتؤلف وحدة متجانسة ، بالنسبة لزراعة الغابات ، تزيد فى تعقيد المشكلة • فهناك فى الشمال منطقة الجبال المرتفعة ويليها نطاق من التلال والهضاب العالية التى تعتمد على الامطار والتى تنتهى عند سهوب الجزيرة • وهناك منطقة السهول ، التى لاتنمو

فيها الاشجار الا بالقرب من مجارى المياه أو فى الاراضى التى تصلها مياه الرى ، وأخيرا هناك الصحارى .

١٥٧ ـ ولا تحتل الغابات فى منطقة الجبال المرتفعة ، التى تبلغ مساحتها حوالى (٢٥ر٥٠٠) كيلو متر مربع ، الا ما مساحته (١٥ر٢٠٠) كيلو متر مربع . وتتألف المساحة الباقية ، والبالغة (١٠ر٣٠٠) كيلو متر مربع من مراعى جبلية (مساحتها ٢ر٦٠٠ كيلو متر مربع) ، من اراضى سهلة اما مزروعة او تنبت فيها الحشائش ، وتكون عادة متأكلة ، وهى اراضى اختفت منها الغابة الاصلية منذ زمن بعيد . وتشتمل الاراضى التى تغطيها الغابات على جزء كثافة غاباته عالية ولا يزال غير مستغل (تبلغ مساحته ٦ر٥٠٠ كيلو متر مربع) وعلى جزء آخر (تبلغ مساحته ٢ر٨٠٠ كيلو متر مربع) ذى كثافة جيدة ولكنه سبق وان جرى استغلاله . اما الجزء المتبقى (وتبلغ مساحته ٥ر٩٠٠ كيلو متر مربع) ، فغاباته قليلة الكثافة وهو عرضه للرعى والزراعة المتناوبة .

ان الحرائق التى تحدث فى الغابات ، والتى لم تتم السيطرة عليها سيطرة تامة الى يومنا هذا ، تحرق من الغابات ما مساحته أكثر من (٣٠٠) كيلو متر مربع سنويا . وبهذا فهى تتلف من الاخشاب ماقيمته (٧٥ر٠٠٠) دينار[٦١] . وعلاوة على ذلك ، فان أرقام المساحة هذه مبنية على أعمال المسح التى تمت فى ١٩٤٧/١٩٤٨ . ومن المعلوم انه حدث منذ ذلك التاريخ تدهور فى الغابات بسبب الاستغلال والرعى والزراعة المتناوبة .

ب ـ المناهج السابقة لزراعة الغابات

١٥٨ ـ لقد انجزت لحد الآن أعمال تحضيرية وأعمال تخطيطية كثيرة فى هذا المجال ، كما هى الحالة فى أغلب المجالات الاخرى ، من قبل الحكومة العراقية والخبراء الاجانب ، والخبراء الذين اوفدتهم مؤسسة الغذاء والزراعة الدولية[٦٢] . وهكذا فقد وضع أساس لمنهاج متوازن لا يغفل أيا من الاحتياجات المختلفة لهذا التركيب المعقد .

١٥٩ ـ لقد بنى العمل المتعلق بزراعة الغابات فى العراق على أساس المنهاج الطويل الامد الذى وضعه مستر جابمان الخبير فى زراعة

الغابات فى العراق • وقد تضمن المنهاج الذى وضعه عام ١٩٤٩ تأسيس مزارع أشجار تسقى بمياه الرى ، وتغطى مساحة من الارض مقدارها (٥٠٠٠ر) كيلومتر مربع ، وذلك خلال مدة (٥٠) سنة ، على ان تؤسس هذه المزارع فى وديان الانهر الرئيسية فى الشمال وفى المنطقة السهلية • وبالاضافة الى ذلك ، يخصص (٥٠٠) كيلومتر مربع لزراعة غابات جديدة فى منطقة الغابات الجبلية[٦٣] • وكان هذا المنهاج سيكلف باجمعه (٤٤) مليونا من الدنانير من دون حساب تكاليف الفوائد ، وسيستوعب أراضى مساحتها (٤ر٥) بالمائة من مجموع الاراضى المخمنة الصالحة للزراعة فى القطر • وقد لاقى هذا المنهاج قبول بعثة البنك الدولى • وبالرغم من هذا فانه لم يكد يباشر فى تنفيذه • وقد بقى مقدار ما هو مخصص من قبل مجلس الاعمار لزراعة الغابات مليونا واحدا من الدنانير ، وهو المقدار الذى خصص فى ميزانية عام ١٩٥٢ البالغة (١٥٥) مليونا من الدنانير ، بالرغم من ان هذه الميزانية قد زادت أكثر من ثلاثة أضعاف منذ التاريخ المذكور •

١٦٠ - وأخيرا قدم المستر جابمان منهاجا قصير الامد[٦٤] ، مدته عشرون سنة ، ويتضمن تأسيس مزارع أشجار تسقى بمياه الرى ، وتبلغ مساحتها (٢٥٠) كيلومتر مربع (١٠٠ر٠٠٠ مشارة)[٦٥] • وقد خمن المستر جابمان ان أرضا تبلغ مساحتها (٦٧٥) كيلومتر مربع (٢٧٠ر٠٠٠ مشارة) يجب ان تزرع فيها الغابات ، لاجل تجهيز البلد باكثر احتياجاته المتوقعة فى المستقبل من الخشب ومنتجاته • وقد لا يكون ، لاسباب مختلفة ، من الممكن ، أو حتى من المرغوب فيه ، محاولة زراعة الغابات فى أرض لها هذه المساحة الكبيرة ، وذلك كهدف لخطة قصيرة الامد • فسوف لا يكون من المعقول ، مثلا ، تخصيص ارض ذات مساحة كبيرة لانتاج الاخشاب الهشة ، والسبب الرئيسى هو ان انتاج الخشب من الاشجار المخروطية البطيئة النمو التى تزرع فى مزارع تسقى بمياه الرى قد لا يكون امرا اقتصاديا من ناحية الكلفة • كما ان من المعقول ان يتوقع الانسان بان ما يبلغ ثلثان من مزارع الاشجار ،

التى ستستعمل اخشابها للوقود ، سيجرى توفيره من ملكيات الفلاحين والمستثمرين فى الاراضى الصحراوية التى تم احياؤها اخيرا • ان مشروعا لزراعة الغابات ترعاه الحكومة بصورة مباشرة ، وينجز خلال (١٥) سنة أو عشرين سنة ، سيشمل ارضا تبلغ مساحتها (١٠٠ر٠٠٠) مشارة وسيحتوى على ما يلى :

مزارع اشجار صلبة الاخشاب لانتاج الاخشاب للاغراض التجارية	٦٥ر٠٠٠ مشارة
مزارع اشجار هشة الاخشاب (تكون بالدرجة الاولى كأحتياطى للاحتياجات الطارئة)	١٠ر٠٠٠ مشارة
مزارع اشجار تستعمل اخشابها كوقود (غابات لسكان الارياف)	٢٥ر٠٠٠ مشارة
المجموع	١٠٠ر٠٠٠ مشارة

وعلى فرض ان المدة اللازمة لاكمال هذا المشروع هى عشرون سنة فسيبلغ المعدل السنوى لمساحة الارض التى ستزرع (٥ر٠٠٠) مشارة •

١٦١ ـ ان القسم الاكبر من الاراضى المراد زرع الغابات فيها يجب توفيره بواسطة تخصيص (١٠) بالمائة من مساحة الارض التى تشملها مشاريع الانماء الجديدة او ما يساوى (٨٠ر٠٠٠) مشارة للغابات • وكانت هذه الفكرة قد اقترحت ايضا من قبل بعثة البنك الدولى • وبالاضافة الى ذلك ، فيجب توفير ارض تبلغ مساحتها (٢٠ر٠٠٠) مشارة عن طريق تعمير الاحراج الممتدة على جانب الانهر • وتبلغ مساحة هذه الاحراج (٨٠ر٦٣٨) مشارة موزعة على الشكل التالى :[٦٦] •

الموصل	٢٥ر٥٥٦	مشارة	اربيل	١٣ر٢٧١	مشارة
كركوك	٩ر١٣٥	مشارة	السليمانية	٤ر٤٨٨	مشارة
ديالى	٥ر٠٢٥	مشارة	بغداد	٨ر٩١١	مشارة
دلـيم	١ر٨٨٧	مشارة	الحلة	٢ر٣٤٥	مشارة
كـوت	٨ر٥٤٩	مشارة	العمارة	١ر٤٣٧	مشارة

كربلاء والديوانية والمنتفك والبصرة (٣٤) مشارة •

١٦٢ - وبالاضافة الى ذلك ، فيجب ان تشجع حركة غرس الاشجار من قبل الفلاحين لانتاج خشب الوقود والخشب لاجل البيع • ووضع المستر جابمان كذلك منهاجا لتنظيم المصلحة اللازمة بشان الغابات وتزويدها بالموظفين • وقد انجز لحد الان الكثير من العمل الفعال بهذا الخصوص •

١٦٣ - ويجب ان تلحق بهذه الاقتراحات مناهج اخرى مكملة لها ، اذا ما اريد ان يعطى لانماء الغابات الاهمية التى يستأهلها من الناحية الاقتصادية • ان توفير الخشب لاغراض البناء والصناعة أمر مهم • ولكن الفوائد التى ستجنى من السيطرة على تآكل الارض ، ومن توفير المشاريع الحكومية التى يحتاج اليها البلد كثيرا هى التى تبدو ذات الاهمية العظيمة •

١٦٤ - ولذلك يبدو انه من الواجب دراسة امر الاسراع فى انماء زراعة الغابات • ويبدو ان مشروعا لزراعة الغابات فى ارض تبلغ مساحتها (١٠٠،٠٠٠) مشارة خلال عشر سنوات ، بدلا من عشرين سنة التى تضمنها التقرير الاخير الذى قدمه مستر جابمان ، عندما كان مجلس الاعمار يخصص القليل من المبالغ لاعمال زراعة الغابات ، هو أكثر اتفاقا والشروط الاقتصادية • ان كلفة هذا المشروع ستبلغ (١٠) ملايين دينار (موزعة على العشر سنوات القادمة) ، وهى كلفة يستطيع القطران يتحملها •

١٦٥ - وبالاضافة الى منهاج زراعة الغابات المقترح ، فانه يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة احتياجات المناطق الصحراوية الى الوقود ، وذلك عن طريق زرع نبات الطرفاء واشجار المسكيت فى الاماكن الرطبة ، واشجار المسكيت ، والنبق فى الاماكن الجافة • ويجب اقامة حواجز عن الرياح فى السهول ، وهذا امر لا شك فى اهميته ، على اعتبار ان هذه الحواجز تحمي النباتات من الرياح الجافة • كما ان اقامة هذه الحواجز فى السهول يعتبر امرا مهما لحفظ الماء[٦٧] • ويجب ان يشجع الفلاحون كثيرا لتأسيس مزارع صغيرة خاصة حول البيوت • ويجب ان يرافق هذه الاجراءات القيام ببحث شامل حول المخطر المتأتى من الافات التى تتمركز فى مزارع

الاشجار الجديدة (ما عدا اشجار اليوكالبتوز) • ولا تعرف ، لسوء الحظ انواع الحشرات الموجودة فى المنطقة • ولـكن خسائر عظيمة قد بدأت تحدث منذ زمان قديم جدا بسبب هذه الحشرات •

المحافظة على التربة

١٦٦ ـ ان مشاكل المحافظة على التربة ، والحيلولة دون حدوث الترسبات الطينية تعتبران ذات اهمية رئيسية للعراق • فمقدار التعرية والضرر الناجم عنها كثيرا جدا • ففى سنة ١٩٥٣ حمل نهر دجلة[٦٨] حوالى (١١١) مليون متر مكعبا من الرواسب الطينية عبر بغداد ، قد ساهمت الفيضانات التى حدثت فى المناطق الواقعة فى سفوح الجبال بنصف هذه الـكمية • وقد قدر ان الطين الذى يترسب فى مشروع رى الحلة من مشاريع الفرات بـ (٤٢) مليون متر مكعبا فى العام ما لم تتخذ احتياطات لمنع ذلك • وقد ذكر ان هناك وضعا مماثلا فى مشروع الغراف ، وفى الامكان الان منع هـــذه الرواسب الطينية من الدخول فى شبكة قنوات الرى بازالة الموجود منها • غير ان الملاحة فى الانهار ، وقد بدأت بالتضاؤل فعلا ، ستكون مهددة بصورة جدية • ان المشاكل التى تجابهها مناطق زراعة الرز فى الجنوب ، هى مشاكل خطيرة فعلا ، ستزداد خطورة • ولا يزال امر الرواسب الطينية مشكلة دائمة تهدد منشآت الرى • وأخيرا فان مشاكل التعرية ، وتكون « البقارات » المناطق السفلى للنهرين ، ستزداد تعقيدا وتتطلب نفقات كبيرة ، ويتطلب قنال الملاحة الممتد من البصرة الى شط العرب ، الذى يمتلأ بالترسبات باستمرار حيث ينبغى رفع ٤½ مليون متر مكعبا من الراسب الطينى كل سنة نفقات سنوية (من ٥٠٠ر٠٠٠ الى ٦٠٠ر٠٠٠) دينار ، وقد جرى هذا التقدير فى الوقت الذى كتب فيه تقرير البنـــك الدولى • اما فى السنوات الاخيرة فقد كانت النفقات اكثر ، وسيكلف انشاء القنال الجديد للملاحة المقترح اكثر من مليونى دينار • ولـكن من المتوقع ان يصبح مربحا مع مرور الزمن وتقدر تكاليف الاعمال الانشائية الرئيسية للوقاية من الترسبات الطينية ، بما يزيد على (١٠)

ملايين دينار تضاف الى ذلك نفقات سنوية لا تقل عن مليون دينار وقد تزيد على هذا المبلغ بكثير .

١٦٧ ـ وليس هذا كل شيء . فقد يكون من الممكن تحويل الكثير من الطين الثقيل من القنوات ، وان كان ذلك ، كما ذكرنا ، يتطلب بعض الكلفة ، وسيؤدى الى زيادة فى المتاعب فى اماكن اخرى ، ولكن لا يمكن معالجة الجزيئات الدقيقة المعلقة من الطين . وهذه الجزيئات هى اخطر الامور الان فقد غيرت نوعية قسم كبير من السهل الجنوبى الواقع بين نهرى دجلة والفرات ، وأدت الى انخفاض المنتجات الزراعية ، بسبب الالتصاق بسطح الارض والاخلال بتركيبه ، وليس من الممكن بالطبع تقدير هذا بالنقود ، وليس من الممكن كذلك تقدير الخسارة بسبب اتلاف التربة فى مناطق حوض التغذية ، ولا يجوز اهمال اى من هذين الامرين البتة .

١٦٨ ـ ان الآراء المذكورة اعلاه ، بالطبع ، مبنية على ما لدينا من تجارب بشأن تراكم الراسب الطينى قبل المشاريع الجديدة للسيطرة على مياه الفيضان . ويبين لنا تحليل ما يوجد فى نهر دجلة من محتويات طينية خلال مدة تزيد على سنة ، انه قد نقل (٦٠٪) من مجموع الرواسب الطينية بواسطة النهر فى الاشهر الثلاثة للفيضان ، ويعتقد ان اتمام مشروعى الثرثار والحبانية علاوة على سدى دوكان ودربندخان قد يكون حلا لهذه المشكلة .

١٦٩ ـ ولسوء الحظ ، ليس الامر كذلك . فقد بينت لنا التحاليل المنجزة اثناء اعلى فيضانات نهر دجلة ان ما لا يقل عن نصف مجموع الطين لا يتكون فى المناطق الجبلية المرتفعة ، وانما يتكون فى سفوح الجبال ثم يجرفها نهر العظيم . وقد ظهرت معلومات مفيدة عن مشكلة تكوين الرواسب الطينية ، وعن اهمية احداث الغابات بنتيجة اجراء تحاليل غابات الدولة فى المناطق المرتفعة الواقعة فى خطوط تقسيم المياه .

اراضى الغابات فى مناطق تغذية نهر دجلة ( )

النهر	مجموع مناطق خطوط تقسيم المياه فى العراق بالكيلو مترات المربعة .	النسبة المئوية لمناطق خطوط تقسيم المياه فى العراق .	اراضى الغابات الواقعة ضمن مناطق خطوط تقسيم المياه فى العراق كم ٢ .	النسبة المئوية لاراضى الغابات الواقعة ضمن مناطق خطوط تقسيم المياه فى العراق .
دجلة	٣٢٣٠	٪١٠	٢٫٧١٠	٨٤٫٥
الزاب الكبير	١٠٫٣٦٠	٪٥٤	٩٫٤٦٠	٩١٫٥
الزاب الصغير	٧٫٠٨٠	٪٠٦٨	٣٫٨٣٠	٥٤٫٥
نهر ديالى	٤٫١٤٠	٪٢٧	١٫٣٣٠	٣١٫٨
نهر العظيم	٥٫٧٤٠	٪١٠٠	٣٢٠	٤٤
المجمـــوع	٢٥٫٥٥٠ ( )	-	١٧٫٦٥٠ ( )	٦٠

١٧٠ - لا يوجد ادنى شك فى ان تشـــكيلات الطين تتركز فى المناطق الواقعة فى سفوح الجبال التى قطعت غاباتها ، والتى تزرع بصورة غير مثمرة ، وهذا من حسن الحظ . فالمناطق الجبلية المرتفعة هى غالبا ما تكون أجزاء من تركيا وسوريا وايران ، ومن المساحة البالغة (٢٦٧٫٠٠٠) كم ٢ من منطقة خط تقسيم المياه للفرات عند الرمادى و (١٦٦٫٠٠٠) كم٢ لنهر دجلة عند التقائه بنهر ديالى ، يوجد (١٦٢٫٠٠٠) كم٢ فى تركيا ، و (٧١٫٠٠٠) كم ٢ فى سوريا ، و (٧٠٫٠٠٠) كم ٢ فى ايران ، أى ما يبلغ (٣٠٣٫٠٠٠) كم٢ ، ويمثل هذا (٧٠٪) من مجموع مناطق خطوط تقسيم المياه . واذا كانت مشكلة قطع الاشجار والتعرية فى الجبال العالية مستعصية ، كما هي فى سفوح التلال ، فسيكون حل هذه المشكلة امرا صعبا جدا . ومع انه قد اصـــدرت قرارات فى مختلف المؤتمرات وتم عقد اتفاق بين العراق وتركيا بشأن استثمار مياه نهر دجلة ، ولم يتخذ اى اجراء فى هذا الشأن . ولم يعقد اتفاق مع ايران بالرغم من جهود العراق فى ذلك السبيل . وكذلك لم تجر اية مباحثات مع سوريا حول هـــذا الموضوع (وهذا اخطر بالنسبة للعراق بالنظر الى امكانيات سوريا فى استخدام مياه الفرات فى الجزيرة)

وبالرغم من ذلك ، فان تقرير المصرف الدولى قد جعل المباحثات مع سوريا وتركيا وايران ثالث التوصيات التى قدمها بشأن الرى والبزل[٦٩] • وينبغى المضى فى هذه المباحثات ولا مانع من تقديم شىء من التعويض الى اقطـــار المجاورة لغرض الوصول الى اتفاق •

١٧١ – ومن الواضح ، على أية حال ، انه من الضرورى تأسيس نظام جديد للغابات على التلال السفحية للعظيم وديالى ، ويوجد امام البرلمان الان قانون جديد لادارة الغابات ، غير ان مشروعات توسيع الخدمات الخاصة بالغابات والمحافظة على التربة تسير ببطء شديد • اذ ان الخطط المشروعة لا تزال فى مرحلتها الورقية • ولقد تشكلت لجنـــة من عدة دوائرة قد يكون باستطاعتها العمل على تحويل المخططات الى اعمال منسقة • وعلى كل ، فقد تمت بعض الدراسات فى مناطق احواض التغذية لتكون اساسا لادارة أحسن فى المستقبل ، غير ان المعلومات الخاصة بطبيعة البلاد وبانسياب المياه يجرى جمعها فى الهيئة الفنية الاولى فى وزارة الاعمار •

١٧٢ – من الصعب ان نتصور انه من الممكن اتخاذ اجراء فعال ، ما لم يجر دفع التعويض للقبائل التى تستعمل هذه الغابات • واذا اخذنا بعين الاعتبار الضرر الفادح المتسبب عن الترسبات ، فلا يوجـد أى سبب يمنع تقديم مثل هذا التعويض ، اما بشكل منح ، أو اراضى قابلة للرى ، منتجة للعلف او لتجهيزات العلف ، او اماكن جديدة توجد فيها المياه والابار •

١٧٣ – واذا تحقق ذلك ، فبالامـــكان فرض ضريبة على الماعز السائبة • وسيؤدى هذا على اقل تقدير الى ان يدرك صاحب الماعز التكاليف الباهظة غير مباشرة التى يتحملها المجتمع لقاء احتفاظه بالماعز ، الذى يملـكه دون ان يتحمل اية كلفة عنها[٧٠] • والمساحة المشمولة هى حوالى (٥٠٠٠) كيلو متر مربع ، ولا تستدعى الحـــاجة سوى اعادة تشجير قسم منها • اما الباقى فيمكن تحويله الى اراضى للرعى • وينبغى ان يناط باحـــد الخبراء الفنيين وضع سياسة على هذا الاساس الجـديد • ومن المؤكد انه ينبغى ان

يكون الهدف على هذا الاســـاس اكثر من (٥٠٠) كم من الغابات الجبلية المقدرة فى تقرير المستر جابمان سنة ١٩٤٩ • وبعد مضى شيء من الوقت ، عندما يبدو ان الاراضى المخصصة للتشجير قد تم احياؤها الى حد ما ، تبدأ التجارب بحذر ، وذلك بالسماح بالمرعى تحت المراقبة فى الغابات ، ولكن ينبغى القيام اولا بالـكثير من اعمال التعليم والارشاد • ان الغابات المعـــدة لعدة اغراض تتطلب انضباطا عظيما وروحا نامية نموا حسنا •

د ـ الامكانيات التجارية

١٧٤ ـ لقد توصل المستر جابمان الى اســـتنتاجات لا تبعث على التفاؤل فى دراسة كتبها بناء على طلب من السلطات العراقية لتقديم المشورة بشأن غرس اليوكالبتوس والحور (القوغ) على نطاق تجارى لغرض بيـــع الاخشاب ، وتجهيز مصانع الحرير والعجائن • ولهذه الاسباب فقد خفض جابمان هدفه الادنى من مستوى يقوم على أساس خفض استيراد الخشب الى اقل من نصف ذلك المستوى ، وعلى اســـاس الاحصائيات المباشرة للارباح الخاصة[٧١] ، ويتضمن ذلك فائدة مقدارها (٤٪) ، وهذه هى نفس الفائدة التى يجرى تقاضيها عند وضع الاحصـــائيات الخاصـــة بالمشاريع الصناعية عموما • لا يوجد ما يبرر القيام بالانتاج تبريرا تاما الا فى حالة انتاج منتجات معينة كأعمدة (القوغ) • ثم انه حتى فى حالة أسرع أنواع (القوغ) نموا ، تكو الفائدة الاقتصادية المباشـــرة الناجمة عن غرس الخشب المحلى (الذى يراد تحويله الى خشب منشور) امرا مشكوكا فيه ، ويقل مستوى الربح هذا فى حالة الاخشاب الجافة واللينة البطيئة النمو • وفى الحالة الاخيرة ، تحدث خسارة فعلية اذا ما نشرت الاخشاب لغرض بيعها فى سوق خشب الصناديق • اما بالنسبة للعجينة فقد انتهى المستر جابمان الى انه ، فيمـــا يتعلق بالعجائن الميكانيكية ، او الشبه كيماوية التى يمكن ان تنتـــج من الحور المزروع فى المناطق الشمالية من العراق ، ليستعمل فى مصانع الورق التى ستقام فى الشمال وفى المستقبل ستكون مادة الخشب للطن الواحد من العجينة (١٣٫٨٥٠ دينار)، وهذا يعنى (٤٣١ـ٥ دينار) للمتر المـكعب من الخشب المستدير عند

وصوله المعمل • واذا فرضنا ان تكاليف قطع الاخشاب وتقشيرها ونقلها الخ ••• تبلغ دينارين للمتر المكعب الواحد تبقى لدينا قيمة صافية تبلغ (٤٣١-٣ دينار) للمتر المكعب • واذا قارنا ذلك بتكاليف غرس وانتاج اشجار الحور البالغة (٥٣٤-١ دينار) للمتر المكعب ، يظهر لنا انه من المفيد غرس شجر الحور بعجينة الخشب • اما فيما يخص العجينة الكيميائية لصناعة الرايون ، فان سعر مادة الخشب للطن الواحد من العجينة سيبلغ (١٦) دينار ، ويعطينا هذا (٢٠٠-٣) دينار فقط للمتر المكعب الواحد من عجينة الخشب واصلا المعمل ، واذا خصمنا من ذلك (٢) دينار للمتر المكعب الواحد لتغطية نفقات قطع الخشب ونشره ونقله ، تكون القيمة الصافية (٢٠٠-١) دينار • وهذه القيمة اقل من تكاليف غرس وانتاج اشجار اليوكالبتوس التي تقدر بـ (٣٠٠-٢) دينار •ولذا ينبغي ان نستنتج انه لن يكون من المفيد زراعة اليوكالبتوس من حيث المبدأ لانتاج الكتل الخشبية للعجينة[٧٢] الذائبة ، ولا يشتمل هذا التقدير على الفائدة المدفوعة على رأس المال • ومن جهة اخرى ، يظهر ان زراعة اليوكالبتوس لانتاج الفحم الخشبي مفيد بشرط اسقاط الفائدة المدفوعة على رأس المال من التقدير • غير ان احصاء الفائدة المدفوعة على رأس المال المستثمر في الغابات هو امر معقد جدا ويتطلب حسابات طويلة لسد تكاليف الصيانة والدخل الناجم من المحصول الناتج عن تزبير لاشجار[٧٣] • ويبدو لنا بعد دراسة الموضوع بمنتهى العناية ، ان الحل العملي الوحيد هو اسقاط الفائدة المدفوعة على رأس المال ، مع اعتبار الربح الصافي الناتج من الغابات بمثابة الفائدة الناتجة من النقود المستثمرة •

١٧٥ - ولكن يظهر لنا من المعلومات والاحصائيات الموجودة لدى منظمة الغذاء والزراعة التابعة للامم المتحدة ان تقديرات المستر جابمان تنطوي على كثير من التشاؤم • وحتى في اسوأ الاحوال ، اي اذا استعمل الخشب المستعمل في الصناعة كله في العجينة ، ستكون نسبة الربح اعلى بكثير من تقدير المستر جابمان •• ويمكن زراعة اليوكالبتوس بصورة مربحة للعجائن الميكانيكية والكيميائية[٧٤] • ويقدر ان رطلا من العجينة الكيميائية الداخلة

فى انتاج خيوط الرايون يكلف (١٩٢) فلسا ويساوى الرطل (٢ر٤٥٣) غرام • وعلى هذا يكلف الطن المترى من العجينة الذائبة (٣ر٤٢)[٧٥] دينار • وبموجب المعلومات المتوفرة عن الكلفة من الوثائق للكلفة الموجودة فى المصانع الحديثة[٧٦] ، تمثل مادة الخشب حوالى (٥٠٪) من مجموع كلفة العجينة الذائبة او (٢١٪) للطن الواحد من العجينة المنتجة • وتستعمل اربعة امتار مكعبة من عجينة الخشب فى المصانع الحديثة لانتاج طن مترى واحد من العجينة الذائبة • ويساوى هذا (٢ر٥) دينار للمتر المكعب من عجينة خشب اليوكالبتوس عند وصوله المصنع • ويقابل هذا تقرير المستر جابمان بـ (٤ر٣) دينار • واذا ما خصمنا دينارين للنقل والقطع والنشر ، تتوصل الى (٢ر٣) دينار وليس الى (٤ر١) دينار ، وبذلك يكون انتاج اليوكالبتوس مفيدا لصاحب الغابة •

١٧٦ ـ وعلاوة على ما تقدم ، فان تقرير جابمان من الربح الناجم من غرس القوغ على افتراض ان الخشب الصناعى المنتج فى الغابات ينبغى ان يستعمل فى مصانع العجينة والورق • وليس من الصواب ان نفترض فى بلد يندر فيه الخشب ، كما هو شأن العراق ، ان لا تستعمل احسن انواع الحور فى صنع كتل الخشب الصالحة للنشر وخشب التلبيس اللذين لهما اسعار فى السوق اعلى من اسعار عجينة الخشب •

١٧٧ ـ وعلاوة على ما تقدم ينبغى ان نذكر ان الطلب على الخشب ومنتجات الورق يزداد زيادة سريعة بزيادة المدخولات الفردية ، ولا يمكننا ان نتوقع قيام ظروف اكثر ملائمة لغرض توسيع الغابات •

١٧٨ ـ وعلاوة على الربح الناجم من الغابات ، فان توفر عجينة الخشب المحلية سيكون امرا مفيدا للاقتصاد ، وسيحسن ذلك وضع ميزان المدفوعات تحسينا ملموسا ، ولو ان هذا ذو اهمية قليلة فى الوقت الحاضر • غير انه سيقلل من اعتماد العراق كليا على عوائد النفط • واذا تمت الموافقة على هذا الاقتراح ، فسيحدث تحسن فى ميزان المدفوعات يتراوح بين مليونين

وثلاثة ملايين دينار ، لانه لابد من الاستمرار على استيراد الانواع المبين من الورق (راجع الجدول ١٦)[٧٧] .

١٧٩ – ان الاعتبار الرئيسى فى اتخاذ قرار بشأن منهاج الغابات فى السهل الادنى المتكون من الرواسب النهرية هو امكانية ايجاد اعمال فى الريف . وبذلك يقل العمال العاطلون فى المواسم التى يقل فيها استخدام العمال دون الحاق ضرر دائم بالعمل الزراعى . وكما هو الحال فى منهاج الطرق والبزل ، فان القصد من هذا المشروع هو التوصل الى توازن افضل بين العمل فى الريف والعمل فى المدن ، والقصد من منهاج التصنيع هذا هو التقليل من طلب العمل فى المدن وتخفيف الضغط الواقع على مدخولات الفلاحين .

هـ – مشاريع الغابات كمنهاج للاعمال العامة فى الريف

١٨٠ – ان الفوائد الاجتماعية المتأتية من وضع منهاج واسع للغابات كثيرة . ويتطلب تأسيس غابة واحدة ما يتراوح بين (١٠٠ و ١٢٥) يوم عمل يقوم بها عامل واحد للهكتار الواحد . وتتطلب اعمال الصيانة من (٢٠ الى ٢٥) يوم عمل يقوم بها عامل واحد . ولذا سيكون بالامكان ايجاد عمل يتراوح بين ثلث ونصف دوام لرجل واحد بغرس هكتار ، او دوام كامل بصيانة اربعة هكتارات . ولما كان بالامكان ترتيب العمل بحيث لا يتعارض مع واجبات العامل الزراعية الاعتيادية ، فان الكلفة الاجتماعية ستكون بمثابة الاستغناء عن بعض المشاريع البديلة كالرى او البزل او انشاء الطرق . ويظهر ان هناك ما يزيد من العمال الذين يشتغلون اقل من دوام كامل فى موسم العمل للقيام بجميع هذه الامور[٧٨] . ويمكن ان يؤدى استعمال الوسائل الميكانيكية الى انخفاض الكلفة بالنسبة للافراد . ولكنها ستؤدى الى زيادة الكلفة الاجتماعية لان الالات الاجنبية ستستعمل بدلا من عمال عاطلين فى الوقت الحاضر . وسيكون هذا تبذيرا اجتماعيا خطيرا ، ما لم يكن مستحيلا من الناحية الفنية استبدال المعادن الثقيلة بالعمال (كالحراثة العميقة او مكائن البلدوزر) .

١٨١ - وتوجد فى كل من الكوت والعمارة (وهى الالوية الجنوبية ولعلها اشد المناطق احتياجا الى المشاريع العامة) مساحات واسعة من الاراضى الصالحة للزراعة التى تملكها الدولة وتبلغ هذه الاراضى(٦٢٫٥٠٠) و (٤٧٫٥٠٠) هكتار على التوالى • ولما كان غرس الاشجار سيكون وسيلة للقيام بالمشاريع العامة ، فانه يمكن على هذا الاساس تبرير منح الحماية الكافية او تقديم الاعانة المالية لانماء الاخشاب التى تزرع محليا • ثم ان اكثر التقديرات تشاؤما تذهب الى انه ليس من الضرورى ان تزيد هذه الحماية على (٢٠٪) • ومن مجموع الـ (١٠٠٫٠٠٠) مشارة أو (٢٥٫٠٠٠) هكتار المقترح غرسها يمكن حصر ما يتراوح بين (٣٠٫٠٠٠ الى ٤٠٫٠٠٠) مشارة فى هذه المناطق ، وسيعطينا هذا ما يتراوح بين (٧٥٫٠٠٠ الى ١٢٥٫٠٠٠) يوم عمل مباشرة خلال السنوات العشر المقبلة • وهناك بعض الشك ، فيما اذا كان بالامكان زراعة الانواع السريعة النمو من خشب الحور واليوكالبتوس فى المساحات ذات المستوى العالى من الماء ، لاسيما فى جنوب الكوت ، وينبغى ازالة هذه الشكوك قبل الشروع فى منهاج واسع النطاق من هذا القبيل •

١٨٢ - ويمكن ايجاد المزيد من العمل فى الجنوب باستعمال القصب كمادة خام لمصنع الورق الذى يراد انشاؤه فى البصرة[٩٧] • ولقد اوصى الخبير المعين من قبل مجلس الاعمار باستخدام العمال القرويين الى اقصى حد ممكن لقطع القصب ، وسيجرى قطع القصب بالطرق الميكانيكية على سبيل الاحتياط :

أ - لمنع أية محاولات لرفع تكاليف القصب بصورة تزيد على الحدود الاقتصادية •

ب - لزيادة تسليم القصب باستعمال الآلات الميكانيكية فى القطع ان دعت الحاجة الى ذلك فى مناطق الاهوار غير المأهولة بالسكان •

مشاكل الايدى العاملة

١٨٣ - من المحتمل ان يتأخر التقدم ، خلال السنوات القليلة المقبلة بسبب نقص الايدى العاملة الماهرة ، ولكن ينبغى سد هذا النقص بعد مضى

فترة قصيرة تتراوح بين ثلاث أو أربع سنوات • وقد وضع المستر جابمان مشروعا مفصلا لتدريب موظفى الغابات الفنيين •

«سيكون بالامكان توفير تدريب على مستوى جامعى خلال سنتين فى كلية أبى غريب الزراعية ، عندما يتم منهاج الابنية الجديدة ، وتتطلب التصاميم بناء كلية لتعلم شؤون الغابات ذات منهاج تدريبى مدته اربع سنوات ، على ان تستوعب عشر رجال كل سنة ، وسيسد هـــذا كافة الاحتياجات الفورية • ويوصى بالتدريب فى الجامعات الاجنبية على العلوم العالية فى شؤون الغابات بمعدل زمالتين دراسيتين فى السنة لموظفى الغابات الذين قضوا شيئا من الخدمة فى مديرية الغابات واظهروا مهارة فائقة • ولغرض تدريب موظفى الغابات من ذوى الدرجات الثانوية يوصى بتأسيس كلية مراقبى الغابات فى ابى غريب التى تكلف حوالى (٥٠٫٠٠٠) دينار ، ومدرستين لعمال الغابات ، واحدة فى اربيل والاخرى فى ابى غريب تكلف كل منها (٢٠٫٠٠٠) دينار ، وسيكون التدريب على مستوى حارس غابة ضروريـا فى المستقبل ، وينبغى ان يكون بشكل مناهج تدريبية قصيرة مدة كل منها ثلاثة اشهر فى المراكز المتنقلة فى الغابات لاعطاء دروس عملية اختصاصية فى مختلف المهارات التى يتطلبها عمال الغابات • ان البدء بهذه المناهج ينبغى ان يؤجل الى ان يتقدم منهاج تنميـــة الغابات تقدما أكثر ، والى ان يتوفر لدينا المزيد من الرجال المـــدربين فى الدرجات العالية فى الخدمة للعمل كمدرسين [٨٠] •

١٨٤ - ثم ان مشروع مستر جابمان الاقل طموحا تدريب الموظفين المذكورين ادناه :

حراس او مراقبى عمال فى الغابات	٣٠٠
مراقبو غابات	٦٠
مهندسو غابات	١٠
مدراء غابات	٢

ان تقصير مدة المنهاج ، من مدة العشرين سنـــة التى اقترحها المستر

جابمان الى مدة السنوات العشر المقترحة الان ، ستؤدى الى اجهاد كبير • ولكن ينبغى الايكون هذا مستحيلا ، لانه من الممكن تعين عدد أقل من الموظفين من دون ضرر •

١٨٥ – ان ادارة مشاريع الغابات ينبغى ان تعهد الى بعض المؤسسات ذات الانظمة القابلة للتغير كالشركات المحدودة المسؤولية مثلا • وتكون الادارة مسؤولية تجاه المجلس ، كما هى الحال فى مسؤولية المدراء ازاء حملة الاسهم • وهكذا يمكن ايجاد روح التنافس بما يعود بالفائدة على الادارة الاقتصادية النشيطة • ويجب ان يطلب الى هؤلاء استعمال اكبر عدد من العمال المحليين فى جميع الحالات التى يمكن فيها استخدام الايدى العاملة بدلا من رأس المال • يشترط ان لايؤثر ذلك تأثيرا سيئا على النتائج الفنية ، وينبغى ان تزداد أجورهم حسب النجاح الذى يحققونه فى ايجاد العمل بالنسبة للكلفة •

ملحق الفصل الخامس

المراجع ـ شؤون الغابات فى العراق

١ ـ الجدى • ايه « تقرير عن الزراعة الحور (القوغ) فى العراق » (١٩٥٣) •

٢ ـ على • انج • ام « احياء الاراضى والاسكان فى العراق » (١٩٥٣) •

٣ ـ يراون ان • بيه (الخشب) (١٩٤٧) •

٤ ـ شابمان جى • دبليو « الغابات وشؤون الغابات » فى العراق (١٩٤٩) •

٥ ـ منظمة الغذاء والزراعة التابعة للامم المتحدة « المواد الخام للمزيد من الورق » •

٦ ـ منظمة الغذاء والزراعة التابعة للامم المتحدة • الاهالى الذين يعملون فى انتاج الخشب واستغلال الارض •

٧ ـ منظمة الغذاء والزراعة التابعة للامم المتحدة « شجر اليوكالبتوس للزراعة » (١٩٥٥) •

٨ ـ منظمة الغذاء والزراعة التابعة للامم المتحدة « التقرير النهائى للمؤتمر اليوكالبتوس العالمى » (١٩٥٦) •

٩ ـ هملتن ايه • بى • اج « زيارة أخرى للباكستان » (امبير فورسترى ريفيوى المجلد ٣٦ العدد (١) ١٩٥٧ •

١٠ ـ هلى • دبليو • ايه « اقتصاديات شؤون الغابات » (١٩٣٠) •

١١ ـ لتـل • ايه • دى « خطـة للاعمـار الصناعى فى العراق » (١٩٥٦) •

١٢ ـ ميساينز • اى • ومارون • ار • ايه « تقرير الحـكومة العراق حول دراسة أولية للعجينة والورق » (١٩٥٣) •

١٣ ـ بتررينى • اى • « مبادى اقتصاديات الغابات » (١٩٥٣) •

١٤ ـ برايز • ال • دى • « تقرير للحكومة العراقية عن زراعة اليوكالبتوس » (١٩٥٣) •

الفصل السادس

المواصلات

١٨٦ ـ ان حركة النقل فى العراق تسير ، بصورة رئيسية ، على امتداد خط يسير من الشمال الى الجنوب ، من الموصل الى البصرة ، وهى ميناء العراق الوحيد • اما الخطوط الحديدية فلا تزيد على (١٫٦٠٠) كم الا قليلا ، وهى تربط هذين المركزين ، وتمر بالعاصمة ، مع امتدادات الى شمال سوريا وتركيا • ان وجود خط حديدى ضيق واحد يعرقل حركة النقل • ثم ان ¼ الـ (٨٫٠٠٠) كم من الطرق الصالحة للسيارات معبدة • اما الباقى فلا تزال ترابية ، وفى كثير من الاماكن تسير الطرق بمحاذات خط سكة الحديد • ثم ان حركة النقل النهرى مقيدة ، الا فى مسافات قصيرة ، لان الملاحة فى النهرين محدودة بالمراكب البحرية الصغيرة التى تعمل خلال نصف السنة فقط •

ولم تتمكن شبكة طرق المواصلات ، فى عدة وجوه ، من ربط مناطق كبيرة منتجة بمراكز التسويق • ان أجور النقل عالية جدا ، وتعرقل التصريف الفعال على حساب كافة المزارعين • ولم يتم حتى الآن ايجاد شبكة للنقل ، تستطيع بموجبها الخطوط الحديدية من الشمال الى الجنوب نقل الحمولات الكبيرة • وتستطيع بموجبها طرق السيارات ان تنقل الحمولات من داخل البلاد الى طرق السكك الحديدية •

١٨٧ ـ تبلغ كلفة منهاج مجلس الاعمار لتحسين المواصلات المقدم للورد سولتر (ـ/٧٤٫٢٠٠٫٠٠٠) دينار ، كان القسم الاكبر منها قد خصص للطريق الشمالى ـ الجنوبى من البصرة الى الموصل والطرق المؤدية الى السدود ، ومواقع الرى الرئيسية ، وانشاء وتنمية الخطوط الحديدية •

١٨٨ ـ ولقد أكد اللورد سولتر فى توصياته ، أولا ، على الاهمية

الكبرى لجعل منهاج المواصلات متمما لمنهاج التطور الزراعى • وقد اوصى ، ثانيا ، انه ينبغى اتخاذ الخطوات لمنع سيارات النقل الثقيلة جدا من استعمال الطرق منعا باتا • اما سيارات النقل المسموح بها ، فيجب ان تكون خاضعة للضرائب بصورة تتناسب مع الاستهلاك الذى تحدثه الطرق •

١٨٩ – وقد حذر اللورد سولتر ، ثالثا ، من التبذير فى منهاج بناء الطرق ، وأوصى بتخفيض اتساعات الطرق لتتناسب مع حركة المرور المنتظرة ، كما حذر من التبذير فى النفقات • وقد كان من رأيه تأجيل بناء الطرق فى الجنوب ، الى ان تصبح مشروعات السيطرة على الفيضانات فعالة ، لان هذه الطرق معرضة لاخطار الفيضان • وكما رأينا ، فقد تسبب عن فيضان عام ١٩٥٤ أضرار للطريق العام ، بلغت كلفتها (ـ/٣٠٠ر٠٠٠) دينار •

١٩٠ – وقد اوصى ، أخيرا ، ان النقود المتوفرة على هذا الشكل ينبغى استعمالها لتحسين الطرق الثانوية والفرعية ، وانشاء الجسور عليها كى يمكن مد طرق المواصلات الحديثة الى القرى ومناطق السكن ، وسيؤدى هذا الى فتح الاسواق أمام منتجات الفلاحين ، ولعله يساعد على الاخذ بالطرق والاساليب الصناعية الحديثة •

١٩١ – لقد زاد المنهاج المعدل ميزانية المواصلات الى ما مجموعه (١١٠ر٣) مليون دينار أى بزيادة (٤٨٪) • وقد كان الفرق الاساسى هو الزيادة من (١٠ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار الى (٢٨ر٦٠٠ر٠٠٠) دينار فى المبالغ المخصصة للطرق الاخرى • غير ان هذه الطرق « الاخرى » هى أيضا تتفرع من المراكز الحالية ، أو انها أجزاء من الطريق الشمالى – الجنوبى الرئيسى • ويمكننا الحصول على دلائل غير مباشرة للمشكلة من ميزانية السلطات المحلية ، لان من واجباتها الانفاق على الطرق ، باستثناء الطرق الرئيسية • ولقد زادت ميزانية طرق البلديات ، فبلغت ما يربو على ثلاثة أمثال ما كانت عليه سنة (١٩٥١) • وقد ارتفعت من (٣ر٦) مليون الى (١٦ر١) مليون دينار فى سنة ١٩٥٥ – ١٩٥٦ • وزادت النفقات لاعمار هذه الطرق من مليون دينار الى (٥ر٨) مليون دينار • وفى الوقت الذى يدل فيه هذا على حدوث

توسع كبير فى بناء الطرق المحلية ضمن البلديات نفسها ، ان هذه الارقام هى مجرد تقديرات ، وليست نفقات فعلية ، كما هى عرضة للتشكك • ثم ان ميزانيات المجالس الادارية المحلية فى الالوية لم تزد فى أى مكان الى ما يقرب من هذه النسبة • فقد قدرت فى سنة ١٩٥٥ بـ (٩ر٥) مليون دينار ، خصص منها (٦ر٤) مليون دينار للتعليم الابتدائى ، ولم يكن بناء الطرق الثانوية فى الريف قد بدأ • وليس هنـاك أى اقتراح يدعو الى قيام مجلس الاعمـار مباشرة أو غير مباشرة بتشجيع بناء الطرق فى الالوية • والمثال الذى تقدمه الهند ، حيث تمت الاستفادة من روح المبادرة المحلية عن طريق تقديم النقود والمواد لعـددٍ من مشاريع الاعمار الاجتماعى ومنهـا الطرق ، لم يتبع فى العراق بعد ، مع انه بالامكان مضاهاته بنتائج باهرة •

١٩٢ – ويجدر بنا ان نذكر حجتين اضافيتين ، الاولى هى ان العمل فى بناء طرق المواصلات مع البزل والتشجير ، قد يكون أهم المشروعات العامة التى توفر العمل للعمال الزراعين الذين لا يجدون العمل الـكافى فى بعض المواسم • والثانية ، ولعلها الاهم ، انه طريقة ناجحة لتحويل المال لمن هم بأشد الحاجة اليه[٨١] •

١٩٣ – وقد لفتت الانظار الى الحاجة لبنـــاء الجسور فى غير مراكز السكان الرئيسية لغرض فتح اسواق جديدة للمناطق الريفية • وقد عدلت التصاميم الاصلية ، وتم التعجيل فى بناء الجسور فى المناطق الريفية ، وينبغى ان يؤدى هذا الى تحسين طرق المواصلات فى المناطق الريفية •

١٩٤ – ان تعديل منهاج بناء الخطوط الحديدية يرمى الى مد خطين كاملين من الشمال الى الجنوب يجرى تشغيلهما بمد الخط الحديدى العريض الى معقل – البصرة • وفى الوقت الذى تبدو فيه هذه المشاريع مقبولة ، يلقى مثل هذا القبول اى تمديد اضافى لشبكة الخطوط الحديدية ، لاسيمـــا فى الشمال • ومن الصعب على الخطوط الحديدية فى البلدان المتخلفة اقتصاديا ان تسد تكاليف انشائها فورا • ولو ان المشورة التى قدمت للحكومة العراقية من قبل عدد من الخبراء قد طبقت فى الولايات المتحدة ، فان بناء سكة الحديـد

الغربية الباسيفيكية لم يكن ليتم لا بعد مضى وقت طويل حتى يتم التأكد من انها تدر ارباحا مباشرة • ولسوء الحظ ، فالطريقة المتبعة فى امريكا وغيرها ،والتى تنطوى على منح مؤسسات السكك الحديدية أراضى قرب الامتدادات المقترحة ، هى طريقة عميقة لتعويض مؤسسات السكك الحديدية عن الخسائر التى يحتمل ان تتعرض لهـا • وينبغى ان يكون التوسيع مبنيـا على اعتبـارات اقتصادية ، لاسيما فيما اذا كان باستطاعة سكة الحديد المحافظة على معداتها الثقيلة الثابتة ، وان تحصل على دخل كاف لتغطية نفقات تشغيلها • وقد يكون من المستحسن ، فى بعض الحالات ، مد الخطوط الحديدية ، ولو ان الشروط السابقة غير متوفرة •

١٩٥ – ولا يبقى الا ان نذكر مرة أخرى توصية اللورد سولتر التى تنص على تأسيس مجلس للمواصلات (يتألف من ممثلين عن جميع الوزارات المعنية) لغرض دراسة جميع مشاكل المواصلات ، وينبغى ان يضمن هذا المجلس ، ضمن أشياء أخرى ، القيام بتعديل مواصفات الطرق آخذا بعين الاعتبار كثافة المرور والنقل وتوفير ما يمكن توفيره من نفقات • ومن المهم ان تمنع سيارات النقل الثقيلة التى تتلف الطرق وتفرض الضرائب على الوسائط الاخرى للنقل بالنسبة لمقدار الضرر الذى تلحق بالطرق •

الفصل السابع

التصنيع

أ ـ حدود الانماء الصناعى

١٩٦ ـ ان جميع التقارير الخاصة بمشكلة الانماء الصناعى فى العراق تؤكد الاخطار الشديدة التى ينطوى عليها القيام بمنهاج التصنيع الاجبارى .

١٩٧ ـ ان بعثة المصرف الدولى[٨٢] قد اوصت بانشاء عدد من الصناعات ، غير انها اشترطت بذل كل عناية ممكنة كى لا تشجع المساعدات الحكومية الصناعات غير الكفؤة على حساب مستوى المعيشة فى البلاد . وليس هذا خطرا غير حقيقى . فالسوق المحدود لا يتيح الفرصة الا لمصنع أو مصنعين فى كل حقل . وعندما تكون طبقة المقاولين والمنظمين صغيرة ، هناك خطر شديد حدد فى الاحتكار أو زيادة الاسعار . وتوجد فى العراق بعض الصناعات التى تهدف الى تحقيق الانتاج المحدود بأرباح كبيرة للوحدة بدلا من الانتاج الكبير بأرباح قليلة .

وقد أكد الاستاذ ايفرسن[٨٣] ما يلى :

« لا بد ان يتبع العراق بمرور الزمن الطريق الذى سارت عليه البلدان الاخرى لبلوغ مرحلة صناعية متزايدة فى التنمية الاقتصادية . ولكن يظهر ان من مصلحة العراق ان لا تحدث هذه التنمية بالقوة والاكراه . وانما ينبغى تركيز الجهود لرفع مستوى فعالية الانتاج الزراعى . وللعراق فوائد نسبية كبيرة فى الانتاج الزراعى . بينما امكانيات ايجاد صناعات جديدة تستطيع منافسة المنتجين الاجانب على قدم المساواة ، هى امكانيات محدودة وبعيدة . وينبغى مواجهة التضخم بالتوفير وباتخاذ التدابير لزيادة البضائع القابلة للاستهلاك ، لسد الحاجة المتزايدة اليها بما فى ذلك استيراد المزيد من البضائع الاستهلاكية » .

وقد ذكر اللورد سولتر :[٨٤]

« ان بذل المال والجهود لغرض تنمية صناعات لا توجد فى العراق الخصائص الطبيعية لنجاحها ، ولا تستطيع منافسة المنتجات الاجنبية الا فى السوق المحلية المحمية حماية كمركية عالية ، سيكون تبذيرا وسيلحق ضررا بتقدم العراق ورفاهيته » .

وقد ذكرت مؤسسة ارثر دى لتل فى دراستها لتنمية الصناعة فى العراق ما يلى :[٨٥]

« أن التصنيع الجبرى ، بمساعدة الحماية الكمركية أو المعونة الحكومية ، قد يؤدى الى عدم الفعالية وضياع الموارد الاقتصادية . ولا نوصى بتأسيس أية صناعة ما لم نعتبر انها ستنتج بسعر أقل من كلفة البضائع الواردة من الخارج ، قبل فرض الرسم الكمركى عليها . اما فى المستقبل فقد يكون من المرغوب فيه تطبيق اختبار أبسط مما فى الوقت الحاضر . فهناك عدد من المشاريع الصناعية التى ينتظر ان تعود بالربح دون ان تكون بحاجة الى مساعدات اضافية . ومن الواضح ان من المرغوب فيه تأسيس مثل هذه الصناعات أولا » .

١٩٨ - لقد اتضح الان ان تأسيس صناعات لا ينتظر منها ان تصل مع مرور الزمن الى مستوى من الانتاج يعادل المستوى الذى يمكن تحقيقه من حرف بديلة ، سيكون امرا عديم الفائدة ولا مبرر له ، وسيحول فى النهاية دون بلوغ مستوى المعيشة الى اقصى حد ممكن . ولسوء الحظ ، فان التفكير بالمستوى الممكن فى الانتاج الزراعى ، أو من أية مهنة أخرى ، أمر معقد . ومن المستحيل ، بالطبع ، تخمين او تقدير هذا المستوى . ولكن من المؤكد ، على اية حال ، ان الكلفة النقدية النسبية الحالية لا تعبر عن الفوائد الطبيعية أو الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية . ولا يمكن تطبيقها على العراق لانه قطر متأخر من الناحية الاقتصادية وتكثر البطالة فيه . غير ان العراق فى وضع لا مثيل له ، اذ فيه مصادر وافرة من رؤوس الاموال والطاقة الرخيصة . ان العمل الصناعى يعود على البلاد بتوفير كبير ، وسيزداد الانتاج حتما نتيجة

لاستغلال رأس المال والقابليات الصناعية المختصة الى اقصى حد ، ان لم تكن هناك اسباب اخرى والقابليات الصناعية غير كافيـــة فى الوقت الحاضر ، لان الطلب عليهـا قليل ولا يكفى لاستثمارها[٨٦] • وليست التكاليف النقـدية ملائمة كثيرا لقياس الفوائد الحقيقية (الاجتماعية والاقتصادية) النسبية • وهكذا ، فان المنهاج الذى يدعو الى التقتير الذى اوصى به البروفسور ايفرسن وآخرون ، والذى يجعـل الانماء مقصورا على الصناعات التى تستطيع ان تقف على قدمها دون حماية كمركية ـ ان هذا المنهاج سيؤدى حتما الى عدم استغلال القوى الانتاجية المتوفرة استغلالا كاملا •

١٩٩ ـ اما الاسباب الاخرى ، كالنقص فى ادارة ذات المســـتوى العالى ، أو فى الموظفين الفنيين ،، فقد تبرر التحفظ فى تقديم الاقتراحات بشأن الانماء الصناعى • الا انه يمكن الحصول عموما على ادارة ذات مستوى عال ، وعلى قابليات الفنية عن طريق الاستفادة من الشركات الاجنبية ، بينما يجرى تدريب الموظفين العراقيين الملائمين فى خارج العراق وداخلـه • وحتى فى هذه الحالة ، فان توفر الادارة والموظفين الفنيين سيكون على نطاق محدود • ثم ان الافتقار الى العمال العراقيين الماهرين ـ وهذا ما يشير اليه البعض ـ يجب ان لا يكون سببا لتحديد التقدم الصناعى •

والتعليم والتدريب امران صعبان مرهقان • واذا لم يكن هنـاك طلب شديد على الايدى العاملة الماهرة ، فان الجهد الذى يبذل فى سبيل زيادتها عن طريق التقدم الثقافى وتسهيلات التدريب ، لن يؤدى الى استغلال المتوفر منها استغلالا كاملا • ان اتمام المعامل الجديدة وحده يؤكد الحاجة الملحة الى القيام بمشاريع واسعة للتدريب ، ولذا فهناك ما يستوجب التعجيل •

٢٠٠ ـ وهنـــاك سبب آخر يجعـل التكاليف والاســـعار النقدية غير كافية للدلالة على الفوائد الفنية والتكاليف الحقيقة النسبية هو ان توزيع الدخل بين الحضر والبدو غير عادل فى العراق ، شأنه فى هذا شأن كل الاقطار المتخلفة اقتصاديا • ولذا فان التكاليف النسبية لا تعبر عن الفوائد الطبيعية ، وانما تعكس انعدام التوازن فى توزيع الدخل والارض • ويمكننا ان نقول

ان الانتاج وتصدير المنتجات الزراعية يقـــدم على المســتوى التعيس لمعيشة الفلاحين • وهناك معضلة اخرى ، وهى ان الفلاحين لا يعملون فى ســوق يجرى فيه التنافس على العمال • ان دخل الفلاح هو دخل العائلة ، والفلاح مضطر الى اعالة أهله ، حتى ولو كان عمل بعض أفراد عائلته لا يأتى الا بالقليل من الانتاج والدخل او لا يأتى بشىء مطلقا •

٢٠١ ـ ان الاحصاء الصناعى ، الذى اجرى عام ١٩٥٤ ، يعطينـــا بعض الدلائل عن مســتوى الاجور النقـدية فى الريف ، ولو ان التباين فى الاجور يبلغ حدا يدعو المتدبر الى الشك فى صحة الاحصائيات • وقد ظهر من دراسة « نفقات العائلة » فى بغداد ، حيث يتقاضى الـكاسبون ما لا يزيد عن (٢٠) دينارا فى الشهر فى عام ١٩٥٤[٨٧] ، ان معدل المصروف الشهرى هو (١٩) دينارا • وافترض ان متوسط عدد الافراد فى كل عائلة يبلغ سبعة اشخاص • وهذه حقيقة ذات قيمة محدودة اذا اتخذت كدليل • الا انها مهمة اذا ما اتخذت كبرهان اضافى • ولا شك فى ان القليل من العمال فى بغداد كانوا يستخدمون بالاجور التى ذكرت فى الاحصاء ، ولـكن تلك هى نسبة الاجور التى ينبغى استعمالها اذا اردنا ان نعتمد على ميكانيكية السعر ، على انها الشىء الذى يعين الفائدة الطبيعية •

٢٠٢ ـ ان الاحصائيات الخاصة بحركات الاجور الحالية فى العراق قليلة ، ولـكن ليس هناك من شك فى ان الاجور فى المدن ، وعلى الاخص فى بغداد وفى مواقع أعمال البناء ، قد تحسنت الى درجة كبيرة • ومن الواضح ان معدل الاجور النقدية قـد بلغ مســتوى لا يقل عن (٥٠) دينارا الى (٧٥) دينارا فى السنة (انظر الجدول ١٧)[٨٨] •

٢٠٣ ـ وخلافا لمستوى الاجور فى المدن ، فان الدخل الاعتيادى للفلاح امر يرثى له ، ولم تجر اية زيادة عليه • وقد قدرت بعثة البنك الدولى ذلك الدخل كما يلى :[٨٩] •

« على الرغم من ان الزراعة هى من اكثر المهن اهمية ، فان دراستها من الصعوبة بمكان ، نظرا لشـــدة تباين احوالها ولعدم توفر المعلومات عنهـا •

ويمكننا التأمل فى المثال الافتراضى عن حالة الفلاح فى منطقة الرى ، حيث يكون الشعير المحصول الرئيسى ، باعتباره نموذجا تقريبيا لحالة الفلاح • ففى هذه المنطقة ـ حيث يقوم الفلاح بزرع (٢٥) دونما بالحاصلات الشتوية كل عام ـ يعتبر مستواه أعلى من المتوسط • ويتفاوت تقدير الغلال تفاوتا كبيرا حتى ولو لم نأخذ بنظر الاعتبار التفاوت السنوى الناجم بسبب تجهيز المياه • ويميل اصحاب الاراضى الى اعطاء تخمينات عالية (٥٠٠ كيلو غراما لكل دونم) ، لانهم يعتقدون بان الفلاحين يحجزون قسما من الحاصل كى يحصلو على حصة اكبر • وقد يكون ذلك صحيحا ، وقد يفسر ميل الفلاح الى اعطاء تخمين منخفض (٢٠٠ كيلو غراما مثلا) • وفيما عدا ذلك ، فان الاراضى تختلف اختلافا كبيرا من حيث نوعيتها • فالاراضى التى تروى بالمضخات هى اكثر انتاجا من غيرها • غير ان الفلاح يحصل على حصة اقل اذا ما اشتغل فى الاراضى التى تروى بالمضخات •

ان الغلة البالغة (٣٠٠) كغم التى تنتجها الاراضى المروية سيحا قد لا تقل عن المعدل بكثير • ويبلغ مجموع الحاصل من مساحة (٢٥) دونما (٧٫٥) طن • وقد يحصل الفلاح من هذه على حصته التى تبلغ (الخمسين) ، اى ثلاثة اطنان ، ويستبقى منها بذورا للعام القادم ويدفع منها اجرة لمن يساعده فى الدرس والحصاد ، ويتراوح مجموع ذلك من نصف طن الى طن آخر ، ويبقى لديه طنين ونصف الطن • وقد تكون عائلة الفلاح مؤلفة من خمسة او ستة اشخاص ، بما فيهم الفلاح نفسه ، وزوجته ، واطفاله ، وواحد او اثنان من اقربائه كوالديه او اخته غير المتزوجة •

ويكون الحد الادنى الذى يستبقى للغذاء حوالى طنا واحدا او اكثر من هذا بقليل • وعليه لا يبقى لدى الفلاح الا مايزيد قليلا عن طن واحد للبيع ، وقد يضطر الى الاحتفاظ بقسم من هذا المقدار لعلف حيواناته ، اذا لم نجد ما يكفيها من بقايا الزرع او غير ذلك من العلف الطبيعى •

ان السعر الذى يحصل عليه الفلاح من بيع حبوبه يكون عادة اقل بكثير من سعر الجملة السائد فى اسواق البصرة وبغداد • وبالرغم من ان نقل

الحبوب بطريق سكة الحديد رخيص جدا ، فان التكاليف الاخرى كالنقل المحلى والتعبئة بالاكياس والوزن والخزن كثيرة ... .

كما ويجب ايضا تنزيل ارباح التجار والرسوم الاخرى الخاصة بالاستهلاك . واخيرا ، فان الاعتمادات الموجودة لدى الفلاح تستنفذ عادة قبل موسم الحصاد ، الامر الذى يضطره الى طلب سلفة على مزروعاته قبل موعد حصدها . لقد كانت الاسعار عالية خلال سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ (تزيد على العشرين دينارا للطن الواحد) ، على ان معظم الفلاحين كانوا قد باعوا غلالهم مقدما باسعار تزيد على العشر دنانير ، مع العلم بان الاسعار المذكورة تعتبر اعتيادية بالنسبة للمواسم السابقة . وهكذا يتكون مجموع دخل الفلاح السنوى من عشرة دنانير للحاصلات الشتوية وعشرة دنانير اخرى للحاصلات الصيفية من السمسم .

ومجمل القول ان صافى الدخل النقدى للعائلة الفلاحية الواحدة قد يتراوح ما بين (٢٠ و ٢٥) دينارا . واذا ما اضفنا الى المبلغ المذكور قيمة الحاصلات المستهلكة فى الحقل على اساس اسعار المفرد السائدة فى بغداد وارتفاعها الكبير بالنسبة للاسعار الموجودة فى الريف ، فسوف ينجم عن ذلك دخل يتراوح مجموعه بين (٣٥ و ٤٠) دينارا لكافة افراد العائلة ، وربما كان نصف هذا المبلغ للعامل البالغ .

٢٠٤ - بيد ان هناك بونا شاسعا بين المدن والارياف لصالح المزارع ، وان هذا الفرق الذى يزداد باستمرار يرجع سببه الرئيسى الى ارتفاع التكاليف التى تحمل الفلاح على الهجرة . غير ان ذلك بعيد عن الواقع ، اذ ان الايرادات الحقيقية فى المدن اقل بكثير من الاجور بسبب وجود البطالة . ومهما يكن من أمر ، فان المعيشة فى الارياف تعتبر خارج نطاق الاقتصاد النقدى .

ان الفروق بين اسعار الجملة والمفرد لا تشجع الفلاح على بيع قسم كبير من حاصلاته . وان هذه الفروق الشاسعة تقلل كثيرا من امكانية توسيع

الاقتصاد النقدى • وعليه ، فان قيام الفلاح بانتاج غلاله ، حتى وان جرى هذا الانتاج دون كفاءة ، قد يعود عليه بالنفع اكثر مما لو باع محصوله لشراء ما يحتاج اليه •

ان تكاليف البضائع المصنوعة هى أعلى بكثير من كلفة المحاصيل الزراعية • ولا يمكن ، والحالة هذه ، تعديل الاوضاع الحالية الناجمة عن عدم توازن الدخلين الريفى والمدنى ، الا عن طريق توفر اعمال اخرى كافية •

٢٠٥ ـ ان هذه النظرية تعززها ، الى حد كبير ، حقيقة وجود بطالة بما فى ذلك بطالة موسمية وبطالة كلية بدرجة ملموسة فى الارياف والمدن • وكثيرا ما تكون البطالة هى النتيجة المباشرة الوحيدة لترك العمل فى الريف نظرا لعدم توفر العمل فى الصناعة • اما التكاليف الاجتماعية للعمل فهى ضئيلة جدا ، ويحتمل ان تكون فى حدود الصفر • واما بالنسبة للعراق ، فليس من الصواب ان يقال ان رأس المال الاضافى لا يمكن ان يتوفر خاصة ، وان احتياطى العراق من العملة الاجنبية هو فى ازدياد مستمر •

٢٠٦ ـ ان قلة توفر العملة فى الريف يرجع سببها الى طريقة الزراعة المعروفة باسم نير ونير والشائعة فى العراق (التى ورد تفاصيلها فى الملحق رقم ١)[٩٠] ، وهى تدل على ان النقص فى استخدام الايدى العاملة فى الزراعة يبلغ (٥٢٪) من مجموع مصادر الايدى العاملة • وتكون هذه النسبة المئوية أعلى بكثير فى بعض المناطق ، لا سيما فى مناطق الاهوار فى العمارة ، الامر الذى يحتم ايجاد أعمال أوسع للريفيين هناك حتى فى الفصول الباردة • ان تأثير هذه الامور على السياسة الزراعية واضحة جدا ولكنها اهملت كليا •

٢٠٧ ـ ان نسبة البطالة فى الارياف ليست معلومة ، نظرا لعدم وجود احصائيات منتظمة ، وعدم دراستها حتى فى الآونة الاخيرة • وقيل ان وزارة الشؤون الاجتماعية اذاعت اعلانا فى شهر كانون الاول ١٩٤٩ دعت[٩١] فيه العمال العاطلين للمبادرة الى تسجيل أسمائهم ، وعلى أثر ذلك تقدم (١٢،٠٠٠) شخص للتسجيل خلال (٢٤) ساعة ، كما تقدمت وجبة

أخرى فيما بعد عددها (٣٠٠ر٥) شخص لغرض التسجيل أيضا • ومنذ ذلك الحين ازدادت الاعمال فى المدن وعلى الاخص فى بغداد •

ان الهجرة من المناطق الريفية ازدادت زيادة كبيرة عقب هذا الاعلان ، ويبدو جليا من الانطباعات التى حصل عليها الخبراء ان معظم العمال لا يستطيعون الحصول على دخل يعادل مستوى الاجور المبين فى الاحصاء الصناعى ، ويرجع ذلك الى كثرة البطالة والاستخدام المؤقت ، والى تشغيل العمال بعدد محدود من الساعات •

٢٠٨ ـ ويبدو ان المستوى المعاشى فى الريف منخفض الى حد كبير لوجود تباين فى الطلب على العمال الريفيين والمدنيين نتيجة للعيوب الاساسية فى توسيع نظام توزيع الاراضى وغلته • ويلوح ان انجع الطرق لتصحيح الاوضاع هى القيام بتدابير مباشرة لاصلاح نظام الارض بدلا من اللجوء الى طريقة الحماية المصطنعة للصناعة ، أو الى طريق القيام بمشاريع عامة لزيادة الدخل النقدى ولزيادة الطلب على الايدى العاملة بغية رفع مستوى المعيشة للعمال •

٢٠٩ ـ ان كثرة البطالة فى المدن قد يكون لها أثر كبير فى دعم هذه النظرية ، وان أية تدابير لحماية الصناعة تؤدى الى تقوية الوضع المالى ، وزيادة التفاوت بين المدن والارياف ، وبالتالى الى زيادة المواد المصنوعة فى الوقت الذى لا يمكن فيه زيادة أسعار المواد الغذائية (ومن الملاحظ بان معظم أسعار الحاصلات الزراعية تحدد بموجب الاسعار العالمية نظرا لتصديرها الى الخارج) ، مع العلم بان مشكلة فقدان التوازن بين المدينة والريف ستزداد تعقيدا •

٢١٠ ـ ان هذا الرأى لا يأخذ بنظر الاعتبار ان القيام بجهود حثيثة للتصنيع (مع توسيع المشاريع العامة وبضمنها الغابات) بصورة مباشرة وغير مباشرة ، ستحتاج الى عدد كبير من العمال ، كما انها ستزيد من القوة الشرائية لدى الاهلين ، والاجور التى تدفع للعمال الريفيين ستؤدى بالتالى

الى زيادة الطلب على المحاصيل الزراعية وخاصة المحاصيل التى يحتاج اليها الاستهلاك المحلى •

ان بدلات الايجار والارباح والفوائد تبلغ ، فى الوقت الحاضر ، حوالى الـ (١٢٠) مليون دينار من مجموع الثروة غير النفطية البالغة (٢١٤) مليون دينار أو ما يعادل (٥٠٪) منها • وان الوضع فى الزراعة هو اسوأ من ذلك • وعليه ما لم يحصل نقص حقيقى فى الايدى العاملة وضغط على الاسعار ، أو بعبارة أخرى ، ما لم ترتفع الاجور الحقيقيـة فلا أمل هنـاك من حدوث تغيير فى أساليب الانتاج وزيادة القابلية الجسمية العامة للعمال التى تدهورت بسبب انخفاض مستوى المعيشة •

٢١١ ـ وقد يكون أسهل من الناحية الفنية معـالجة مشكلة توزيع الدخل واستثمار المواد بصورة متكافئة عن طريق فرض الضرائب ، والقيام باصلاح نظام الاراضى ، وباصلاح مالية مجلس الاعمار بصورة تساعد على استيفاء الرسوم عن مشاريع الرى والبزل • وعليه فان سياسة ايجاد مشاريع جديدة لاستثمار الاراضى (وهو الحل البديل المفضل فى الوقت الحاضر) لا يمكن ان يحل المشكلة حلا كاملا ولا بد من مرور بعض الوقت قبل وضع خطط أساسية جديدة وتنفيذها ، حتى ولو تم قبولها من حيث المبدأ •

والى ان يأتى ذلك الوقت ، فان المشورة لاصلاح الوضع الاقتصادى على الوجه الاكمـل لن تكون مجدية ، ولا يمكن ان تؤدى الى اسـتمرار الاتجاهات الحالية الخطرة التى تنطوى على زيادة البطالة بين سكان المدن • وعلى هذا يجب تخفيف وطأة البطالة ، ولو بصورة جزئية ، عن طريق القيام بمختلف المشاريع العامة ، أو على الاقل القيام بالخدمات الاجتماعية كانشاء المساكن مثلا •

٢١٢ ـ وبالنظر لمـا تقدم ، يجب ان نستنتج بان تقييـد سـياسة التصنيع لاسباب اقتصادية محضـة ليس له ما يبرره • واذا ما اريد زيادة رفاهية العراق زيادة كبيرة ، فلابد من وضع منهاج للتصنيع بالنظر لما ينطوى عليه من أهمية بالغة لتحقيق ذلك • وسيتطلب هذا حمايات كبيرة عن طريق

الاعانات المالية مع اتخاذ تدابير مباشرة[٩٢] لمنع الاستغلال ، وقلة الكفاءة ، بالاضافة الى تخصيص مبالغ كبيرة لمشاريع الغابات ، ولمشاريع اصلاح الاراضى ، وتحسين الرى ، وتوسيع الخدمات الزراعية ، وغيرها لغرض رفع مستوى الزراعة ، وزيادة الانتاج ، كما اوصينا بذلك فى غير هذا المكان • واذا استطاعت الصناعات التى ستنشأ بهذه الطريقة من تخفيف الفاقة الزراعية عن طريق ازدياد الطلب على المواد الخام المنتجة فى العراق ، فذلك سيكون مدعاة للخير كله • اما اذا تعذر تحقيق ذلك ، أو اذا لم يحقق ذلك النتيجة المرجوة كلها ، فان تخفيف الضرائب غير المباشرة التى تقع على عاتق الفلاحين ، سيكون من شأنه ازالة أثر الزيادة الحاصلة فى أسعار المصنوعات بسبب الحماية • واذا ما تقدمت المساعدات المالية لتنفيذ هذه السياسة ، فلن يكون هناك ما يدعو الى ارتفاع أسعار المواد الصناعية (المصنوعات) ، وفى الوقت نفسه ينبغى توسيع منهاج ايجاد الاعمال فى الريف بأقصى سرعة ممكنة •

٢١٣ ـ ان المنهاج الصناعى الموضوع من قبل ارثر دى ليتل والبالغة كلفته (٤٣) مليون دينار يتيح الفرصة لتشغيل (٣٥٫٠٠٠) عامل بصورة مباشرة ، وتشغيل (٢٥) ألف عامل آخر بصورة غير مباشرة ، فى الخمس أو الست سنوات القادمة • وان كل مرحلة من المراحل الاربعة للمنهاج « يجب ان تزيد عن ١٨ شهرا » ،[٩٣] مع العلم بان المنهاج المذكور محدود جدا ، كما انه يتعارض مع منهاج مجلس الاعمار الذى خصص له (٦٧) مليون دينار المقررة قبل تقديم تقرير (ارثر دى ليتل) •

٢١٤ ـ ان التدابير التى اوصى بها اللورد سولتر ، ووافقت عليها شركة ارثر دى ليتل ، تعمل على توفير الطاقة الكهربائية بأجور مناسبة ، وتقديم التسهيلات الاخرى من مشاريع ينبغى تنفيذها بالسرعة الممكنة ، على ان تتحمل الحكومة تكاليف تدريب العمال ، وعلى ان تزداد وسائل التدريب زيادة كبيرة •[٩٤]

٢١٥ ـ قد تكون هناك بعض الاسباب الفنية التى تحول دون

توسيع نطاق مشروع التصنيع عدا الآراء الاقتصادية العامة • ولـكن ينبغى القيام بدراسات عاجلة لتقرير ما اذا كان بالامكان توسيع نطاق التصنيع ، ان لم يكن التوسع مقتصرا على المشاريع ذات الارباح الآنية •

٢١٦ ـ ان هذه الدراسة يجب ان تتناول ، بوجه خاص ، الطرق التى يمكن بواسطتها التعجيل فى تنفيذ منهاج متوازن للاستثمار بغية توسيع السوق المحلى فى العراق •

ب ـ مساهمة الحـكومة فى التصنيع

٢١٧ ـ كثيرا ما أشير الى وجوب مساهمة رؤوس الاموال الفردية فى مشاريع الانماء الصناعى فى العراق[٩٥] • ومن المسلم به انه اذا ما اريد تحقيق الانماء الصناعى ، أو على الاقل تقدير ، اذا ما اريد القيام بانماء صناعى على نطاق واسع وبصورة عاجلة ، فلا بد من مساهمة الحـكومة فى ذلك ، خاصة وان طبقة المقاولين والاداريين التى تستطيع القيام بأعمال الاستثمار الانتاجى على نطاق واسع قد بدأت بالظهور الآن •

٢١٨ ـ وقد ذكر اللورد سولتر بهذا الصدد ما يأتى :[٩٦]

« ان من مصلحة العراق ان يوجه المصـرف الصناعى اهتمـاما أكثر لتشجيع المشاريع الصناعية الصغيرة بما فى ذلك الصناعات اليدوية بصورة عامة سواء منها الـكبيرة والصغيرة ، والتى يمكن ان تعتبر بمثـابة زيادة قيمـة للاقتصاد العراقى ، والتى تجابه بعض الصعوبات فى تحويل نفسها من الاموال الخاصة خلال فترة معينة من الزمن » •

ان الاسباب التى تدعو الى الاخذ بهذه الفكرة لا تبدو واضحة • وان تأييد مشاريع الصناعات اليدوية الصغيرة يجب ان تكون بسبب قابليتها العظيمة فى توفير العمل للايدى العاملة • ولـكن لا ينتظر ان تكون هذه الصناعات ذات مستوى عال فى الانتاج •

ونظرا لتوفر رؤوس الاموال الـكافية فى العراق (خلافا لما عليه الحالة فى الهند ، فان تشجيع الصناعات اليدوية التى لا تستطيع ان تساعد على رفع

مستوى المعيشة الى حد كبير ، هو أمر يتعارض مع أهداف الاعمار ، والرغبة في تجنب التضخم النقدى ، مع العلم ان انخفاض انتاج هذه الصناعات لابد وان يمنع أية زيادة سريعة فى وفرة البضائع الاستهلاكية •

ان المشاكل التى تجابهها الهند ، فى الوقت الحاضر ، يجب ان تكون بمثابة تحذير • وتزداد خطورة هذا التحذير بصورة خاصة فى الظروف التى تكون فيها الفوائد الناجمة عن هذه الصناعات قليلة •

٢١٩ ـ ان المشكلة الاساسية فى العراق ، كما هو الحال فى أغلب البلدان الآسيوية وبلدان امريكا الجنوبية وافريقيا ، ترجع الى سيطرة الروح التجارية على الاوساط الرأسمالية ، وميل الطبقات ، ذات الدخل المتوسط التى تتهيأ لها الفرص الى خزن المال والبضاعة • اما الطبقات ذات الدخل العالى التى تقطن المدن ، فتفضل استخدام رؤوس أموالها فى المضاربة بالاملاك والاراضى الموجودة فى المدن والريف املا فى الحصول على أرباح كبيرة •

٢٢٠ ـ تؤدى هذه الروح التجارية الطاغية الى الاخلال بالتوازن بين العرض والطلب بسبب المبالغة فى الدوافع الحقيقية للشراء أو البيع •

٢٢١ ـ وينشأ عن هذه الروح قيام محالفات أو تكتلات تهدف الى المحافظة على مستوى عال من الارباح يفوق ما هو عليه فى الاقطار المتقدمة • وان عدم وجود منظمات رسمية أو دفاتر رسمية يساعد على زيادة التهرب من الضرائب ، ويقلل من النفقات الادارية ، وان الارباح التجارية الناجمة عن امثال هذه الامور عالية جدا ، وانها تقلل من امكانية مساهمة رؤوس الاموال الفردية فى الصناعات التى تكون فيها نسبة الاخطار كبيرة ، أو التى تتطلب معرفة وجهدا كبيرا جدا ، لا يتناسب مع الربح المؤمل منها •

٢٢٢ ـ ان خزن الاوراق النقدية لا يعتبر أمرا صعبا • واذا كان بالامكان ايجاد مؤسسات للتسليف ، فان ذلك يمكن التغلب عليه بطريق منح القروض والتسليف • ولسوء الحظ ، فقد كان الناس يخشون من حدوث تضخم (ولعل هذا الخوف مفهوم وان كان لا مبرر له) • ولقد تأخر تأسيس مؤسسات التسليف التى كان الناس فى امس الحاجة اليها •

والمصارف نفسها لا تقوم باعطاء القروض الطويلة ، أو المتوسطة الاجل • ويبدو ان المشاريع الصناعية تلاقى الكثير من الصعوبات فى القروض التى تكون بمثابة راس مال لتشغيلها ، بينما يسهل عليها تحويل مشاريعها الى التجارة الدولية • وقد بحثنا هذه الامور فى أحد الفصول القادمة ، حيث اقترحنا طريقة يستطيع بمقتضاها أصحاب الاراضى وغيرهم من أفراد الطبقات الفنية من المساهمة فى التوسع الصناعى •

٢٢٣ ـ ان المساهمة الفردية فى الصناعة لا يمكن اعتبارها ناجحة على الوجه الاكمل ، ما لم يتم تنفيذ ما تقدم ، وما لم تنم روح المنافسة ، وتوسع الصناعة الى حد يساعد على تخفيض مستوى الارباح فى جو يسوده الانتاج المتزايد • وان النظريات المعتبرة سواء فى الولايات المتحدة أو فى أوربا الغربية يجب ان لا تطبق فى البلدان المتخلفة اقتصاديا ، التى لا تزال فيها طبقة أصحاب رؤوس الاموال والاداريين فى بدء تكونها •

٢٢٤ ـ ان النظرية القائلة بان كلفة تأسيس الصناعات بالنسبة للدولة أو لمجلس الاعمار ستكون أقل اذا قامت بها رؤوس الاموال الفردية هى نظرية خاطئة ، فان كلفة تأسيس صناعة ما ليست هى التكاليف المالية لتلك الصناعة ، وانما هى الكلفة الحقيقية لشراء المكائن وانشاء الابنية ، وليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بان التنظيم الذى تقوم به المصالح الخاصة هو أفضل من التنظيم الذى يقوم به الخبراء المستخدمون من قبل الحكومة • وان الفوائد الكبيرة التى تحصل عليها الشركات الفردية ستزيد من مشكلة توزيع الدخل ، ولا ينتظر القيام بأى علاج لهذه الحالة عن طريق اصلاح نظام الضرائب فى القريب العاجل • وعلى العكس من ذلك ، فان نجاح الصناعات (ويظهر من تقرير شركة ليتل على ان بالامكان الحصول على أرباح تتراوح ما بين الـ (١٠٪ ـ ٣٠٪) من رأس المال المستثمر دون حماية مع بقائها بحوزة الحكومة) ستؤدى الى زيادة رؤوس الاموال المستثمرة عن طريق عدم توزيع الارباح التى يمكن ان تستغل مجددا فى توسيع هذه الصناعات ، أو تستعمل لتمويل مشاريع صناعية جديدة •

٢٢٥ ـ وأهم مما تقدم ، الرأى القائل بان الصناعات الفردية ، أو تلك التى لا يتولى شؤون ادارتها مجلس حكومى (كالشركات المحدودة التى تملكها الدولة) ، تستطيع الاستفادة من المدراء والخبراء العراقيين الذين قد لا تستطيع الدولة الحصول على خدماتهم كما هو مبين فى الفقرة (١) مما يدعو الى قيام هيئات مشرفة .(٩٧)

ولا يوجد هناك أدنى سبب يحول دون تعرف هذه المرونة عن طريق اتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة فيما يتعلق فى هذه الصناعات بشرط توفر الدوائر التى تقوم بالاشراف اللازم بدلا من ان يعهد بادارة شؤونها الى مجالس ادارة حكومية .

ولعل من المفيد ان نقول بان توفر المزيد من المرونة دون توفر الاشراف المطلوب ينطوى على احتمالات كثيرة لسوء الاستعمال ، ففى مرحلة الاعمار التى يجتازها العراق الآن لا يمكن اعتبار هذا الموضوع من الامور التى يمكن اهمالها أو تجاهلها .

ج ـ المنهاج الصناعى

٢٢٦ ـ ان اتفاق كلمة الخبراء ، فيما يتعلق بشكل ومضمون منهاج التصنع فى العراق ، يعود الى ان الخطوط التى يمكن للصناعة فى العراق ان تتوسع بموجبها واضحة المعالم . ان أجور النقل ، وتوفر كميات احتياطية من الوقود الرخيص ، وتوفر بعض الموارد الاولية ، تقرر شكل منهاج الاعمار الصناعى .

٢٢٧ ـ ان منهاج شركة ليتل ، كما شاهدنا ، يؤمن تشغيل (٣٥٫٠٠٠) شخص بصورة مباشرة برأسمال قدره (٤٣) مليون دينارا ، بعد تقسيم المنهاج المذكور الى أربعة مراحل تستغرق ما لا يقل عن (١٨) شهرا كما مبين فى الجدول (٢٠) . وبالاضافة الى ما تقدم فان تقرير شركة ليتل يؤيد تأسيس صناعة للسكر من البنجر .

٢٢٨ ـ ادرجت التوصيات بصورة مفصلة فى الجدول (٢١) .

٢٢٩ ـ ستكون ملاحظاتنا مقتصرة على صناعات العجينة والورق والحرير الصناعي[٩٨] . كما وقد اخترنا هذه الصناعات لانها ذات علاقة بالغابات وتعتبر من المشاريع العامة ، التي يراد من ورائها رفع وزيادة استخدام الايدى العاملة ، وبالتالى رفع مستوى المعيشة فى المناطق الريفية ، وايجاد التوازن بين مستوى الدخل فى المدن والارياف .

الـــــورق

٢٣٠ ـ ليس باستطاعة الغابات فى العراق تجهيز كميات كافية من عجينة الخشب تسد حاجة صناعة الورق لفترة تقارب العشر سنوات . ولقد تبين فى الفقرة (١)[٩٩] على ان نماذج القصب من نوع (فراطايتس كومبونس) ، أحد أنواع القصب ، يكثر فى الاهوار قرب البصرة . ان النوع المذكور سيساعد على انتاج أنواع جيدة من الورق بعد مزجه مع قشور الرز التى تتوفر فى المنطقة المذكورة أيضا ، ومع فضلات الورق . وان القصب المذكور بالامكان نقله الى موقع العمل بسعر يقارب (٢٠٠ر٢) دينار للطن الواحد ، وبكميات كافية لسد حاجة معمل الورق ذى الطاقة الانتاجية البالغة (٦٠) طنا يوميا . وعليه يجب اتخاذ التدابير اللازمة لابقاء مساحة واسعة من القصب دون قطع ، بغية توفير البذور التى يتطلبها الاستمرار فى زراعة القصب .

٢٣١ ـ واستنادا الى ما جاء فى تقرير ليتل ، فان مجموع رأس المال المطلوب[١٠٠] لتأسيس مصنع ينتج (٤٥٠٠) طن مترى من الورق غير المقصور يبلغ (٧٨٦) الف دينار (ويضاف الى ذلك ٤٠ الف دينار لتوليد القوة الكهربائية اللازمة فيما بعد) . وان استثمار رأس المال فى أدوات قصر الورق أمر غير اقتصادى ، وعليه لابد من الاستمرار فى استيراد هذا النوع من الورق . الا ان المعمل يمكن ان ينتج ورقا غير مقصور من نوعية ممتازة بكلفة (٦٦ر٦) دينارا للطن الواحد (باستثناء الارباح) ، بالمقارنة مع كلفة (٩٠) دينار للطن المستورد الى البصرة . ونظرا للزيادة المتوقعة فى الطلب على الورق ، لابد من العمل على توسيع طاقة انتاج معمل الورق

(فمصانع السمنت مثلا تتطلب كمية متزايدة من أكياس السمنت) .

٢٣٢ – ان اقتراحات شركة ليتل تحتاج الى بعض الاضافات من عدة نواح . لقد بلغ استهلاك الورق ومشتقاته عام ١٩٥٤ أكثر من (١٣٫٠٠٠) طنا متريا . وتفيد شركة[١٠١] ليتل بتقديراتها على ان طلبات الورق سوف تبلغ حوالى الـ (٢٥٫٠٠٠) طن فى سنة ١٩٦٠ . وبالرغم من ذلك ، فانها توصى باقامة معمل صغير الحجم ينتج العجينة والورق (٣٫٦٠٠) طن من عجينة القصب بعد ان يضاف اليها قشور الرز والعجينة الكيمياوية المستوردة لينتج كمية مجموعها ٤٫٥٠٠ طنا من الورق أو بعبارة أخرى $^{1}/_{5}$ الكمية المقدر استهلاكها فى سنة ١٩٦٠ ، وثلث الكمية المستهلكة فعليا فى سنة (١٩٥٤) ، الامر الذى يجعلنا فى شك حول امكانية سير المعمل وفق الاسس الاقتصادية ، بدون فرض رسوم على استيراد هذه المادة من الخارج . والجدير بالذكر ان الانتاج المقترح هو أقل من المستوى الذى يعتبر عادة مناسبا للقيام بعملية من هذا النوع .

٢٣٣ – لقد اوصى تقرير آرثر دى ليتل[١٠٢] بخلط قشور الرز مع القصب لتحسين نوعية الناتج من الورق . ومع ان اضافة قشور الرز قد يكون أمرا مفيدا ، فان طريقة تحويلها الى عجينة تختلف اختلافا كليا عن طريق صنع عجينة القصب بصورة منفصلة عن القصب ، الامر الذى يؤدى الى زيادة فى المفردات الداخلة فى البضاعة ، وبالتالى الى زيادة الكلفة .

٢٣٤ – وهناك من يتساءل ما اذا كان استعمال قشور الرز أمرا ضروريا ، فقد ذكر تقرير شركة ليتل فى الصفحة (٢١٩) على ان بالامكان جمع ما بين الاربعة والخمسة أطنان يوميا ، أو حوالى (١٫٠٠٠) طن من فضلات الورق سنويا ، مضافا الى ذلك عجينة القصب والعجينة الكيمياوية المستوردة بنسبة تتراوح ما بين ١٠ الى ١٥٪ ليصبح انتاج الورق وفق التوصيات المقدمة بهذا الشأن .

الحرير الصناعى

٢٣٥ ـ ان قيمة ما يستورد من الحرير الصناعى ومشتقاته ازدادت ما بين سنة ١٩٥٠ و١٩٥٤ من (١½) مليون دينار الى ما يزيد على الخمس ملايين دينار • ومن المؤسف ان نرى خشب (القوغ) لم يكن بالامكان استعماله لصنع العجينة المدوسة المذابة لصناعة الحرير الصناعى ، كما ان خشب الفراكمايت لم تثبت صلاحيته بعد • ثم ان غابات العراق ، بالاضافة الى ما تقدم ، ليس باستطاعتها انتاج كمية كافية من العجينة للسنوات العشر القادمة • غير انه بالرغم من ذلك ، اشار تقرير شركة ليتل الى تأسيس معمل للحرير الصناعى يعتمد على العجينة المستوردة ، بعد ان قدر كلفة الغزول والخيوط الليفية المصنوعة محليا بأسعار تقل جزئيا عن تلك المستوردة (١٩٢ر٠ دينار للباون الواحد مقابل ٢٠٨ر٠ دينار) •

٢٣٦ ـ لقد تبين لنا على ان انتاج عجينة اليوكالبتوس ستكون مريحة على مرور الزمن ، وان تأسيس صناعة الحرير الصناعى سيشجع العناية بالغابات ، ويؤدى الى دراسات لمعرفة مدى ملائمة القصب لصنع العجينة • ولقد اوصت شركة ليتل فى تقريرها بتأسيس معمل لصناعة غزل ونسيج الحرير الصناعى ، ذى طاقة لنسج (٢٥) مليون مترا مربعا ، وغزل سبعة ملايين مترا مربعا سنويا ، على ان تؤسس فيما بعد صناعة كبس الحرير الاصطناعى • وستجد هذه الصناعة سوقا جاهزة بسبب وجود صناعة النسيج المتأسسة من قبل • ان صناعة الحرير الصناعى تلعب دورا رئيسيا فى برنامج شركة ليتل على اعتبارها سوقا لاستهلاك الكبريت والصودة الكاوية المحليين فى المستقبل • ولكنه ، حتى فى حالة القيام بمشروع الحرير الصناعى على انفراد ، فان الامكانيات تبدو جيدة ، لان سعر الصودا الكاوية المستورد يبلغ تقريبا نفس سعر البيع المقترح للصودا الكاوية المحلية ، وان نسبة كلفة الكبريت فى الكلفة النهائية للحرير الصناعى لا تتجاوز حوالى (٢ر٥) بالمائة •

ان صناعة الحرير ، ستكون صناعة مريحة وستؤدى الى تحسين ميزان المدفوعات الصناعية على المواد الخام المستوردة من الخارج • وبالاضافة الى

ما تقدم يحتمل ان تكون صناعة الكبريت فى مقدمة المنتجات الصناعية الاخرى المراد انتاجها محليا ، اذ ان استخلاص الكبريت يهدف الى استعمال الغاز الطبيعى من حقول النفط الذى يذهب عبثا فى الوقت الحاضر .

٢٣٧ - ان الطاقة الانتاجية الموصى بها تبلغ ما يزيد على ثلاثة امثال ما استهلك سنة ١٩٥٤ ، كما هو مبين فى الجدول (٢٢) .

٢٣٨ - يقول تقرير بعثة البنك الدولى للانشاء والتعمير على ان تقرير شركة ليتل لم يأخذ بعين الاعتبار عددا من الامكانيات ، اذ ان أعمالا كبيرة تتعلق بصناعة السمنت والجوت والاطارات ، بما فى ذلك مشاريع النسيج الاخرى ، بالامكان احياؤها فى العراق .

٢٣٩ - وترجع بعض أسباب هذا التقييد الى القضايا التى تم بحثها فى القسم الاول من هذا الفصل . اما الاسباب الاخرى فهى ترجع الى النظرة التشاؤمية التى وجهت الى امكانيات السوق فى العراق . وهذه بدورها يؤدى الى تحديد ما يستثمر من رؤوس الاموال فى المشاريع الانتاجية ، مما يبرر التشاؤم الذى ظهر فى البداية . ولكن لا يوجد ما يبرر مثل هذا التشاؤم على الاقل فى بلد يتوقع بكل تأكيد ان تزداد فى المستقبل عوائده من النفط الى ما يتراوح بين (١٢٥ و١٥٠) مليون دينارا فى السنة .

والمأمول انه بعد ان تتم الدراسات اللازمة ستزاد مخصصات مجلس الاعمار البالغة (٦٧) مليون دينارا زيادة كبيرة ، بدلا من تخفيضها كما اقترح ذلك تقرير ليتل .

ملحق الفصل السابع

الملاحظات الخاصة بنمو صناعة العجينة والورق والحرير الصناعى بما فى ذلك صناعات مجلس الاعمار الاخرى فى العراق

(١) ـ استعمال المواد الخام ومدى ملائمتها من الناحية التجارية لانتاج بعض المنتجات •

قبل التعليق على الاقتراحات الخاصة بانتاج العجينة ، والورق ، والحرير الصناعى فى العراق (كما هو مبين فى تقرير شركة آرثردى ليتل المبحوث عنه فى الفصل السابع) يجدر بنا بيان بعض الايضاحات الضرورية عن ملائمة بعض المواد الخام (الموجودة حاليا فى العراق والمواد الخام الاخرى التى يراد توفرها فيه خلال السنوات العشر المقبلة) من الناحية التجارية لانتاج بعض المنتجات •

ان المعلومات المبينة فى الجدول (١) ادناه ستساعد على معرفة كميات المواد الخام وكيفية استعمالها بعد الاخذ بنظر الاعتبار توسيع منهاج (الغابات) المقترح للعراق •

الجدول رقم (١)

صلاحية المواد الخام من الناحية التجارية لصنع بعض المنتجات •

نوع المادة الخام	الالواح الليفية								
	عجينة صناعية		عجينة الكيمياوية		عجينة وشبه الكيمياوية		الواح العجينة المذوبة	الواح عازلة	الواح من الخشب دقيقة
فراكمايتس	لا	نعم	يحتاج الى معلومات كثيرة اخرى ولكن على أية حال فان المنتوج سيكون قليلا •		تتطلب معلومات كثيرة اخرى (راجع الفقرة ١)(١٠٣)		لم اجر اية فحوص حتى الان •		
بوبيولوس	نعم	نعم	ليس من المتوقع حدوث صعوبات فنية غير ان المواد لم تتأيد صلاحيتها من الوجهة الاقتصادية •		نعم		نعم		
يوكاليبتوس كاملد رولنسيز	لا	نعم	نعم		مشكوك بها		نعم		

(١) القصـــب

تتوفر فى كل من منطقة العمارة والمنتفك والبصرة ، كميات كبيرة من المواد الخام التى تنمو فى مساحات شاسعة من الاهوار على شكل قصب من نوع (فاراكمايتس كومبونس) • ومهما يكن من امر ، فقد اختلفت الاراء حول الـكميات التى قد تتوفر فيه سنويا ، لصنع عجينة الورق • وعليه فقد اتخذت التدابير الضرورية للمحافظة على مساحة كافية من القصب المذكور ، وعدم قطعه لتأمين توفر هذه المادة الطبيعية • ثم ان اثر الخزانات ومشاريع الرى المقترحة فى المحافظة على ابقاء كميات وافية من القصب يجب ان يدرس بعناية تامة •

لقد ثبت صـــلاحية قصب (الفراكمايتس كومبونس) لانتاج عجينة الورق • ومن الممكن ان يصنع منها ورق من النوع المتوسط بصورة ناجحة وبالامكان صنع انواع من الورق تضـــاهى او تمتاز على القسم الاكبر مما استورده العراق من الورق بشرط مزج (الفراكمايتس كومبونس) بكميات ملائمة من عجينة الورق المستوردة •

فراكمايتس كوميونوس

ان قصب (فراكمايتس كوميونس) لا يمكن استعماله لانتاج العجينة الصناعية • ومع ان القصب المذكور قد يكون صالحا لصنع العجينة المذوبة ، فان الناتج فى هذه الحالة سيكون واطئا •

اما ما يختص بصنـع الالواح الليفية ، فان الموضوع يتطلب معـلومات اخرى لتحديد صلاحية القصب المذكور لانتاج الالواح العازلة ، او الواح الخشب المضغوط • اما صلاحيته لصنع الالواح المتكونة من اجزاء مضغوطة ، فلا يمكن ثبوتها الا بعد اجراء الفحوص التجريبية ، وقد ثبت ان هذا النوع من الخشب هو اصلح لصنع الواح الخشب المضغوط •

(٢) الخشـــب

لقد تضمن التقرير رقم (١) ادناه احتمال زراعة حوالى (١٦٫٠٠٠) هكتار من الارض بالخشب الصلب (خشب الحور القوغ واليوكاليبتوس) لمدة (١٠) سنوات لانتاج الخشب للاغراض التجارية[١٠٤] . ولو فرضنا بان حاصل الهكتار الواحد سنويا سيبلغ حوالى الـ (٢٠) مترا مكعبا ، فسوف تحصل لدينا من جراء ذلك كمية تقدر بحوالى الـ (٣٢٠٫٠٠٠) متر مكعبا من الخشب الجاف سنويا .

وان مثل هذه الكمية من الخشب ستسد حاجة الصناعات الكبيرة على منتجات الغابات .

أ ـ بوبيولوس نيكرا

لقد زرعت عدة انواع من هذا الخشب فى شمالى العراق ، من وقت طويل جدا ، ويستفاد ان هذه الانواع من الاخشاب التى تزرع بسهولة وتدر على اصحابها ربحا فى[١٠٥] الامور التالية :

الاعمدة واخشاب للبناء ، ومساند للصناديق ، وقشرة الخشب التى تستعمل لاغراض التعبئة ولا سيما لتعبئة التمور ، والشخاط ، والعجينة الصناعية ، والعجينة شبه الكيمياوية ، والالواح الليفية (لاعمال الالواح العازلة والواح الخشب المضغوطة) ، والالواح الخشبية المتكونة من اجزاء مضغوطة .

ب ـ اليوكاليبتوس كامالد ولولنسيز

يوصى (برايز) بوجوب زراعة اليوكاليبتوس فى جنوب العراق[١٠٦] ، اذ ان ما سينتجه الهكتار الواحد فى السنة يقدر بحوالى العشرين مترا مكعبا . وبسبب الوان اليوكاليبتوس الزاهية ، وقصر اليافه لم تثبت صلاحيته لصنع

العجينة الصناعية • ومن الجهة الاخرى ، فقد اظهرت التجارب التى اجراها (ليوين ولينكيول)[١٠٧] على اخشاب (اليوكاليبتوس كامالدولولنسيز) المزروعة فى اسرائيل على ان تكاليف طبخ هذا الخشب هى اقل (من ناحية كلفة الانتاج) من كلفة طبخ معظم انواع الخشب الصلب واللين المستعملة الان فى صناعة العجينة والورق •

وقد ذكر أيضا (راجع ص ١٣٩ الخاصة بزراعة اليوكاليبتوس من الدراسة رقم ١١ الخاصة بالغابات ومنتجات التى قامت بها منظمة الغذاء والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة) انه بالامكان الاستفادة من اشجار اليوكاليبتوس كامالدولولنسيز الماضى على غرسها عشر سنوات فى انتاج العجينة المذوبة • وعلى هذا فان المشروع القائم حاليا فى مراكش يتطلب استهلاك (٦٠٫٠٠٠) طن من الخشب سنويا لانتاج حوالى (١٢٫٠٠٠) طن من الحرير الصناعى •

وبالاضافة الى ما تقدم يمكن استخدام خشب اليوكاليبتوس كامالدولولنسيز بنجاح لانتاج المواد التالية •

قضبان السكة الحديدية ، والخشب المستعمل للاعمال الانشائية ، وللنجارة والاثاث ، والفحم الحجرى ، والواح الخشب المضغوط ، والواح الخشب المتكون من اجزاء مضغوطة •

(٢) ـ الورق

١ ـ الاستهلاك

يتضمن الجدول التالى الزيادة الكبيرة التى حصلت فى استهلاك الورق ومشتقاته خلال السبع سنوات الماضية :

الجدول رقم (٢)

استيرادات العراق من الورق ومشتقاته للمدة من سنة ٩٥٠ الى ٩٥٦

السنة	طن متري	الزيادات بالنسبة المئوية	
		سنويا	(سنة ١٩٥٠)
١٩٥٠	٥٤٣٤	–	–
١٩٥١	٥٤٨٦	–	١
١٩٥٢	٨٦١١	٥٧	٥٨
١٩٥٣	٩٥٥٨	١١	٧٦
١٩٥٤	١٣٢٩٦	٣٩	١٤٥
١٩٥٥	١٥٠٠٠	١١	١٧٦
١٩٥٦	٢٥٠٠٠	٦٦	٣٦٠

ان المعلومات المتوفرة حول استهلاكات سنتي ١٩٥٥ و١٩٥٦ قد تم الحصول عليها من الصفحة (٨) لتقرير جابمن[١٠٨] ويلاحظ ان الاستهلاكات الفعلية خلال سنة ١٩٥٦ كانت مساوية لمجموع الاستهلاك المتوقع لسنة ١٩٦٠ كما احتسبته شركة آرثر دى ليتل[١٠٩] .

٢ ـ مناهج الانتاج

توصى شركة آرثردى ليتل بتأسيس معمل الورق والصحيفة الورقية فى البصرة ، ينتج (٤٥٠٠) طن متري فى السنة ، على ان يستعمل هذا المعمل القصب المسمى علميا (قراكمايتس كومتيونيس) كمادة خام لانتاج (٣٤٠٠) طن متري من الصحيفة ، ويعتمد فى باقي انتاجه قشور الرز والصحيفة المستوردة . ان توصيات شركة ليتل تتوقف على القيام بدراسة اخرى للتأكد من توفر كمية ادناها (٩٠٠٠) طن متري من القصب اليابس سنويا بسعر يتراوح ما بين الدينارين والثلاثة دنانير للطن المتري الواحد .

وصفوة القول ، ان اقتراح شركة ليتل تقضى بانتاج كل من ورق الطبع

والكتابة ، وورق اللف من النوع الخفيف ، والمقوى (لعلب التمور والسيكاير) وورق التغليف من النوع الثقيل المستعمل من قبل باعة المفرد . كما وتهدف ايضا الى القيام بصبغ الورق الخاص بتغليف السمنت عن طريق منهاجهم الانتاجي المقترح .

الا انه اذا اخذنا بنظر الاعتبار معدل الاستهلاك الحالي ، والحد الادنى للانتاج الاقتصادي لمعمل من هذا القبيل ، فسيكون من المنطقي تأسيس معمل موحد للعجينة والورق بحجم اكبر ، وقادر على انتاج (١٥٠٠٠٠) طن من الورق ، او ما يزيد على ذلك سنويا . والجدير بالذكر ، ان هذا المعمل قد لا يستطيع صنع كافة انواع الورق المطلوب على اسس اقتصادية . وعلى هذا فمن المحتمل جدا ان لا ينتج هذا المعمل ورق الجرائد وورق التغليف واللف .

ومن الواضح ان الطاقة الانتاجية لقسم العجينة في هذا المعمل يجب ان تعتمد على كمية القصب الممكن توفيره بصورة دائمية سنويا وباسعار معقولة . وعلى ضوء المعلومات المتوفرة آنفا يجابه المرء ثلاث تقديرات مختلفة :ـ

أ ـ بين التقرير ، المرفوع من قبل شركة مارون اندميسين[١١] ، بشأن الدراسات التمهيدية ، التي قامت بها الشركة في سنة ١٩٥٣ ، وجود كميات من القصب المسمى علميا (فراكماتيسين كوميونيس) ، كافية لتجهيز معمل ورق ، ينتج كمية قدرها (٦٠) طنا (او ١٢٫٠٠٠ طن سنويا) او اكثر من ذلك . لقد قدرت الشركة بان كمية قدرها (٣٠٫٠٠٠) طنا من القصب الجاف سوف يحتاج اليها لتأمين الانتاج المقترح للمعمل ، وان كلفة القصب واصلا موقع المعمل يجب ان لا تزيد على الدينارين للطن الواحد .

ب ـ لقد بنت شركة ليتل تقديراتها على اساس توفر كمية لا تقل عن (٩٫٠٠٠) طن من القصب الجاف ، وان تقريرها يشير الى امكانية تسليم القصب الى موقع المعمل ، بسعر يتراوح بين الدينارين والثلاثة دنانير تقريبا للطن المتري الواحد . كما بينت الشركة المذكورة ايضا ضرورة القيام بدراسة مفصلة للتأكد من الكمية الحقيقية التي يمكن توفيرها سنويا .

جـ ـ افاد جابمان فى تقريره (يرجى مراجعة الصفحة ٩ مشروع لزراعة الغابات فى العراق) «بان مجموع انتاج الصحيفة فى المرحلة الاولى يتوقع ان يكون حوالى (٢٧٫٥٠٠) طن سنويا وهو يعادل (٥١٫٠٠٠) طن تقريبا من القصب الجاف • ومن المتوقع ان تكون مصادر القصب كافية لتلافى الاحتياطات بسهولة • ثم ان كميات القصب ستكون كافية حتى لو ضـوعف الانتاج فى المرحلة الثانية » •

ان دراسة مصادر القصب بصورة متقنة تدلنا الى عدد اطنان قصب الخام التى يمكن الاعتماد عليها سنويا •

٣ ـ النمو المتوقع

يجب مراعاة عدة مراحل عند القيام بتصميم مشـروع صناعة العجينة والورق فى العراق :ـ تنحصـر المرحلة الاولى بنصب معمـل موحد لصنع العجينة والورق كما مبين اعلاه ، على ان يعتمد انتـاج العجينة على القصب المسمى علميـا (فراكماتيس كوميرونوس) • اما انتاج الورق ، فيجب ان يعتمد على عجينة القصب المذكور ، بما فى ذلك العجينة الـكيمياوية المستوردة وفضلات الورق • ان الـكلفة المتوفرة لدينا حاليا للمعمل الموحد الذى ينتج (١٥٫٠٠٠) طنا من العجينة والورق تقدر بحوالى (٢١/٢) مليون دينار ، وفيما يتعلق بتكاليف الانتاج فقد نوه تقرير مارون اندميسين على ان الطن الواحد للاصناف المتوسطة للورق ، سيكلف حوالى (٦٢) دينارا خارجا من المعمل ، باستثناء الارباح (مقابل تقدير شركة ليتل البالغ ٦٠٠ـ٦٦ دينارا) ، مع العلم بان السعر الدارج للورق المستورد يبلغ (٩٠) دينارا واصلا البصرة •

ان كمية الانتاج المقترحة كافية لتغطية معظم ما يحتاجه العراق حاليـا من ورق الـكتابة ، وورق الجرائد ، وورق التغليف ، على ان يتم توسيع الطاقة الانتاجية للمعمل لتلافى ما قد يحدث من زيادة الطلب على هذه الاصناف، كما يجب دراسة العجينة الميكانيكية ، اى ذات النوع الواطىء ، وربما العجينة شبه الـكيمياوية ايضا ، من خشب الحور المزروع محليا ، لازالة او تخفيض

الحاجة (حاجة هذا المعمل على الاقل) الى العجينة المستوردة من الخارج .

ومن المراحل التطورية الاخرى التى توقعها المستر (جابمان) هى ان الزيادة فى استهلاك الورق تبرر تأسيس مصنع آخر لانتاج ورق الصحف ، وان خشب الحور يصلح لهذا الغرض ومع ذلك يجب النظر فى امكانية انتاج العجينة الصناعية بشكل لا يقتصر تجهيزها على انتاج الورق ، فحسب انما لغرض تجهيز العجينة الكيمياوية ، التى تصنع منها انواع اخرى من الورق ، ولانتاج العجينة القابلة للذوبان والتى ينتج منها الحرير الصناعى .

(ثالثا) ـ الحرير الصناعى

لقد ازدادت قيمة المستورد من الحرير الصناعى ومشتقاته بين عامى ١٩٥٠ ـ ٩٥٤ ، من (٥ر١) مليون دينار الى ما يزيد على خمسة ملايين دينار ، ولقد بلغت كمية المستوردات من الحرير الصناعى (استنادا الى تقرير آرثردى ليتل) (٥٠٠ر٧) طن ، منها (٩٣٠) طن (او ما يساوى ١٣٪) من خيوط الحرير الصناعى ، و (٤٩٩) طن (او ما يساوى ٥ر٦٪) من الياف الحرير الصناعى ، واكثر من (٦٠٠٠) طن (أو ما يساوى حوالى ٨٠٪) من الاقمشة المنسوجة ، ومن المتوقع حسب تخمينات هذا التقرير ان تبلغ المستوردات من الحرير الصناعى فى سنة ١٩٦٠ حوالى (٥٠٠ر١٦) طن .

لقد اوصى تقرير آرثردى ليتل بتأسيس مصنع تبلغ سعته الانتاجية الكلية (٥٠٠ر٤) طن ، منها (١٥٠ر٣) طن مترى (اى ٧٠٪) من خيوط الحرير الصناعى ، و (٣٥٠ر١) طن (اى ٣٠٪) من الياف الحرير الصناعى ، على اساس ان يتم هذا الانتاج من العجينة المستوردة . ثم ان ثلاثين بالمائة من انتاج المصنع سيستخدم لتجهيز مصانع النسيج المؤسسة سابقا ، و (٧٠٪) من الانتاج لتجهيز مصانع النسيج الاخرى التى اوصى التقرير بتأسيسها .

لقد اسس كثير من البلدان صناعة لانتاج كل من خيوط الحرير الصناعى ، والياف الحرير الصناعى ، بقابلية انتاجية يتراوح مجموعها بين (٠٠٠ر٤) طن و (٠٠٠ر٨) طن سنويا ومن الامثلة على هذه البلدان ، شيلى

وكولومبيا ومصـــر • وعليه فان الانتاج القليـــل لا يعتبر من الامور غـــير الاعتيادية •

ان المصنع المقترح يجب ان يستورد فى بادىء الامر كافة المواد الاولية من الخارج بضمن ذلك الصودا الكاوية والعجينة القابلة للذوبان وبيسولفات الكاربون • ومع ذلك فان الفكرة الاساسية تهدف الى خلق صناعة تستهلك المنتجات الكيميـاوية ، وتتماشى عملياتهـــا مع الصناعات الكيمياوية التى استعرضها واوصى بها تقرير المستشارين آرثردى ليتل •

ان الجدول رقم (٣) ادناه يتضمن ارقاما وصـــلاحيات عن الكميات الاستهلاكية المطلوبة لانتاج الحرير الصناعى من خشب الحور والصفصاف ، ولقد افترضنا (لاغراض المقارنة والحساب فقط) ان خشب ( ) وهو من خشب القوغ يصلح لان يكون مادة اولية صالحة للانتاج •

جدول رقم (٣)

الكميات الاستهلاكية اللازمة لانتاج الحرير الصناعى من

خشب الحور وخشب الصفصاف (يوكاليبتوس)

	القوغ	الصفصاف
سعة الانتاج بالامتار المكعبة	٤ر٥٠٠	
نسبة الانتاج من الخشب الجاف	٣٤(١١١)	
كمية الخشب الاستهلاكية بالطن المترى	١٣ر٢٠٠	١٣ر٢٠٠
كمية الخشب الاستهلاكية بالمتر المكعب	٢٨ر٠٠٠	١٧ر٦٠٠
المساحة المقتضية بالهكتار	١ر٤٠٠	٩٠٠

(رابعا) ـ الالواح الخشبية الليفية والواح الخشب المضغوط

ان صناعة الاخشاب فى العراق تعتمد ، الى درجة كبيرة جدا ، على ما يستورد من الخشب المنشور من البلدان الاسكندنافية والهند ، مما يستعمل للاغراض الانشائية ولصنع الاثاث • ولا توجد معامل كبيرة لنشر الخشب ،

كما لا يصنع خشب المعاكس او الخشب الصلب فى العراق • ومع ذلك ففى البلاد الان اكثر من (١٥٠) معملا لصنع الاثاث ، الى جانب مخازن تجارية كبيرة فى بغداد • ومن المتوقع ان يزداد عدد هذه المصانع والمخازن ، كلما ازداد انشاء الدور ، وارتفع مستوى الدخل (تقرير آرثردى ليتل ـ صفحة ٢٧٦) •

لقد ازداد الاقبال على استعمال الالواح الخشبية المضغوطة • ومن المعلوم ان بعض المؤسسات العراقية الخاصة قد اجرت تحريات حول امكان صنع الالواح الخشبية المضغوطة من القصب • واستنادا الى (جابمان) فقد بلغت كمية ما يستهلك سنويا من هذا النوع من الاخشاب حوالى (٣ر٦٠٠) طن • هذا من جهة ، ونظرا للتطورات والتقدم اللذين حصلا مؤخرا ، وخاصة فى اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ، هناك من جهة اخرى اسباب تدعو الى الاعتقاد بان تأسيس مصنع ذى سعة انتاجية صغيرة لانتاج الالواح الخشبية المضغوطة من خشب الحور ، الصفصاف او من القصب يعتبر من الامور التى تستأهل البحث والدراسة •

(خامسا) ـ الخلاصة

ان الوضع العام بشأن انتاج العجينة والورق والحرير الصناعى فى العراق يدعو الى التفاؤل الى حد كبير ، فاستهلاك الورق والمنتجات الورقية آخذ بالازدياد بمعدل سريع وان القصب ـ كمادة خام ـ متيسر كثيرا لانتاج عجينة الورق • وكذلك فقد ازداد استهلاك الحرير الصناعى ازديادا محسوسا خلال السنوات الخمس المنصرمة • وقد اوصى آرثردى ليتل بتأسيس مصنع لانتاج غزول الحرير الصناعى والياف الحرير الصناعى ، حتى وان كان ذلك على اساس استيراد العجينة من الخارج • اما بشأن المصادر المحلية لتجهيز المواد الخشبية الاولية لهذه الصناعات فقد وضعت الخطط لمواجهة حاجات البلاد المتوقعة فى المستقبل •

ومع ذلك ، فقبل ان نختتم البحث فى منهاج انتاج المواد الخشبية

الواسع ، الذى نقترح تطبيقه خلال السنوات العشر المقبلة ، نعتقد بانه لابد من اتخاذ الخطوات التالية ، بالاضافة الى الخطوات الاخرى ، وان يعاد النظر فى الموضوع على ضوء المعلومات التى يتم الوصول اليها حول :

١ ـ وضع تخمينات دقيقة لاحتياجات العراق الحالية من :

(أ) العجينة الميكانيكية (ب) العجينة الكيماوية (ج) العجينة القابلة للذوبان ووضع تخمينات بحاجات العراق من كل واحد من هذه الاصناف الثلاثة من العجينة خلال مدة عشر سنين مثلا .

٢ ـ اجراء دراسة لمنهاج الغابات العام :ـ فيما عدا ناحيتى زراعة الغابات ووقايتها ـ وذلك على أساس المساحات المناسبة اقتصاديا التى تخصص لذلك ، بغية تأسيس غابات متكاملة ، بعضها يخصص لانتاج أخشاب الحور (نظرا لملائمة هذا النوع لانتاج العجينة الميكانيكية وورق الصحف) ، وبعضها الآخر يخصص لانتاج خشب الصفصاف (نظرا لانه أكثر ملائمة لانتاج العجينة الكيماوية والعجينة القابلة للذوبان) .

الفصل الثامن

الخدمات الاجتماعية

(أ) التعليـــــــم

٢٤٠ ـ لا زالت نسبة الامية فى العراق عالية جدا ، ولا توجد بهذا الشأن أرقام دقيقة ، وخاصة فيما يتعلق بمناطق الارياف ، حيث النقص فى مؤسسات التربية والتعليم أكثر حدة منه فى مناطق المدن • فاستنادا الى الاحصاء الاخير (١٩٤٧) للسكان لا يوجد سوى (٤٠٧ر٥٠٠) من المتعلمين (أو ٨ر٥ بالمائة) من مجموع (٤ر٨) مليون نسمة ممن تتراوح أعمارهم بين الخمس سنوات فما فوق (وذلك باستثناء البدو الرحل الذين لابد ان تكون نسبة المتعلمين بينهم أقل من النسبة السالفة بكثير) • ويتبين من الاحصاء الصناعى ان (٢٢ر٨) ألف عامل من مجموع (٩٠ر٣) ألف من المستخدمين ، بالدرجة الرئيسية فى المدن ، هم غير متعلمين • اما فى مناطق الارياف ، وخاصة فى الجنوب ، فلا بد ان يكون الوضع اسوأ من هذا بكثير • وعليه ، فان أى منهاج اعمارى هادف الى التصنيع لابد ان يتطلب مجهودات جدية للتغلب على هذه العلة •

٢٤١ ـ ان الحكومة قد تفهمت أهمية هذه المشكلة تفهما كاملا ، منذ ان أخذت وارداتها بالازدياد ، فقامت بتوسيع حملتها التعليمية ، حيث ازداد مجموع الاعتمادات المالية المخصصة للتربية والتعليم فى الميزانية الاعتيادية[١١٢] البالغة (٦ر٢) مليون دينارا فى سنة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ (بعض هذه الاعتمادات كان منحا للسلطات المحلية) الى (٤ر٩) مليون دينار فى سنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ • ولقد ازداد عدد التلاميذ فى المدارس الابتدائية الحكومية زيادة محسوسة ، فبينما كان (١٧٥ر٠٠٠) تلميذ عام ٤٩ ـ ١٩٤٨ ، أصبح (٢٢٥ر٠٠٠) تلميذ فى سنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ • وزاد هذا العدد فأصبح (٢٩٥ر٠٠٠) تلميذ فى سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ • وكذلك فقد ازداد عدد

المدارس الابتدائية بين السنتين المذكورتين أعلاه من (٣٢٩ر١ الى ٥٧٩ر١) مدرسة • وارتفع عدد طلاب الدراسة المتوسطة (في نفس المدة) من (٩٠٠ر٢٩) الى (٥٠٠ر٤١) ، وزاد عدد المدارس المتوسطة من (١٢٥) الى (١٥٨) مدرسة •

٢٤٢ - وبالاضافة للنفقات التي ارصدتها الحكومة ، فقد اعتمد مجلس الاعمار في مناهجه الجديدة (١٧) مليون دينار للمؤسسات التعليمية ، منها (٨) ملايين دينار للمدارس الابتدائية ، و (٢) مليون دينار للجامعة العراقية ، و (١¼) مليون دينار للمدارس الفنية الصناعية • وهذا الاعتماد يفوق المبلغ الذي اوصت بعثة بنك الانشاء والتعمير الدولي بارصاده لهذا الغرض • ومع ذلك ، فقد ارتأت تلك البعثة في حينه تطبيق التعليم الابتدائي الاجباري ، ان جانب منهاج واسع لتعليم البالغين ، ولم يجر لحد الآن تطبيق أي من هاتين التوصيتين • هذا من جهة ، ونرى من الجهة الاخرى انه من المناسب جدا ان تجري تهيئة عامة الناس تهيئة أولية في شؤون التطور الزراعي والصناعي والصحي المقبل • وتحقيقا لهذا الغرض ، يجب ان تضاف الى منهاج الدراسة الابتدائية جملة مواضيع ، مثل البستنة الاولية ، وتربية الحيوانات الداجنة الصغيرة (كالدجاج والارانب) ، ومبادىء الفيزياء والفسلجة للانسان والحيوان ، والصحة ومبادىء الميكانيك وادامة وصيانة الدراجات الهوائية والمحركات البسيطة ومبادىء الكهرباء وما شاكلها •

٢٤٣ - ويجب ان لا يغرب عن البال - عند تقرير ملائمة المنهاج التربوي - ان هناك (٤٧٠ر١٠٠٠) نسمة ممن تتراوح أعمارهم بين (٥-١٩) سنة في العراق • وان أقل من نصف عدد السكان فقط اعدت لهم مرافق التربية والتعليم ، حتى بعد التوسع الاخير في المدارس • وأكثر من ذلك ، فان الارقام الاحصائية المتوفرة تشير الى وجود خسارة كبيرة في التلاميذ الذين يتركون المدارس بعد السنة الاولى من التحاقهم بها •

٢٤٤ - ان المشاكل التي تواجه التعليم العالي لا تقل حدة عن المشاكل الاخرى • فلقد طلبت الحكومة الى (السير دافيدكير) ان يضع

تقريرا عن تنظيم الدراسات العليا ، وخاصة حول تأسيس جامعة بغداد • ان التعليم الذى يجرى تطبيقه ـ ولا سيما التعليم الفنى بما فى ذلك التعليم الزراعى ـ متباين فى نوعيته • والسبب الذى يعيق تقدم هذا النوع من التعليم يرجع الى عدم احترام المهن اليدوية والفنية التى تتطلب صرف جهود بدنية • وبعكس ذلك ، فان نظرة الاحترام الى المهن الادبية والحرة التى تحتل منزلة أعلى فى ميدان التعليم قد عززه النفوذ البريطانى فى السابق • لقد وضعت بعثة البنك الدولى عددا من المقترحات الهامة ، حيث شددت البعثة فى جميع تلك المقترحات على أهمية الحاجة الى التعليم الفنى الرصين • ومع ذلك فمن الضرورى القيام بكثير من الاعمال ،[١١٣] وخاصة فى النواحى الفنيـــة •

٢٤٥ ـ لقد جرت ثمة محاولات لتنشيط رغبة الجماعات ، وخاصة تلك التى توطنت حديثا على الاراضى الاميرية الصرفة فى تثقيف نفسها بنفسها ، ولقد كانت احدى بعثات اليونسكو التى غادرت البلاد مؤخرا نشيطة فى هذا الميدان •

٢٤٦ ـ وأخيرا وليس آخرا ، فان مجلس الاعمار ووزارة المعارف تقومان بتمويل عدد كبير من الطلاب الذين يدرسون فى الخارج • غير ان اختيار اولئك الطلاب ، والترتيبات الخاصة بدراستهم فى الخارج ، كانت قد انتقدت من قبل اللورد سولتر ، الذى اوصى بان تقوم وزارة المعارف باتخاذ الاجراءات لاصلاح نظام البعثات ، بالاضافة الى توفر مؤسسات الدراسة العليا فى العراق تدريجيا ، وتدريب عدد أكبر من الطلاب داخل البلاد ، حيث ان هذا التدريب العالى يعتبر من الامور الحيوية الملحة بالنظر للحاجة المتزايدة الى الاداريين والفنيين من الشباب •

٢٤٧ ـ وبالرغم من التقدم الكبير الذى تحقق للآن ، يبدو ان ثمة اجراءات فعالة أخرى لا زالت مطلوبة بالنسبة لكافة هذه الامور • وليس من شك فى ان النقص فى عدد الفنيين والاداريين من مستوى عال يعتبر من العقبات الرئيسية فى سبيل تطور العراق واعماره • وانه من

الضرورى العمل بنصيحة اللورد سولتر حول مشاكل التربية والتعليم • ثم ان تزايد عدد العمال أخذ يعمل على خلق البطالة ، بينما تعرقلت حركة الاعمار السريعة بسبب النقص فى عدد الفنيين ، وعدم التوازن هذا من جملة الاسباب الاكيدة التى تحدث اضطرابا أساسيا واضح المعالم •

٢٤٨ – وحالما يتم القيام بهذه الاصلاحات ، يصبح من المناسب بعدئذ البحث فيما اذا كان لزيادة الاعتمادات المخصصة للاغراض التربوية ما يبررها أم لا • هذا ولا شك ان زيادة هذه الاعتمادات سيكون لها ما يبررها • ولكن سيكون من الخطأ ارجاء نفقات أخرى لهذا السبب وقبل التحقق أولا بان ما يصرف سيكون لتحقيق أحسن الاغراض والاهداف الممكنة ، وبانجع الطرق •

(ب) الصحة

٢٤٩ – ان الانتاج الواطىء ، والفقر المدقع فى البلاد ، وخاصة فى بعض الاقاليم الريفية لهما صلة ببعض الامراض الخطيرة التى تقوض الجسم ، وتقلل من حيويته وفعاليته ، وتقلص مدى الحياة • ومن أهم هذه الامراض الملاريا ، والبلهارزيا ، والدودة الوحيدة ، كما توجد أمراض أخرى منها التيفوس والتيفوئيد وداء الكلب والجدرى والخناق ومرض الكزاز والامراض الباطنية الاخرى •

٢٥٠ – ان الاحصائيات المتوفرة عن الاصابات بالملاريا والامراض الاخرى ، باستثناء مرض التراخوما ، لا تعطى الا شواهد ضئيلة حول فعالية أو عدم فعالية الاجراءات الوقائية التى اتخذت بشأنها ، اذ ان زيادة أو نقصان الاصابات المرضية لا تشير الى عدد أو تعداد الاصابات بقدر ما تشير الى عدد المصابين •

٢٥١ – ان نفقات الحكومة للاغراض الصحية ازدادت من (١٫٣) مليون دينار (سنة ١٩٤٩) الى (٤٫١) مليون دينار فى سنة ١٩٥٥ – ١٩٥٦ • وبالاضافة لذلك فقد أخذ مجلس الاعمار على عاتقه تمويل القسم الاهم من النفقات الرئيسية المطلوبة ، فيما عدا مبلغ المليونى دينار التى خصصت لحملة

مكافحة الملاريا ، ثم اعتماد مبلغ قدره (٢ر١٤) مليون دينار فى منهاج السنوات الست لانشاء المستشفيات ، ومعامل تعقيم الحليب ، ولاعادة بناء المجازر • ثم خصص مليون دينار الى جانب هذا المبلغ لغرض تحسين مياه الشرب •

٢٥٢ ـ هذه ولا شك اعتمادات كبيرة • ومع ذلك فان تخصيص دينار واحد لكل فرد فى الحساب الجارى ، وثلاثة دنانير لكل فرد فى النفقات الرئيسية لن تحقق شيئا ملموسا ، ما لم تتخذ خطوات أساسية وجذرية من الناحية الوقائية •

٢٥٣ ـ فمن الممكن مكافحة الدودة الوحيدة بتوزيع الاحذية ومكافحة البلهارزيا والملاريا بتصميم وادارة مشاريع الرى بصورة دقيقة • وبدون ذلك فان الزيادة المؤسفة فى الاصابة بهذه الامراض ، حسبما ورد فى تقرير اللورد سولتر ، قد تكرر بسهولة •

٢٥٤ ـ وأخيرا ، فلابد من التطرق الى التركيز على الطب الوقائى فى بغداد وحواليها فقط دون غيرها من المدن • فقد أصبحت هذه الحقيقة الآن كثيرة التردد على الالسن • والنتيجة التى تمخضت عنها هى اسوأ بكثير من المزايا المتوقعة منها ، خاصة وان هذه الخطة قد صاحبها تحسن فى القوة الشرائية فى العاصمة وفى المدن الرئيسية ، كما صاحبتها زيادة فى مختلف الامور والمرافق المشوقة للحياة فيها • ان اعادة اعمار القرى وتحسين أحوال الاقاليم ، وبذل الجهود المخلصة لانشاء دور للموظفين الصحيين لا يزال يعتبر الطريق الوحيد لمكافحة تركيز الوسائل الطبية على بغداد •

٢٥٥ ـ ان مقارنة عدد الاطباء بالنسبة لعدد النفوس ، وقدرت (٧ر١) طبيبا فى العراق لكل (١٠٫٠٠٠) نسمة[١١٤] بـ (١ر١٣) طبيبا لمثل هذا العدد فى الولايات المتحدة الامريكية[١١٥] و (٨ر١٠) حتى فى اليونان[١١٦] ، يبين بوضوح مدى الشوط الذى يجب ان يقطعه الطب فى العراق •

(ج) الاسكان

٢٥٦ ـ لم يؤكد اللورد سولتر على موضوع من الموضوعات قدر

ما أكد على موضوع الاسكان ، كما لم يكن موفقا فى أمر قدر توفقه فى التوصيات التى قدمها بهذا الشأن • فمشاريع الاسكان التى ارصدت لها ميزانية مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٥ ستة ملايين دينار فقط لم تلعب سوى دور ضئيل فى الحركة العمرانية ، بينما ارصد للاسكان فى الميزانية الجديدة ما لا يقل عن (٢٤ر١) مليون دينار • وهذه الزيادة التى تبلغ أربعة أضعاف الرصيد السابق تعتبر أعلى زيادة بالنسبة لاعتمادات أى باب من أبواب الصرف الاخرى فى الميزانية • ولقد عهد الى مؤسسة ذات اختصاص ، هى مؤسسة دوكسيادس ، بوضع منهاج تفصيلى واسع للاسكان يشتمل على مشاريع للاسكان فى بغداد ، ومنهاج تفصيلى واسع للاسكان فى مناطق الارياف • ومن شأن المناهج اسكان (١٢٥ر٠٠٠) عائلة من ضمنها (١١٠ر٠٠٠) عائلة تسكن فى القرى حاليا ، كما يوضح ذلك الجدول (٢٣) •

٢٥٧ - ان مجموع الدور المزمع بناؤها يتراوح بين (٤٠ر٠٠٠ الى ٦٠ر٠٠٠) • وهذا المنهاج ، وان كان لا يكفى لحل مشكلة السكن المتأزمة والمستعصلة بدرجة مخيفة ، الا انه يقطع شوطا فى سبيل توزيع المنافع على ميادين أكثر من ذى قبل • وذلك بتهيأة فرص للعمل من جهة ، وبتوزيع المنافع المتحصلة من عوائد النفط فى مناطق أوسع من جهة أخرى •

٢٥٨ - وبهذا الصدد نذكر ان النوايا والاتجاهات لاعادة اعمار القرى القديمة والبدء بتطبيق سياسة التوطن والاسكان ، بدلا من ترك قسم كبير من السكان الزراعيين فى حالة أشبه ما تكون بالبداوة (اذ يتوجب عليهم النقل من دار لاخرى وانشاء أكواخ جديدة لهم سنويا) ، تعتبر من أكثر الطرق فعالية فى سبيل احداث تبدلات أساسية وجذرية فى البلاد •

الفصل التاسع

المالية العامة وتعبئة الموارد

أ ـ مقـــــدمة

٢٥٩ ـ يعالج هذا الفصل مشكلة تعبئة الموارد المالية ، عدا عوائد النفط ، للاغراض الاعمارية • وهذه المشكلة ليست عويصة • فالعراق لم ينجح بعد فى انفاق جميع عوائد النفط • ومع ذلك ، تعتبر هـذه المشكلة مهمة ، لان كثيرا من الافراد فى العراق وفى بلدان أخرى يعلقون أهمية كبرى على الفعـاليات الخاصـة وعلى مسـألة اللا مركـزية فى السـيطرة الاقتصادية • ولن تتحقق هـذه اللامركزية الا بالقـدرة على تعبئـة الموارد الخاصة • ومن جملة الاسباب التى تؤدى الى مشاركة الافراد والشركات الخاصة بحركة التطور الصناعى هى ان الاشخاص الذين لا تتوفر جهودهم فى خدمة هذه الحركة فى ظل المركزية الاقتصادية ، تكون خدماتهم متوفرة ومفيدة فى ظل اللامركزية •

٢٦٠ ـ وهناك سبب آخر • فيما لم يتوافر قسم من الدخل القومى المتزايد عن طريق انفاق عوائد النفط لغرض استثمارات رئيسية جديدة ، فليس من الممكن المباشرة بتحقيق نمو ذاتى • ومن جهة أخرى ، فان الشك فى استمرار تدفق عوائد النفط ، ونمو الشعور بان تكاليف الادارة والصيانة تتجمع وتكثر ، بينما قد لا تزيد عوائد النفط أكثر مما هى عليه ، سيجعل مجلس الاعمار والحكومة يميلان شيئا فشيئا الى عدم الارتباط بالتزامات جريئة[١١٧] • ومع ذلك ، فان هـذا النمو والتزايد قـد يصابان بالتوقف والتراجع الى الوراء اذا انعدمت السياسة القومية الجريئة • والحقيقة ، فان من المتوقع ان تنـدثر كافة عوائد النفط فى بحـر من نمو عـدد السكان والاستهلاك معا •

ب ـ المالية العامة وتوزيع الدخل

٢٦١ ـ ان المالية العامة فى العراق تعكس بكل وضوح عدم التوازن والتوافق والانسجام فى الاقتصاد العراقى • فهناك ، من الجهة اولى ، تزايد عظيم فى عوائد النفط ، نتيجة للتوسع المضطرد فى الانتاج ، وفى تحسن حصة العراق من تلك العوائد ، بصورة مستمرة وخاصة منذ عام ١٩٥٢ • وهناك ، من الجهة الاخرى ، مجموعة ضخمة من العوائد شبه الثابتة تتأتى من مختلف فروع الكيان الاقتصادى • والزيادات الحاصلة من مختلف المصادر ان هى الا نتائج مباشرة لنشاط وفعالية صناعة النفط • ان العناصر التى تتركب منها العوائد النفطية تكشف عن نظام ضرائبى يعتبر من أكثر الانظمة تأخرا واضطرابا •

٢٦٢ ـ ان معظم الميزانيات العامة المختلفة[١١٨] قد ازدادت بسبب ازدياد عدد عوائد النفط (باستثناء ميزانية البلديات)[١١٩] من (٣٨) مليون دينار فى عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ الى حوالى (١٢٠) مليون دينار فى عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ (كما هو موضح فى الجدول ٢٤) ، أى بتوسع يزيد على (٣٠٠) بالمائة • فلقد ازدادت الواردات الاعتيادية الحكومية باستثناء عوائد النفط بحوالى (٥ر٧) مليون دينارا فقط ، أو من (٤ر٢٥) مليون دينار ، الى (٩ر٣١) مليون دينار • وهذه الزيادة حصلت من مصدر واحد فقط هو الرسوم الكمركية التى ازدادت من (٧ر٧) مليون دينار فى عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ الى (٩ر١٥) مليون دينار فى عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ ، أى بزيادة قدرها (٨ر٨) مليون دينار • بينما هبطت العوائد المتحصلة من الضرائب المباشرة والضرائب المفروضة على المحاصيل الزراعية ، وهاتان تشكلان حوالى (٣٠) بالمائة من الايرادات ، قبل ان تبدأ عوائد النفط بالزيادة (أنظر الجدول ٢٥) •

٢٦٣ ـ وعليه ، فاذا استثنينا ايرادات النفط ، نرى ان نسبة عوائد الضرائب المباشرة الى مجموع الواردات قد انخفضت من (٨ر١٥) بالمائة فى عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ الى (٢ر٩) بالمائة فى عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ • وان

التبدلات التى طرأت على البنود الرئيسية لباب الايرادات لم تؤثر على تزايد صفة التأخر فى النظام الضرائبى .

٢٦٤ ـ وواضح ان الحكومة قد اغتنمت فرصة زيادة عوائد النفط لتقليص الضرائب المباشرة المفروضة على الدخل . وواضح الآن كذلك ، كما سبق ان رأينا ،[١٢٠] ان الاراضى الزراعية والدخل الزراعى قد تحرر من الضرائب المباشرة ، كما ان عددا كبيرا من الدخول الضخمة المتجمعة لدى التجار قد هربت من الضرائب . ويبدو ، استنادا الى الاحصائيات الخاصة بالدخل القومى ، ان أكثر من نصف مجموع هذا الدخل القومى يذهب الى حساب اقلية من الشعب . ومع كل ذلك ، فان من مجموع دخل قومى قدره[١٢١] (٢ر٢١٤) مليون دينارا (باستثناء موارد النفط) ، لا يدفع بصفة ضرائب مباشرة سوى (٣) ملايين دينارا (أو أقل من ٥ر١ بالمائة) . ومن هذه الارقام يستدل بوضوح على وجود احتياطى ضخم من القوة الاستثمارية المالية التى يمكن تعبئتها اما بواسطة سندات التوفير أو بواسطة الضرائب .

٢٦٥ ـ لقد قدمنا فى الفصل الرابع من هذا التقرير اقتراحات بشأن اعادة تنظيم نظام الضرائب على الاراضى والدخول الزراعية ، واعادة تنظيم الضرائب على الزيادات الحاصلة فى القيم المادية الناشئة عن تجهيزات مياه الرى الجديدة . ولا نرى ما يدعو الى اعادة ذكر تلك الاقتراحات . ومع ذلك ، فمن الواضح بان اصلاح نظام الضرائب يجب ان يشمل أيضا الدخول الكرى فى المدن .

٢٦٦ ـ لقد انخفضت الضرائب غير المباشرة المفروضة على الاراضى ومنتجاتها التى تباع فى الاسواق . وعليه فان جزء من هذا الانخفاض يرجع الى التغييرات التى طرأت على طرق الانتاج . وسبب الجزء الآخر من هذا الانخفاض ترجع الى اعفاء المنتجات الحيوانية الغالية الثمن ـ كاللحوم والاسماك ـ من الضرائب عندما تستهلك هذه المنتجات فى العراق . ومما يلفت النظر ، ان الضرائب المفروضة على الحبوب (وعلى التمور) لم يطرأ

عليها أى تغيير • اما الرسوم الكمركية المفروضة على الاموال المستوردة فلم ترتفع نتيجة لزيادة كمية البضائع المستوردة كما كان متوقعا • فلقد ازدادت المستوردات من (٤٥ر٥) مليون دينار الى (٩٧ر٢) مليون دينار • بينما لم تزد واردات الدولة على هذه المستوردات الا بصورة نسبية • ومع ذلك ، فان استيراد المواد الكمالية ارتفع بسرعة أكثر من المواد الاخرى • وقد بلغ هذا الارتفاع بالنسبة لبعض الاصناف عشرة أضعاف • وكذلك فقد اجريت تخفيضات فى الرسوم الكمركية المفروضة على المواد الاستهلاكية الرئيسية ، كالشاى والسكر ، انما الذى يلاحظ ، بوجه أساسى ، هو ان صفة التأخر التى يتصف بها نظام الضرائب بقيت دون ان يصيبها أى تغيير • فحتى فى مجال الضرائب المفروضة على الاموال المستوردة كان من الممكن تخفيف هذا التقهقر بفرض رسوم كمركية على بعض المستوردات غير الاساسية ، أو بيع اجازات استيراد المواد الكمالية بالمزاد العلنى •

٢٦٧ ـ ان عدم تنظيم طريقة جباية الضرائب غير المباشرة ، وخاصة رسوم الاستهلاك وضريبة الاراضى ، اللتين سبق ان تطرقت اليهما بعثة البنك الدولى[١٢٢] كانت أيضا موضع اهتمام وملاحظة • وهذه الحقيقة تضيف دليلا آخرا على عدم التوازن فى نظام الضرائب وكيفية فرضها •

٢٦٨ ـ هذا ومن السهل ان نفهم علة تردد الحكومة فى اصلاح نظامها المالى • فما الذى يحدو المرء ان يفرض قرارات معينة حول فكرة ما استحكمت فى حين ان الاهمية العملية الآنية لتلك الفكرة ليست واضحة لاحد ؟ ولقد استحكم هذا الشعور بعدم وجود الضرورة الملحة للاصلاح المالى بسبب ان الحكومة ومجلس الاعمار لم يستطع كلاهما انفاق جميع الايرادات المتوفرة لديهما •

٢٦٩ ـ ومع ذلك فان حل مشكلة تحقيق العدالة فى توزيع عبء الضريبة ، وايجاد نوع من العلاقة الوثقى بين زيادة الدخل القومى وزيادة

ايرادات الحكومة ، تعتبر من الاهمية بمكان اذا ما اريد تلافي وقوع نتائج خطيرة .

٢٧٠ - ان الارتفاع في الدخل القومي يجب ان يجعل من السهل على أي بلد من البلاد ان ترتبط بالتزامات جديدة . اما في العراق ، فلا توجد ثمة رابطة بين ارتفاع الدخل القومي - في غير ايرادات النفط - وبين القدرة على الالتزام بالقيام بانجازات جديدة . ونحن لا نستطيع ان نفترض بان انعدام الضرائب على الدخول الكبيرة يؤدي بدوره الى عدم توافر الاموال الخاصة التي تستخدم للاستثمارات الانتاجية . ففي بلدان اوربا وامريكا يتمخض عن خفض عبء الضريبة زيادة اوتوماتيكية في رؤوس أموال التوفير (وخاصة التوفير في أموال الشركات) ، التي يمكن الاستفادة منها استفادة فعالة بسبب وجود مؤسسات مالية منظمة تنظيما جيدا . الا ان الامر يختلف في الاقطار المتخلفة ، كالعراق مثلا ، فان السوق المالية أو المؤسسات المصرفية ، كما سنرى ، غير قادرة على تجميع رؤوس أموال التوفير ، كما انها غير قادرة على تشغيل هذه الاموال (فيما لو توافرت فعلا) في الجهات الاخرى التي تمس الحاجة اليها أكثر من غيرها . ان مجال استثمار الاموال بصورة مشتركة (مساهمة) محدود النطاق جدا ، ان كان هناك ثمة مجال من هذا النوع ، وفي الوقت الذي توجد فيه امكانيات توفيرية فردية كبيرة ، نجد ان التوفير الفعلي ضئيل للغاية ، وان أصحاب الاموال يميلون الى استغلالها في العقارات والمضاربة في الاراضي . وان هذه المضاربة ، على أحسن تقدير ، ليست في مصلحة الاعمار والتطور الاقتصادي ، بل قد تكون مضرة كل الضرر . ثم ان العادات والتقاليد في الاستهلاك المفرط تميل الى تحويل الدخول المتزايدة الى نفقات لا تضيف شيئا في القابليات والقوى الانتاجية القومية .

٢٧١ - فاذا لم يجر ، على الاقل ، تعبئة قسم من الدخل القومي المتزايد عن طريق نظام الضرائب وفي توسيعات استثمارية أخرى ، فمن الصعب جدا الحيلولة دون حصول تقلص في الاستثمار في الاجل الطويل . وبالاضافة الى ما تقدم ، فان مجلس الاعمار ، كما سبق ان رأينا ، لا يستوفي

من المنتفعين المباشرين أى شىء عن الخدمات التى يقدمها لهم • وبهذا تصبح حتى نفقات الادامة عبئا على عوائد النفط • وكلما تزايدت نفقات الادامة والصيانة ونفقات التشغيل والادارة ـ كنفقات المستشفيات والمدارس ـ عدا نفقات بعض المشاريع الانتاجية الاخرى ـ كلما ترتب على ذلك • ضرورة الحد من طاقة مجلس الاعمار على النهوض باعباء المشاريع الجديدة • وهكذا فان فقدان الرابطة والصلة والتجاوب بين الدخل القومى وواردات الميزانية قد يؤدى بدوره الى تبنى مناهج استثمارية أضعف بكثير مما يمكن تحقيقه •

٢٧٢ ـ أضف الى ذلك ، ان عدم المساواة الشديد فى توزيع الدخل ، الذى يعود فى بعض أسبابه الى الطريقة الحالية فى توزيع الاراضى ، وفى بعض أسبابه الاخرى الى تركز رؤوس أموال التجارة فى أيادى قليلة نسبيا ، أصبح عدم المساواة هذا أكثر حدة • ان الثروة الجديدة للبلاد ـ بدلا من ان تعمل على تقليص عدم المساواة أخذت تزيد منها ، بالرغم من ان مستويات الاجور فى مناطق المدن قد تحسنت ، بل ان التخلف فى مناطق الارياف أصبح ملحوظا بصورة أكثر وضوحا • ولابد ان هذا الامر سيؤدى الى الهجرة الى المدن كيفما اتفق ، بالرغم من ان الهجرة لا تحل مشكلة البطالة الجزئية ، وعلى الرغم من قيام مجتمعات ريفية مزدهرة نتيجة لفعاليات مجلس الاعمار •

٢٧٣ ـ والواقع ان السياسة المالية ، كما سبق ان اشارت اليها بعثة بنك الاعمار الدولى ، ستخلق حالات جديدة من عدم المساواة بين الذين ينتفعون من مناطق الاستيطان الجديدة الذين يرفع مستواهم فجأة الى اليسر والغنى النسبيين ، وبين سائر المجتمعات الريفية الاخرى • وان فرض ضريبة أو رسم مناسب على الانتفاع من الرى والمنازل فى مناطقهم يخفف كثيرا من عدم المساواة هذه ، ويمكن مجلس الاعمار فى نفس الوقت من الاسراع فى فعالياته وتوسيع نطاقها ، وما دامت اضخم مناهج الرى المقترح تطبيقها وتنفيذها لن يؤدى الا الى توطين جزء ضئيل من السكان ، فان مسألة

فرض الرسوم على المنتفعين من مناهج الرى هذه لن تخلو من اهمية سياسية واقتصادية كبيرة •

٢٧٤ ـ وكذلك فان الثروات التى نتجت عن عوائد النفط لم تقلل من أهمية حل مشكلة توزيع الدخل بصورة عادلة • ولو ان ضرورة الاسراع فى هذا الحل قد تقلصت فى الواقع بسبب الفعاليات الاقتصادية والعمرانية التى ولدتها تلك العوائد • ان عوائد النفط قد مكنت الحكومة من تأجيل الاضطلاع بمهمة تعبئة مصادر الثروة الداخلية وهذا التأجيل ـ اذا ما نظر اليه بمنظار بعيد ـ قد يؤدى الى الاضرار بالكيان الاقتصادى العراقى اضرارا بليغا • ولقد حان الوقت الى تطبيق نظام ضرائبى معتدل على الدخل والارض والى زيادة الضرائب غير المباشرة ـ على الاقل •

٢٧٥ ـ ومع ذلك ، فيجب ان نشير الى الشعور المتزايد بالحاجة الى اتخاذ اجراء فعال لتقليص عدم المساواة الموجودة بين الافراد من جهة وبين المدن والارياف من جهة اخرى • فلقد ابرم مجلس النواب فى عام ١٩٤٥ لائحة قانون تلزم ملاك الاراضى بدفع كلفة اعمال البزل وتصريف المياه ، غير ان تلك اللائحة لم تصبح قانونا • ولقد ذكرت احدى لجان المجلس فى عام ١٩٥٣[١٢٣] « ان الطبقات الغنية فى البلاد لا تساهم فى دفع الضرائب للدولة ، وان بالامكان زيادة واردات الحكومة بفرض ضرائب مباشرة على الدخول الزراعية ، وعلى الدخول الناشئة عن بيع الاملاك والشركات » •

ولقد ادلى وزير المالية عند عرض ميزانية سنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ على مجلس الامة فى ٥ كانون الثانى ١٩٥٥ بما يلى :ـ

« ان سياسة هذه الحكومة هى تخفيض الضرائب الكمركية المفروضة على الصادرات والواردات ، وان فى نيتنا كذلك تعديل نظام ضرائب الدخل بغية تحقيق غرضين (١) ـ زيادة واردات الدولة و (٢) ـ جعل الفرد يساهم فى نفقات الحكومة » •

٢٧٦ ـ ومن المؤسف ان غالبية مستشارى الحكومة العراقية

باستثناء (اللورد سولتر) لم يشيروا الى ضرورة استخدام مصادر الثروة المتزايدة في البلاد بصورة كاملة وعاجلة في مجالات الاعمار ، انما ركزوا اهتمامهم في حدود معينة من الوجهة المالية والنقدية • بينما وضع الواردات غير مرضي ، فان مصروفات الاعمار احسن حالا • وخلافا للوضع قبل الحرب العالمية الثانية[١٢٤] ، فان نفقات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية (بضمنها نفقات مجلس الاعمار) قد ارتفعت الى (٨٠٪) من مجموع الميزانية ، في حين ان هذه المصروفات لم تتجاوز النصف خلال عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ • ومع ان نفقات الامن الداخلي والخارجي قد ضوعفت ، فان هذه الزيادة لم تتمش مع الزيادة المضطردة في مجموع مبالغ الميزانية • ولا شك ان فعاليات الحكومة في مجالات الترفيه الاجتماعي قد زادت • وللمرة الاولى في تاريخ العراق ، فان سكان الريف ، الذين لم يكن يصيبهم حتى وقت زيادة بعثة البنك الدولي شيء يذكر من الخدمات على الرغم من اسهامهم بنسبة كبيرة من مجموع الضرائب ، قد اخذوا الان يحصلون على شيء من الخدمات لقاء ما يدفعونه من ضرائب • ومع ان هذا التقدم الحاصل غير كاف لموازنة الكيان الاقتصادي العراقي ، فان هذا الاتجاه يبعث على شيء من الطمأنينة •

ج ـ النظام المصرفي والادخار الاهلي

٢٧٧ ـ ان الاستفادة بشكل فعال من الادخار الاهلي يمكن ان يعوض عن الوفر الذي يجب تهيئته من ايرادات الحكومة لتمويل الانماء الاقتصادي • وقد اعارت الحكومة أهمية لهذا الموضوع ، فشجعت الادخار واسست مصارف حكومية (انظر الجدول ٢٦) • كما زاد عدد البنوك الاهلية العاملة في العراق • وقد ساعد النشاط المصرفي على رفع المستوى المعاشي وتعزيز الاقتصاد العراقي • ولكن يبدو ان الحاجة تدعو الى اتخاذ المزيد من الاجراءات اذا ما اريد تحقيق تقدم حاسم في تعبئة الادخارات الاهلية العراقية لاغراض الاستثمار •

٢٧٨ ـ لقد رأينا في الفقرات الاولى من هذا التقرير ان المشكلة التي يواجهها العراق هي مشكلة صعبة ، وان حل هذه المشكلة لا يقبل ابدا

بأقل من وجوب حدوث تغيير في موقف الجمهور نحو كل من مسألتي الادخار والاستثمار ، ومعنى كلمة الجمهور هنا مقصود على الاغنياء من ملاكي الاراضي والتجار .

٢٧٩ ـ تقسم البنوك الحاضرة في العراق الى قسمين : المصارف التي تديرها الحكومة ، والمصارف الاهلية . واحد المصارف الحكومية هو مصرف الرافدين ، وتشابه اعماله اعمال بقية المصارف التجارية . اما بقية المصارف الحكومية فقد أسست لاغراض معينة وبصورة خاصة لتشجيع الفعاليات الاستثمارية لاجال طويلة ، ولهذه المصارف منافع كثيرة من ناحية الانماء الاقتصادي .

٢٨٠ ـ ومن ضمن المصارف الحكومية الستة : البنك المركزي العراقي ، وهو المصرف المودعة فيه حسابات مجلس الاعمار . ولقد تمخض هذا البنك عن لجنة العملة ، ولا زال متأثرا بتقاليد تلك اللجنة . ومع ان انظمة البنك المذكور تسمح له بتغطية (٣٠٪) من مسؤولياته بوسطة مستندات القرض العراقي ، الا ان مشترياته من هذه السندات لم تزد الا مؤخرا . وحتى في عام ١٩٥٢ لم تبلغ الاوراق المالية التي في حوزة البنك سوى (٥ر٥) مليون دينار . الا انها زادت فبلغت في نهاية عام ١٩٥٦ (٧ر٢١) مليون دينار ومقابل ذلك ، فقد بلغت ودائع مجلس الاعمار لدى البنك المذكور اكثر من (١٠٠) مليون دينار . وحتى بعد ازمة السويس ، فانها لم تنخفض الا قليلا ، وبالنظر للارتفاع الكبير في الموجودات الخارجية وزيادتها من حوالى (٣٠) مليون دينار الى اكثر من (١٣٠) مليون دينار قبل ازمة السويس مباشرة ، فان تقديم القروض هذا عن طريق شراء السندات الحكومية لم يجر على نطاق يتناسب وهذه الزيادة . ثم ان الزيادة في ودائع مجلس الاعمار قد جمدت بشكل موجودات في لندن .

٢٨١ ـ ومن الواضح انه لم يكن هناك سبب يبرر قيام الحكومة باستخدام موارد المصارف . فلقد كانت لها موارد كافية ، ولعل ما يدعو الى عدم الارتياح الى طريقة تشكيل البنك المركزي ، وما يسير عليه من تقاليد

ورثها عن لجنة العملة ، هوصعوبة احداث تغير فى السياسة المتبعة ، حتى ولو كان تغيير من هذا القبيل امرا مرغوبا فيه • فليس ثمة من سبب ، مثلا ، لعدم اقدام البنك المركزى على الاستفادة من بعض ودائع مجلس الاعمار ، بتقديم قروض متوسطة الاجل ، لاستثمارات انتاجية مصادق عليها • ان الاقدام على هذه الخطوة لن يؤدى الى نمو اقتصادى فى غير محله طالما قلص مجلس الاعمار قسما من منهاجه ، او كان متخلفا فى تحقيق مشاريعه الاستثمارية فى المواعيد المحددة لها • هذا ولم تجر أية محاولة حتى الان لاستخدام صلاحيات البنك فى تقوية سوق رأس المال الاهلى •

٢٨٢ ـ والمصرف الحكومى الثانى هو مصرف الرافدين الذى أسس عام ١٩٤١ وهو يقوم باعمال الصيرفة للحكومة • كما يقدم الاعتمادات التجارية • ولقد زادت موجودات هذا المصرف زيادة سريعة ، وتعزى هذه الزيادة بصورة رئيسية الى زيادة الارصدة السائلة العائدة للحكومة • وتدل آخر ميزانية عمومية متوفرة للمصرف (٣١ ـ مارت ـ ١٩٥٥) على ان نسبة السيولة فى موجودات المصرف لا تبلغ سوى (٥٠) بالمائة • الا ان السلف والقروض المقدمة من قبل المصرف قد زادت كثيرا فى السنوات القليلة الماضية • ولكن الظاهر ان هذه السلف والقروض لم تقدم الا لتحويل العمليات التجارية الخاصة بالبضائع •

٢٨٣ ـ وبعكس ذلك ، فان المصرف الصناعى ، والمصرف الزراعى ، ومصرف الرهون ، والمصرف العقارى تقوم بجهود ترمى الى تعبئة الادخارات السائلة للاغراض المستعجلة والفورية ، وللاغراض ذات المدى البعيد ، وهى اغراض ما كانت ستتوفر لها الموارد المطلوبة لولا هذه المصارف •

٢٨٤ ـ وأول هذه المصارف هو المصرف الصناعى (انظر الجداول ٢٧ و٢٨) • فقد تأسس برأس مال قدره (٥٠٠ر٠٠٠) دينار ، وزيد رأسماله الى (٣) ملايين دينار عام ١٩٥٢ ، سدد منه (٢ر٣) مليونا • كما قام مجلس الاعمار والحكومة ، بين حين وآخر ، بمنح قروض لهذا المصرف • ولقد نجح المصرف فى العمل على قيام عدد من الصناعات • الا ان القروض التى

قدمها هذا المصرف كانت صغيرة ، اذ ان الحد الاعلى المسموح به لكل قرض هو (٢٠٫٠٠٠) دينار ، ولمدة قصوى قدرها خمس سنوات للشركات التى يبلغ رأسمالها اقل من (١٠٠٫٠٠٠) دينار وعشر سنوات للشركات التى يتجاوز رأسمالها المبلغ المذكور • ومن الواضح ان نشاط هذا المصرف كان قليل الاهمية • الا ان الارباح الطيبة التى حققها خلال السنوات الماضية تدل على ان اعماله كانت تقوم بصورة رئيسية على منح قروض للشركات الناجحة فقط ، وهى شركات ربما كان فى وسعها الحصول على قروض من مصادر اخرى • هذا ولم تجر أية محاولة للدخول فى مشاريع صناعية جديدة تنطوى على روح المغامرة •

٢٨٥ ـ ولقد اجمع كافة الخبراء الذين عالجوا الموضوع بان التعجيل فى تصنيع العراق يتطلب تعديل نظام المصرف الصناعى وتوسيع المصرف • ومن الواضح أيضا ، اذا ما أريد أن تلعب هذه المؤسسة دورا مهما ، ان الضرورة تقضى بفصلها عن وزارة المالية وربطها بمجلس الاعمار[١٢٥] • ويجب ان ترسم سياسة هذه المؤسسة من قبل مجلس الاعمار ، كما ينبغى توسيع فعالياتها بحيث تشمل المساعدة الفنية • ومن الواضح ايضا ان رأسمال المصرف المذكور ، والبالغ (٣) ملايين دينار ، وكذلك المساهمة السنوية التى تدفعها الخزينة وقدرها (٢٠٠٫٠٠٠) دينار ، وامكانيات الحصول على قروض من المصرف الوطنى ومجلس الاعمار ، تعتبر غير كافية •

٢٨٦ ـ ان الزيادة المقترحة لرأسمال المصرف الى (٥٫٠٠٠٫٠٠٠) دينار ، تعتبر من حيث المبدأ ، غير كافية • ويمكن وضع مبالغ اضافية تحت تصرف المصرف عن طريق الحصول على قروض من المصرف الوطنى ومجلس الاعمار • ويبدو ، على اية حال ، انه بالنظر للجو النفسى الذى يسود الوضع المالى فى العراق ، من غير المستحسن حدوث زيادة حادة فى نسبة المبالغ المقترضة بغية زيادة رأس المال • (وعليه فربما كان من الافضل زيادة رأسمال المصرف) الى ما بين (١٠ و ١٥) مليون دينار •

٢٨٧ ـ وكحل بديل لما اقترح اعلاه (وهو حل اوصى به تقرير

مؤسسة آرثردى ليتل) ، يمكن احداث مؤسسة اخرى ، يطلق عليها اسم شركة تمويل التطور الصناعى ، تملك القسم الاكبر منها البنوك العراقية . وهكذا سيكون فى الامكان تأمين تعاون تام بين هذه المؤسسات وتعبئة الرساميل الاهلية لاعمال الاستثمار المنتج . وينبغى على مجلس الاعمار ان يضع بدوره تحت تصرف هذه الشركة اموالا كافية بسعر فائدة مناسب . ويوصى تقرير مؤسسة ارثردى ليتل ان يتكون نسبة رأس المال الاهلى الى رأس المال الحكومى كنسبة ١ الى ٦ او ١ الى ٨ .

٢٨٨ - وحتى اذا سمح للمصرف الصناعى بالحصول على الاقلية من الاسهم فى الشركة الجديدة[١٢٦] ، فلن يمكن تجنب حدوث تشابه كبير بين مهمتى المؤسستين . واذا لم يجر توحيد الدوائر الفنية ، ودوائر البحوث، والتشغيل فى هاتين المؤسستين ، فسيؤدى الامر الى ضياع كبير فى جهود العاملين فيهما الذين يعتبرون اندر نوع من الموظفين فى العراق . وهناك حل آخر ، وهو ان يقوم مجلس الاعمار بمحاولة الحصول على مساعدة ومساهمة البنوك التجارية والمصرف الصناعى من دون الحصول على اكثرية اسم رأس المال ، وبهذه الطريقة يمكن تحقيق اهداف واضعى التقارير السابقة عن الاقتصاد العراقى من دون حصول الاضرار الكبيرة التى قد ينطوى عليها تأسيس شركة تمويل التطور الصناعى .

٢٨٩ - يقوم المصرف الزراعى (راجع الجدول ٢٩) بتوفير المبالغ التى يحتاجها المزارعون ، وهذا هدف اساسى . ومن المؤسف ان رأسمال المصرف لم يزد الى (٣٫٠٠٠٫٠٠٠) دينارا الا مؤخرا ، ولا تتجاوز السلف التى يقدمها المصرف (٢٫٠٠٠) دينارا تدفع مقابل ضمانات بضمنها المحصولات الزراعية . ومع ان المصرف قد خول صراحة بمساعدة الجمعيات التعاونية التى جرى تأسيسها لزراعة الوحدات الاستثمارية الجديدة والمؤسسة فى الاراضى الاميرية ، الا ان اغلب المستغلين كانوا من كبار اصحاب الاراضى . ولقد كانت اعمال هذا المصرف محدودة . ولكن هذه الاعمال ستحدث تأثيرها اذا ما قام المصرف بتمويل المنتجات المخزونة فى السايلوات المنشأة من

قبل لجنة تنظيم تجارة الحبوب (بكلفة ٣ر٦ مليون دينار) • وهنا ايضا يتطلب الامر زيادة رأسمال المصرف او منحه صلاحيات الاقتراض •

٢٩٠ ـ اما المصرف العقارى الذى يقدم القروض للعقارات فى المدن ، فهو يعانى نفس المشاكل • فمجموع الموارد المتيسرة للمصرف تبلغ اقل من (٣ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار •

٢٩١ ـ تدل الاحصائيات الخاصة باعمال البنوك التجارية بان هذه الاعمال قد تأثرت الى حد كبير بالدور الذى يلعبه مصرف الرافدين ، وهو اهم مصرف تجارى فى العراق • وقد سيطر على الميزانية العمومية لهذا المصرف الاحتياطى المتراكم للمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية • ويمكن القول قولا يقرب من اليقين بان المصارف العراقية ، خلافا لما هو سائد فى كثير من الاقطار الاخرى التى ،يشابه وضعها وضع العراق ، قد نجحت فى السنين القليلة[١٢٧] الماضية فى تقديم قروض للقطاع الاهلى فى العراق مساوية على اقل تقدير لما تسلمته من ودائع محلية ، ولو ان الزيادة فى هذه الودائع قد بلغت فى بعض الاوقات قرابة (١ر١٣) ملايين دينار فى السنة ، وهو مبلغ كبير بالنسبة للاحوال السائدة فى العراق • ولكن جعل القروض المقدمة على تمويل أعمال التجارة الخارجية ينطوى على فائدة غير منظورة للفعاليات التجارية • الا ان ذلك لا يخلو من نتائج خطرة بالنسبة للانماء الصناعى •

٢٩٢ ـ على ان المقارنة بين التغيرات الحاصلة فى الودائع وفى الصادر من النقد ، تدل على ان قسما كبيرا من المبالغ المدخرة فى العراق لا يزال مخزونا بشكل أوراق نقدية • وبالاضافة الى ذلك ، فان هناك مبالغ كبيرة مستثمرة فى الموجودات الاجنبية أو المعادن الثمينة • وهذا مما يتماشى والتطور العام لوضع احتياطى العراق الخارجى من العملة ، الذى تناولناه بالتحليل فى القسم السابق من التقرير ، وهو احتياطى يدل على عدم حدوث انماء اقتصادى متزايد فى العراق ، من شأنه استهلاك قدر من العملة الاجنبية يفوق الصرف المباشر لواردات النفط على مشاريع الاعمار المبين فى الميزانية

الحالية[١٢٨] . ويمكن تمويل الاستثمار عن طريق زيادة تجهيز النقود لحد ما هو مخزون من الاوراق المالية ، وذلك من دون حدوث نتائج تضخمية . اما المشكلة التى يثيرها خزن العملة الاجنبية والمعادن الثمينة فهى مختلفة تماما .

٢٩٣ - وهناك اجراءات كثيرة يقتضى القيام بها لنجاح استثمار المبالغ المدخرة . ويتوقف هذا النجاح بصورة جزئية على احداث مؤسسات كبيرة أكثر فعالية . الا ان هناك ، كما أكدنا سابقا ، شرطا مهما آخر لهذا النجاح ، وهو وجوب تبدل نظرة المدخرين . ففى الوقت الحاضر ، لا يرغب الذين يملكون المال فى المخاطرة وتحمل هموم الادارة . اما الذين يرغبون فى ذلك ، فهم لا يستطيعون الآن تهيئة الاموال اللازمة .

٢٩٤ - يؤكد البروفسور ايفرسن[١٢٩] فى تقريره على ضرورة تعويد المدخرين من ذوى المبالغ المتوسطة والكبيرة على تملك موجودات ذات طابع طويل الامد . وهو يقترح ان يقوم المصرف الوطنى بالمساعدة على تكوين ومعاضدة سوق لسندات الحكومة . الا ان ديون الحكومة هى من القلة بحيث لا تؤدى الى نمو سوق لرأس المال . ومن المشكوك فيه ان اتخاذ هذه الخطوة فى المرحلة الحالية من الاعمار فى العراق سيحدث اثره المطلوب . وعليه ، فان العمل على تشجيع الادخار فى البنوك ، وتحويل المبالغ المدخرة نحو الاستثمار المنتج قد يكون اكثر نجاحا . الا انه من الضرورى جدا الاستفادة من الادخارات الاهلية فى الاستثمار المنتج وعدم اهمال اى اجراء من شأنه المساعدة على ذلك .

٢٩٥ - الا انه ينبغى ان يكون واضحا انه اذا كانت الاسس المالية المتبعة تقضى بان جميع الموجودات يجب ان تكون ملكيتها على نفس الدرجة من السيولة التى تنشأ بها المدخرات (اى ان الموجودات السائلة فقط يجب حيازتها مقابل المبالغ المدخرة والودائع المصرفية الاخرى) ، فان العراق (ومعظم المناطق المتخلفة اقتصاديا) سيحكم عليه بالمزيد من الركود الاقتصادى الذى لا ضرورة له . ان الهوة التى تفصل بين الرغبة فى تملك الموجودات

السائلة ، وبين الحاجة الى استثمار ثابت منتج يجب سدها • ان صيرفي الارياف ، بل وحتى الممول المندفع الطائش الذى عرف فى اوائل القرن التاسع عشر ، هما مثلان انسب فى هذه الناحية من المؤسسات المنظمة التى تستطيع تأسيسها المناطق التى بلغت درجة كبيرة من التقدم • ويبدو ان هذه الحقيقة قد فاتت الذين يدافعون عن الكمال النقدى والمالى) •

٢٩٦ ـ وستكون المشكلة الاعسر ، اقناع الطبقات ذات الدخل العالى بتغيير موقفها الحالى تجاه الاستثمار فى الاسهم العادية • فكبار اصحاب الاراضى الذين لهم دخول اكبر من ان يستطيعوا صرفها ، بالرغم من كون هذه الدخول مبنية على اساليب شديدة البدائية فى الانتاج الزراعى ، والتجار الذين يحصلون على ارباح عالية جدا ، نتيجة لكثرة وسرعة مبيعاتهم ، ويتعطشون للمكانة والضمان ، اللذين لا يجيئان فى اعتقادهم الا عن طريق تملك الاراضى والعقارات ، هؤلاء الملاكون والتجار لن يتجهوا بسهولة نحو اقتناء الاسهم بنطاق واسع • ومن العوامل التى يمكن ان تؤدى الى تشجيع تملك الثروة بشكل سائل ، هى محاولة اعادة شراء قسم من الاراضى الاميرية الممنوحة باللزمة (وربما حتى المفوضة بالطابو) عن طريق اصدار سندات حكومية مضمونة بعوائد النفط • وستعالج هذه الخطوة فى الوقت نفسه معالجة جزئية التركز الشديد لملكية الاراضى ، الذى نجم عن الاصلاحات التى وضعها السير ارنست داوسن فى تسوية الاراضى • وقد يحظى هذا الاجراء بقبول عام ، فى حين ان الاجراءات الضريبية المباشرة قد لا تلاقى قبولا • ويمكن جعل هذه السندات قابلة المبادلة على اساس القيمة الاسمية ، باسهم الشركات الصناعية المشكلة من قبل الحكومة ومجلس الاعمار ، وبهذه الطريقة يمكن تشجيع تملك الاسهم والسندات القابلة للتداول فى العراق •

٢٩٧ ـ ويمكن فى النهاية ان يؤدى شراء الاسهم على نطاق واسع الى مشاركة اصحاب الاراضى وكبار التجار ، بشكل اكثر فعالية ، فى تشجيع وادارة المشاريع الصناعية • وعند ذلك يجب اتخاذ الخطوة النهائية نحو الانماء الصناعى الذاتى •

٢٩٨ - وقد يقول البعض ان الحاجة الحقيقية هي الى النمو الاقتصادي الناجح • والجواب على ذلك هو ان زيادة الارباح الناجمة عن شراء الاسهم بشكل ظاهر ستؤدي الى زيادة الاقبال على الاستثمار في الصناعة، كما هي الحال في سوريا • وان توسيع وتقوية الحركة الرامية الى التصنيع - ومشاريع الاشغال العامة في الريف - قد تكون من العناصر المهمة في توسيع الاساس الاجتماعي للانماء الصناعي •

٢٩٩ - واذا ما جرى وضع سياسة جزئية مباشرة في هذا الخصوص ، فسيكون من المناسب مفاوضة احدى مؤسسات الاقراض الاجنبية التي تتمتع بشهرة دولية للتوصل معها الى اتخاذ ترتيبات إقراض احتياطي لتحل محل الاحتياطي المجمد ، وبذلك تبعث الطمأنينة في نفوس المستثمرين المتخوفين • ان هذه الطمأنينة تعتبر امرا ضروريا ، بالنظر للحالة النفسية التي تسود الاقتصاد العراقي • وليس من شك في ان الجو السياسي الحالي يجعل من الممكن اتخاذ هذه الترتيبات من دون صعوبة كبيرة • غير انه لن يكون من الحكمة في شيء تجميد موارد قيمة لمثل هذه الاغراض •

٣٠٠ - ومن الامور التي لا تقل أهمية عما تقدم تدبير احتياطي كبير من المواد الغذائية (وربما احتياطي من الاقمشة أيضا) بغية وقف الافراط في المضاربة • فالسوق العراقية بعيدة جدا عن مصادر التجهيز ، وان التخزين لغرض المضاربة بالاسعار قد يحدث اضطرابا في اقوى المناهج الاقتصادية • وان قرار لجنة تنظيم تجارة الحبوب بانشاء شبكة من السايلوات يعتبر اول خطوة في هذا السبيل ، وهي خطوة ينبغي توسيعها الى درجة كبيرة •

الفصل العاشر

ميزان المدفوعات

٣٠١ ـ ان ميزان المدفوعات فى العراق يتأثر ، الى درجة كبيرة ، بفعاليات صناعة النفط وعوائده • ومن الامور الملحوظة، فى السنوات الاخيرة بوجه خاص ، ان صناعة النفط هى التى سندت ميزان المدفوعات التجارية ، ذلك الميزان الذى كان على أبواب ضائقة محرجة ، كما حدث فى عام ١٩٤٩ ، لولا هذه الصناعة • لقد قدمت شركات النفط عن طريق دفع حصة الدولة من عوائد النفط من الجهة الاولى ، وعن طريق استثمارات هذه الشركات من الجهة الثانية ، وعن طريق مختلف نفقات ومصروفات الشركات فى الاسواق المحلية من الجهة الثالثة ، ما يزيد على (٩٠) مليون دينار من مجموع ايرادات العراق من العملة الاجنبية فى عام ١٩٥٥ • ولعل هذه المساهمة من قبل شركات النفط فى توفير العملة الاجنبية قد ارتفعت الى معدل (١٠٠) مليون دينار سنويا فى القسم الاول من سنة ١٩٥٦ •

٣٠٢ ـ هذا ، بينما اخذت كافة صادرات العراق الاخرى تميل ، منذ عام ١٩٥١ ، نحو التقلص والانخفاض باستمرار ، كما هو واضح فى (الجدول ٣٠) • ففى عام ١٩٥٥ ، بلغت الصادرات ما قيمة (١٥٫٨) مليون دينار ، وهذه القيمة تقل حتى عما كانت عليه قيمة الصادرات فى بعض سني المدة بين عامى ٤٠ ـ ١٩٥٠ • وفى عام ١٩٥٦ انخفضت قيمة الصادرات دون هذا المبلغ ، وعلى العكس من ذلك فقد ازدادت قيمة المستوردات باستمرار ، اذ كانت (٩٠) مليون دينار فى عام ١٩٥٥ ، وما يزيد بمقدار (٦٠) مليون دينار عما كانت عليه عام ١٩٥٠ • ان السعر التجارى الذى كان قد تحسن فى عام ٥٠/٥١ ، أخذ منذ ذلك الحين يتدهور بحدة ، وهو الآن أدنى بنسبة (٣٠٪) مما كان عليه فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية • وهذه الحقائق تميط اللثام عن اعتماد الاقتصاد العراقى الشديد على النفط •

٣٠٣ ـ ان قسما من هذه الزيادة فى الاموال المستوردة يتمثل فى استيراد البضائع الانتاجية (الرأسمالية) المقتضية لاغراض مشاريع الاعمار • ولكننا نرى ، حسبما تؤكد تحليلاتنا فى الفصل التاسع من هذا التقرير ، انه يبدو ان القسم الاكبر من الزيادة فى الدخل قد انفق على الاستيرادات ، دون ان تؤدى تلك المستوردات الى اى نمو اقتصادى محلى فى العراق • وترجع هذه الزيادة بعض الشيء الي الميل المستمر نحو سياسة الاستيراد الحر من القيود ، حيث كان الاستيراد خاضعا الى قيود شديدة خلال فترة النقص فى العملة الاجنبية عام ١٩٤٩ • ان الحملة فى تطبيق سياسة الاستيراد الحر من القيود كانت قد نظمت بوجه خاص للحيلولة دون حدوث التضخم ، كما انها نظمت على أثر التوصيات شبه الاجماعية السابقة التى قدمها المشاورون والخبراء[١٣٠] الاقتصاديون • هذا ، ومع ان بعض الصناعات قد احيطت بالحماية ، فان ارتفاع الطلب لم يتمخض عنه ارتفاع فى الانتاج المحلى ، وانما تمخضت عنه فى الغالب زيادة فى الاموال المستوردة •

الجدول (١)

شروط الدفع وفق اتفاقية النفط لسنة ١٩٥٢

(بالشـــلنات والبنســـات)

	الاسعار الاساسية كما في السجلات الحالية للطن الواحد ٣٦	كلفة الانتاج للطـــن	الربح للطن	حصة العراق عن الطن
شركة نفط العراق				
قبل التعديل	٩٣/١	١٣/-	٨٠/١	٤٠/١٪
بعد التعديل	١٠٨/٤	١٣/-	٩٥/٤	٤٧/٨
شركة نفط البصرة				
قبل التعديل	٨٩/٧	١٣/-	٧٦/٧	٣٨/٣٪
بعد التعديل	١٠٠/٦	١٣/-	٨٧/٦	٤٣/٩
شركة نفط الموصل				
قبل التعديل	٨٥/٨	١٣/-	٧٢/٨	٣٦/٤
بعد التعديل	٩٩/١١	١٣/-	٨٦/١١	٤٣/٥٪

١) ٣٦ تعين نوعية النفط

٢) ان اتفاقية النفط لسنة ١٩٥٢ التي تحدد تساوي المساهمة في الارباح كان قد اعيد النظر بها في آذار سنة ١٩٥٥ على ان يعتبر ذلك نافذا في كانون ثاني سنة ١٩٥٤ ٠

المصدر ـ البنك الوطني العراقي ٠

الجدول (٢)

تخمين الـكميات الموجودة من النفط الخام

في الشرق الاوسط كما تستدل من النشرات المختصة

« بملايين الاطنان المترية »

	عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٣		عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦	
البحرين	٤١	٤١	٣٠	٣٠
ايران	١٧٢٢	١٧٢٢	٣٦٠٠	٤٠٢٥
العراق	١١٦٣	١٤٧١	٢٦٥٠	٢٩٠٠
الـكويت	٢٠٣٧	٣٤٤٤	٥٤٠٠	٦٧٥٠
القطر	١٣١	١٦٣	١٩٥	١٩٥
المنطقة المحايدة	—	—	٧٠	٩٠
المملـكة العربية السعودية	١٣٤٨	٢٤٢٧	٤٨٧٠	٥٧٢٥
مصر	٢٦	٢٩	٢٠	٣٥
المجموع	**٦٤٦٨**	**٨٢٦٩**	**١٦٨٣٥**	**١٩٣٠٠**
تركيـــا	٣	١١	—	—
الولايات المتحدة الاميركية	٣٥٧١	٣٨١٠	٤٦١٠	٤٧٢٠
فنـــزويلا	١٣٨٧	١٣٨١	١٦٨٥	١٨٦٠
الاتحاد السوفيتي وغيرها	—	—	١٤٧٠	٣٣٥٠
المجموع العالمي	**١٢٩٥٤**	**١٥٫٥٨٠**	**٢٦٠٥٥**	**٣١٫٢٤٥**

المصادر ـ احصائيات سـنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٣ للامم المتحـدة(*) (ملخص التطورات الاقتصادية الحديثة في الشرق الاوسط) ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ وجدول (٧) صفحة (٤٠) سنة ١٩٥٥ وسنة ١٩٥٦ من شركة النفط البريطانية والنشرة الاحصائية لصناعة النفط في العالم ، ١٩٥٦ ٠

ملاحظة ـ ان المعلومات لعامي ١٩٥١ و١٩٥٣ ولعامي ١٩٥٥ و١٩٥٦ أخذت من مصدرين منفصلين ، لذا قد تكون متطابقة تماما ٠

(*) ان أرقام الامم المتحدة المبينة على شرقي شركة الخليج للنشـر ونفط العـالم (هوستن تكسـاس) في ١٥ تمـوز سـنة ١٩٥١ و١٥ آب سنة ١٩٥٣ ٠

الجدول (٣)

واردات ومصروفات مجلس الاعمار فى العراق

(بملايين الدنانير)

الواردات	نيسان٥١ آذار٥٢	نيسان٥٢ آذار٥٣	نيسان٥٣ آذار٥٤	نيسان٥٤ آذار٥٥	نيسان٥٥ شباط٥٦	المجموع (أ) ١٩٥١-١٩٥٦
واردات النفط	٦ر٧	٢٢ر٩	٣٤ر٨	٤٠	٥٩	١٦٣ر٥
متفرقات	٠ر٨	-١ر١	٠ر٥	٧ر٠٠	١ر٥	٤ر٥
مجموع الواردات	٧ر٥	٢٤ر٠	٣٥ر٣	٤٠ر٧	٦٠ر٦	١٦٨ر٠
المصروفات						
المصروفات الحقيقة						
الادارة والدراسات والتنظيم	١ر٠	٢ر٠	٣ر٠	٣ر٠	٢ر٦	٣ر٥
مشاريع الرى	٨ر٠	٢ر٥	٤ر٨	٨ر٥	٨ر٨	٢٥ر٥
الطرق الرئيسية والجسور	٦ر٠	١ر٨	١ر٩	٤ر٣	٦ر٥	١٥ر١
المبانى والمؤسسات	٨ر٠	٢ر٣	٢ر٥	٢ر٧	١ر٤	٩ر٦
احياء الاراضى	٨ر٠	١ر٠	٢ر٣	٣ر٠	٠ر٣	٧ر٤
الصـــناعات	-	١ر٠	٠ر٥	٢ر٠	٢ر٤	٥ر٠
مصروفات أخرى	-	٥ر٠	-	-	٧ر٥	١٢ر٥
مجموع المصروفات	٣ر١	١٢ر٨	١٢ر٣	٢٠ر٩	٢٩ر٥	٧٨ر٦
الفائض الحقيقى (+)	+ ٤ر٣	+ ١١ر٢	+ ٢٣ر٠	+ ١٩ر٩	+ ٣١ر١	٨٩ر٤
أمر العجز (-)						
الاحتياطى الاجنبى	٩ر٤	٢٠ر٥	٦٤ر٦	٨٣ر٣	١٠٢ر٣	(د)

أ - الى شباط ١٩٥٦

ب - المصادر - قوانين الاعمار رقم ٣٥ (١٩٥١) ورقم ٢٥ (١٩٥٢) ورقم ٤٥ (١٩٥٥) ورقم ٥٤ (١٩٥٦) .

جـ - كما كان الوضع فى شهر كانون الاول فى السنة المالية .

د - فى كانون الاول سنة ١٩٥٦ ، بلغ الاحتياطى الاجنبى ١٢١ر٢ مليون دينار .

المصدر - النشرة الفصلية للبنك المركزى العراقى تشرين أول - كانون اول ١٩٥٦ .

الجدول (٤)

مجلس الاعمار

القروض الممنوحة للمؤسسات الشبه رسمية

المتسلم	القروض المصدقة ١٠٠٠دينار	المبالغ المدفوعة ١٠٠٠دينار	المبالغ المعادة لحد اليوم ١٠٠٠ دينار	الفائدة	عدد الاقساط	تاريخ تسديد القروض
مصلحة نقل الركاب العامة	١٠٠٠	١٠٠٠	—	١٪ سنويا	٢٠ قسط	١ ـ١٢ـ٦١
بلدية البصرة	٤٠٠	٤٠٠	—	١٪ سنويا	٢٠ قسط	١٦ـ٦ ـ٧٨
مصلحة المكائن والآلات الزراعية	٥٠٠	٥٠٠	٧٥	١٪ سنويا	٧ أقساط	١ ـ١ ـ٦٢
مصلحة مصافى النفط الحكومية رقم (١)	٣٠٠٠	٣٠٠٠	—	١٪ سنويا	٤ أقساط	٥ ـ١٠ـ٥٩
مصلحة المصافى الحكومية رقم (٢)	٣٠٠٠	٣٠٠٠	—	٢¼٪ سنويا	٤ أقساط	٥ ـ١٠ـ٥٩
مصلحة مصافى النفط الحكومية رقم (٣)	٥٣٥	٥٣٥	٩٠	بدون فائدة	٥ أقساط	١ ـ٩ ـ٦٠
بلدية الموصل	١٢٨	١٢٨	١٥	١٪ سنويا	١٧ قسط	١ ـ١١ـ٧١
بلدية النجف رقم (١)	١٢٤	١٢٤	١٥	١٪ سنويا	١٧ قسط	١ ـ١١ـ٧١
بلدية النجف رقم (٢)	٦٦	٦٦	٤	١٪ سنويا	١٧ قسط	١ ـ١١ـ٧١
بلدية كركوك رقم (١)	٦٧	٦٧	٨	١٪ سنويا	١٧ قسط	١٠ـ١١ـ٧١
بلدية كركوك رقم (٢)	٤٠	٤٠	٢ر٤	١٪ سنويا	١٧ قسط	١٦ـ١ ـ٧٣

بلدية السليمانية رقم (١)	٤٢	٤٢	—	١٪ سنويا	١٧ قسط	١ ـ ١١ ـ ٧١
بلدية السليمانية رقم (٢)	٢٥	٢٥	—	١٪ سنويا	١٧ قسط	١٦ ـ ١ ـ ٧٣
أمانة العاصمة رقم (١)	١٠٠٠	١٠٠٠	—	١٪ سنويا	٢٠ قسط	١ ـ ٩ ـ ٧٩
أمانة العاصمة رقم (٢)	١٠٠٠	١٠٠٠	—	١٪ سنويا	٢٠ قسط	١ ـ ٩ ـ ٧٩
أمانة العاصمة رقم (٣)	٥٠٠٠	١٥٠٠	—	½٪ سنويا	١٢ نصف سنوى	١ ـ ٨ ـ ٦٦
بلدية راوندوز	١٥	١٥	٩ر٠	١٪ سنويا	١٧ قسط	٢٤ ـ ١ ـ ٧٣
لجنة اسالة الماء	٦٦٥	٦٦٥	٣٣ر٣	٢½٪ سنويا	١٥ قسط	١٥ ـ ٨ ـ ٧٠
ادارة واردات الشهداء « صندوق لشهداء الجيش »	٢٥٠	٢٥٠	—	½٪ سنويا	١٥ قسط	١ ـ ١٢ ـ ٧٣
بلدية أربيل	٤١	٤١	—	١٪ سنويا	١٧ قسط	١٦ ـ ١ ـ ٧٣
المصرف الصناعى	٢٥٠	٢٥٠	—	½٪ سنويا	١٥ قسط	١٦ ـ ١ ـ ٧٤
البلديات بواسطة المصرف الوطنى العراقى	٥٠٠٠	٥٠٠٠	—	بدون فالدة	—	—
البلديات رقم (٢)	٣٠٠٠	٧٩٥	—	½٪ سنويا	١٢ نصف سنوى	٢٥ ـ ٣ ـ ٧٢
البلديات رقم (٣)	٢٠٠٠	—	—	—	—	—
المصرف العقارى	٥٠٠٠	٢٥٠٠	—	½٪ سنويا	٢٠ قسط	١ ـ ٤ ـ ٧٨
لجنة تنظيم تجارة الحبوب	٢٥٠٠	—	—	٢½٪ سنويا	١٠ قسط	١ ـ ٤ ـ ٧٢
	٣٤٦٤٨	٢٢٠٣٨	٢٤٣ر٦			

المصدر ـ مجلس الاعمار فى العراق

الجدول (٥)

مختلف خطط الاعمار المرسومة للعراق

	أ ١٩٥١ ـ ١٩٥٦		ب ١٩٥١ ـ ١٩٥٦		ج ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩		ج ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠	
	م ٠ دينار	٪	م ٠ دينار	٪	م ٠ دينار	٪	م ٠ دينار	٪
١ ـ الادارة والدراسات	٣ر٢	٢ر٠	١ر٥	٠ر٦	٥ر٥	١ر٨	٧ر٤	١ر٤
٢ ـ الرى والسيطرة على الفيضان	٥٣ر٤	٣٤ر٥	٥٥ر٢	٣٢ر٩	١٠٧ر٩	٣٥ر٥	١٥٣ر٨	٣٠ر٧
٣ ـ انماء المصادر الحيوانية والنباتية والآبار الارتوازية وغيرها	١٢ر٧	٨ر١	٧ر٥	٤ر٤	٦ر٥	٢ر١	١٤ر٣	٢ر٨
٤ ـ الصناعة والتعدين والقوة الكهربائية	٣١ر١	٢٠ر٠	٣٧ر٠	٢٢ر٠	٤٣ر٦	١٤ر٣	٦٧ر١	١٣ر٤
٥ ـ الطرق	٢٠ر٣	١٣ر١	١١ر٠	٦ر٥	٤٣ر٧	١٤ر٤	٦٣ر٧	١٢ر٧
٦ ـ الجسور	٦ر٥	٤ر٢	ـــ	ـــ	١٠ر٠	٣ر٢	٢٢ر٩	٤ر٦
٧ ـ الموانىء الجوية	٢ر٢	١ر٤	٠ر٩	ـــ	٥ر٠	١ر٦	٨ر٩	١ر٨
٨ ـ السكك الحديدية	ـــ	ـــ	١٥ر١	٩ر٠	١٥ر٥	٥ر١	٢٤ر٩	٥ر٠
٩ ـ الموانىء البحرية	ـــ	ـــ	٢ر٠	١ر٢	ـــ	ـــ	٤ر٠	٠ر٨
١٠ـ الاسكان	١ر٧	١ر١	٣ر٤	٢ر٠	٦ر٠	١ر٩	٢٤ر١	٤ر٩
١١ـ المبانى العامة (المشاريع الرئيسية)	٥ر٦	٣ر٦	ـــ	١ر٠	١٠ر٤	٣ر٤	٢٠ر٩	٤ر٢
١٢ـ المبانى العامة (المشاريع الصغرى)	ـــ	ـــ	٣ر٣	١ر٩	٣٢ر٣	١٠ر٦	٥٩ر٤	١٢ر٠
١٣ـ المصائف ودور الاستراحة	٢ر٨	١ر٨	ـــ	ـــ	٢ر٠	٠ر٧	٢ر٦	٠ر٥
١٤ـ الصحة العامة	٤ر٥	٣ر٥	٥ر٠	٣ر٠	٧ر٠	٢ر٣	١٠ر٠	٢ر٠
١٥ـ المعاهد الثقافية	٤ر٥	٣ر٥	٦ر١	٣ر٦	٣ر٢	١ر٢	٦ر٣	١ر٣
١٦ـ متفرقات	٥ر٤	٣ر٤	٢٠ر٥	١٢ر٢	٥ر٩	١ر٩	٩ر٩	٢ر٠
	١٥٣ر٤	١٠٠	١٦٨ر٥	١٠٠	٣٠٤ر٣	١٠٠	٥٠٠ر٠	١٠٠

أ ـ مجموعة القوانين الخاصة بمجلس الاعمار لسنة ١٩٥٢

ب ـ مقترحات (البنك الدولى للتعمير والانماء)

ج ـ قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل لقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ حول المنهاج العام لمجلس الاعمار فى العراق .

الجدول (٦)

العراق ـ الدخل القومى والانتاج القومى

أنواع الدخل	بملايين الدنانير	٪ من مجموع
أجور ورواتب	٦٥ر٢	٢٢
المدخولات العينية	٣٨ر٢	١٣
ايجـــارات	٢١ر٤	٧
الارباح والفوائد	٩٨ر٨	٣٤
صافى واردات النفط	٦٨ر٨	٢٤
صافى الدخل القومى	٢٩٢ر٤	١٠٠

بالصـــناعة	بملايين الدنانير	٪ من مجموع
النفط	٧٨ر٢	٢٧
الزراعـــة	٧٠ر٠	٢٤
مصنوعات وأبنيـــة	٣٣ر٧	١٢
التجارة والتوزيع	٣١ر٠	١١
ملـكية الدور والمبانى الاخرى	١٨ر٩	٦
الخـــدمات	٤٩ر١	١٧
الانتاج القومى	٢٩٢ر٤	١٠٠

المصدر ـ اكتشاف الحقائق فى العراق ـ محاضرة الى نادى حقول النفـط فى كركـوك ، القاهـا الدكتـور كى ٠ جى ٠ فنلون حزيران ١٩٥٨ ٠

الجدول (٧)

مصروفات واستيرادات الاعمار ١٩٥١ ـ ١٩٥٢

	١٩٥١ حقيقيه	١٩٥٢ حقيقيه	١٩٥٢ الزيادة عن سنة ١٩٥١	١٩٥٣ حقيقيه	١٩٥٣ الزيادة عن سنة ١٩٥٢	١٩٥٤ حقيقيه	١٩٥٤ الزيادة عن سنة ١٩٥٣	١٩٥٥ حقيقيه	١٩٥٥ الزيادةعن سنة٩٥٤	١٩٥٥ الزيادةعن سنة٩٥١
مصروفات ميزانية الحكومة	٢٩	٣١	٢	٤٥	١٤	٥٠	٥	٥٤	٤	٢٦
مجموع مصروفات مجلس الاعمار	٣ر١	١٢ر٨	٩ر٧	١٢ر٣	٥ر٠	٢٠ر٩	٨ر٦	٢٩ر٥	٨ر٦	٢٦ر٤
مجموع مصروفات الحكومة ومجلس الاعمار	٣٢ر١	٤٣ر٨	١١ر٧	٥٧ر٣	١٣ر٥	٧٠ر٩	٣ر٦	٨٣ر٥	١٢ر٦	٥٢ر٤
مجموع الاستيرادات	٥١	٦٢	١١	٦٨	٦	٧٣	٥	٩٧	١٤	٤٦
منهـــا :ـ										
منسوجات	١٢ر٤	١٠ر٥	ـ ١ر٩	١١ر٣	٠ر٨	١٢ر٩	١ر٦	١٣ر٧	٠ر٨	١ر٣
أغذية « أطعمة »	١٠ر٣	١٠ر٢	ـ ٠ر٧	١٠ر٤	٠ر٢	١٢ر٣	١ر٩	١٤ر٠	١ر٧	٣ر٧
بضائع استهلاكية	٣ر٨	٤ر٣	٠ر٤	٣ر٩	ـ ٠ر٣	٣ر٢	ـ ٠ر٧	٦ر١	٢ر٩	٢ر٣
المواد الانشائية الثابتة	٣ر٦	٦ر١	٢ر٥	٨ر١	٢	٩ر٨	ـ ١ر٧	١٤ر٦	٤ر٨	١١
البضائع الانتاجية	١٠ر٢	١٥ر٥	٥ر٣	٢١ر٩	٦ر٤	١٨ر٢	ـ ٣ر٧	٢٥ر٥	٧ر٣	١٥ر٣
مواد خام	٤ر٣	٥ر٨	١ر٥	٤ر٣	ـ ١ر٥	٤ر٩	٠ر٦	٧ر٢	٢ر٣	٢ر٩

المصادر وكالة القوت الدولية للامم المتحدة : ميزانيات الحكومة لاقطار الشرق الاوسط واحصائيات العراق للتجارة الخارجية

الجدول (٨)

المنتوجات فى بعض الاقطار

« ١٠٠ كغم للهكتار »

	الحنطة			الشعير			القطن	
	٩٥٤	٩٥٥	معدل ٩٤٨-٩٥٢	٩٥٤	٩٥٥	معدل ٩٤٨-٩٥٢	٩٥٤	٩٥٥	معدل ٩٤٨-٩٥٢
المملكة المتحدة(١)	٢٨ر٥	٣٣ر٥	٢٧ر٢	٢٧ر٣	٣٢ر١	٢٥ر٢			
الولايات المتحدة(١)	١٢ر٢	١٣ر٣	١١ر٢	١٥ر٣	١٤ر٨	١٤ر٣	٣ر٨	٤ر٧	٣ر٢
مصر(١)	٢٢ر٩	٢٢ر٧	١٨ر٤	٢٢ر٧	٢٢ر٣	١٩ر٢	٥ر٢	٤ر٤	٥ر٢
العراق(١)	٨ر٣	٣ر٣	٤ر٨	١١ر٠	٦ر٣	٧ر٧	١ر٢	١ر٣	١ر٠
بالرى(٢)			٨ر٨			٨ر١			
بالديم(٢)			٤ر٣			٤ر٨			

المصادر :ـ

(١) الكتاب السنوى للانتاج ـ لمنظمة الغذاء والزراعة العالمية ٠

(٢) الملخص الاحصائى للعراق ـ محسوبة من منتوجات الالوية التى كانت بها أكثر من ٨٠٪ من الاراضى المزروعة معتمدة فى ريها على الامطار أو السقى ٠

الجدول

توزيع ملكية

« ملك ممنوحة باللزمة

اللواء	نسبة المساحة الكلية المشمولة بمسح الكادسترو	نسبة المساحة المشمولة بمسح		
		١ـ١٠٠ دونم	١٠١ـ٥٠٠ دونم	٥٠١ـ١٠٠٠ دونم
الموصل	٦٤ر٢	١٧ر١	٤ر١	٨ر٢
أربيل	٣١ر٧	١٩ر٩	١٢ر٧	٤ر٧
كركوك	٤٤ر٤	٣٢ر٤	١٣ر٩	٥ر٠
السليمانية	١٤ر٣	٢٤ر٧	١٨ر١	٨ر٩
ديالى	٣٧ر٩	٤ر١	٩ر٨	١١ر٣
الرمادى	٤٦ر٦	٢٤ر٠	٣٦ر٣	٨ر٢
بغداد	٦٨ر٧	١٣ر٨	١٧ر١	١٠ر٧
الكوت	١٠٠ر٠	١ر٨	٥ر٤	٤ر٤
الحلة	٩٤ر٧	١٨ر٤	١٣ر٧	٩ر٤
كربلاء	٤٢ر٥	١٥ر٧	٧ر٦	١ر٦
الديوانية	٢٦ر٢	١٦ر٤	١٩ر٠	٩ر٩
البصرة	٢٠ر٦	٢٥ر٥	١٦ر٥	٦ر٨
العمارة	٣٧ر٧	٢ر٩	٢ر٧	٥ر٠
العراق	٥٠ر٠	١٥ر٧	١١ر٠	٦ر٢

المصدر ـ البنك الدولى للتعمير والانماء الاقتصادى للعراق سنة ١٩٥٢

(٩)

الاراضـــى الخاصـــــة

الـكادســـــترو فى ملـكيـــــات

ومفوضـــــة بالطـــــابو »

١٠٠١ الى ١٠٠٠٠	١٠٠٠١ الى ١٠٠٠٠٠	أقل من ٥٠١دونم	أقل من ١٠٠١دونم	أكثر من ١٠٠٠دونم	أكثر من ١٠٠٠٠دونم
٤٨ر٨	٣٧ر٢	٢١ر٢	٢٤ر٠	٧٦ر٠	٢٧ر٢
٥٧ر٤	٥ر٣	٣٢ر٦	٣٧ر٣	٦٢ر٧	٥ر٣
٢٩ر٨	١٨ر٩	٤٦ر٣	٥١ر٣	٤٨ر٧	١٨ر٩
٤٢ر٤	٥ر٩	٤٢ر٨	٥١ر٧	٤٨ر٣	٥ر٩
٦١ر٣	١٣ر٥	١٣ر٩	٢٥ر٢	٧٤ر٨	١٣ر٥
١١٩ر٠	١٢ر٥	٦٠ر٣	٦٨ر٥	٣١ر٥	١٢ر٥
٣٧ر٥	٢٠ر٩	٣٠ر٩	٤١ر٦	٥٨ر٤	٢٠ر٩
٣٥ر٧	٥٢ر٧	٧ر٢	١١ر٦	٨٨ر٤	٥٢ر٧
٤١ر٠	١٧ر٥	٣٢ر١	٤١ر٥	٥٨ر٥	١٧ر٥
٤٣ر٨	٣١ر٣	٢٣ر٣	٢٤ر٩	٧٥ر١	٣١ر٣
٣٤ر١	٢٠ر٦	٣٥ر٤	٤٥ر٣	٥٤ر٧	٢٠ر٦
٤٣ر٩	٧ر٣	٤٢ر٠	٤٨ر٨	٥١ر٢	٧ر٣
١٣ر٦	٧٥ر٨	٥ر٦	١٠ر٦	٨٩ر٤	٧٥ر٨
٤٢ر٨	٢٤ر٣	٢٦ر٧	٣٢ر٩	٦٧ر١	٢٤ر٣

الجدول

الانتـــــاج

	الحنطـــة				الشـــعير	
	١٩٥٣ ـ ١٩٥٤		المعـــدل		١٩٥٣ ـ ١٩٥٤	
	المحصول بآلاف الاطنـان	القيمة بآلاف الدولارات	٥٣/٩٥٢ ـ ٥٠/٩٤٩ الناتج	المحصول	المحصول بآلاف الاطنـان	القيمة بآلاف الدولارات
العراق :						
بغداد	٥٦	٣ر٤٥٠	٧	٦٢	٧٥	١ر٢٠٠
البصرة	—	—	٨	١	—	—
العمارة	٢٥	١ر٦٠٢	٦	١١	٩٦	١ر٥٣٦
كربلاء	٢	١٢٣	٣	٢	٢	٣٢
الرمادى	٢٥	١ر٦٠٢	١٠	٢٠	٢١	٣٣٦
كركوك	٢١٥	١٣ر٢٤٤	٤	٧٦	٢٥٠	٤ر٠٣٠
الناصرية	١٧	١ر٠٤٧	٨	١٥	٦٣	١ر٠٨٨
الحلة	١٩	١ر١٧٠	١١	١٦	٧٦	١ر٢١٦
الـكوت	٤٠	٢ر٤٦٤	٧	٧٦	٧٤	١ر١٨٤
السليمانية	٦٩	٤ر٢٥٠	٦	١١	١١٧	١ر٨٧٢
الديوانية	٤٢	٢ر٥٨٧	١٠	٥٠	٦٥	١ر٠٤٠
ديالى	٤٢	٢ر٥٨٧	٤	٣٠	٨٧	١ر٣٩٢
الموصل	٤٧٨	٢٩ر٤٤٣	٤	١٢٩	٢٣٢	٣ر٧١٨
أربيل	١٢٨	٧ر٨٨٣	٥	٦٤	٨١	١ر٢٩٦
المجموع :	١ر١٦٠	٧١ر٤٥٦	٦	٥٦٣	١ر٣٣٩	١٩ر٨٢٤

المصدر ـ جمعت من النشرة الاحصائية العراقية

(١٠)

الزراعـــي

المعـــدل		الـــرز				الغـــلال الثـــلاثة	
		١٩٥٣ ـ ١٩٥٤				١٩٥٣ ـ ١٩٥٤	
٥٣/٩٥٢ ـ ٥٠/٩٤٩		المحصول	القيمة	المعـــدل			دخل الفرد
المحصول	الناتج	بالآلاف الاطنان	بالآلاف الدولارات	٥٣/٩٥٢ ـ ٥٠/٩٤٩ المحصول	الناتج	القيمة الكلية	الواحد من السكان
٧٠	٨	١ر٧	٣٧٥	١ر٣	٩	٧ر١٨٥	٨
—	—	—	—	٠ر٦	٧	—	—
٥٢	٨	٥٩ر٦	١٣ر١٨٢	٤٨	١٥	١٩ر٠٨٥	٦٢
٣	١٠	—	—	٠ر٢	٧	٢٠٣	١ر٥
١٦	١٣	—	—	١ر٠	١٠	٢ر٥٤٣	١٤
٧٦	٧	٤ر٦	١ر٠١٦	٣	٣٠	٢٥ر٤٦٠	٧٦
٨١	١٠	٦ر٩	١ر٥٢٥	٧	٢٣	٥ر٣٨٥	١٥
٨١	١٠	١٣ر١	٢ر٨٩٥	٧	٩	٧ر٣٧٣	٢٧
١٥٩	١٣	٢٤ر٣	٥ر٣٧٦	٧	١٤	١١ر١٥٥	٤٧
١٤	٦	٦ر٥	١ر٤٣٩	٤	٣١	١١ر٩٣١	٥٠
٧٤	٩	٤٢ر٧	٩ر٤٤٤	٣٤	٢١	١٤ر٩٤٣	٤٠
٧٩	٧	٨ر٨	١ر٩٤٨	٥	١٧	٨ر٤٣١	٢٩
١٠٣	٦	٨ر٧	١ر٩٢٨	٥	١٧	٤١ر٧٦٣	٧٢
٤٤	٨	٣ر٣	٧٣١	٣	١٥	١٢ر٢٤٥	٤٩
٨٥٢	٩	١٨٠ر٢	٣٩ر٨٢٤	١٢٥	١٦	١٦٥ر٨٢٢	٣٥

الجدول (١١)

النفقات المنزلية الشهرية فى مدينة بغداد (أ)

(كانون ثانى ـ شباط سنة ١٩٥٤)

	دينـــار	٪ النسبة المئوية من المجموع
مجموع الاطعمة	١١ر٢٤٠	٥٦ر٩
ويدخل فيها الحبوب	٤ر٦٧٠	٢٣ر٦
واللحـــوم	٢ر٠٩٠	١٠ر٦
والدهنيـــات	١ر٣٠٠	٦ر٦
والســـكر	٠ر٦٦٠	٣ر٤
والشـــاى	٠ر٥٢٠	٢ر٦
الالبســـة	١ر ٤٠	٧ر١
الوقود والانارة	١ر ٤٣	٧ر١
الامتعة المنزليه والاثاث	١ر ٠٠	٥ر٠
الايجـــار	١ر ٧٨	٩ر٠
المتنوعـــات	٢ر ٨٩	١٤ر٦
المجموع	١٩ر ٧٦	١٠٠ر ـ

المصدر ـ النشرة الاحصائية العراقية (لسنة ١٩٥٥) .

أ ـ معدل حجم العائلة ـ ٦ر٩٦ شخص

الجدول (١٢)

معلومات عالمية عن كميه العمل والقوى العاملة

فـــــى العـــــراق

كمية العمل	الشمال	الوسط	الجنوب	المجموع
الذكور	١٩٠	١٨٠	١٨٥	٥٥٥
الاناث	٩٠	٨٠	٨٥	٢٥٥
المجموع	٢٨٠	٢٦٠	٢٧٠	٨١٠

القـــوى العـــاملة

الرجـــال	٢٣٥	٢٨٥	٢٣٠	٧٥٠
النســـاء	١٣١	١٩٧	١٤٣	٤٧١
الاحـــداث	١١٠	١١٠	٧٦	٢٩٦
المجموع	٤٧٥	٥٩٠	٤٥٠	١ر٥١٥

المصدر : مأخوذ عن النشرة الاحصائية العراقية والتقويم الزراعى

الجدول (١٣)

مواسم العمل للذكور

العدد المطلوب فى	الشمال	الوسط	الجنوب	المجموع
كانون الثانى	٦٠	١٠٥	٩٠	٢٥٥
شـــباط	٦٠	١٠٥	٩٠	٢٥٥
مـــارت	٦٠	١٢٥	٩٠	٢٧٥
نيســـان	٢٧٠	١٥٥	١٦٠	٥٨٥
مايس	٣٨٥	٢٠٥	٢٣٥	٨٢٥
حزيران	١٤٠	١٢٠	١٨٥	٤٤٥
تمـــوز	٧٠	٩٥	١٤٠	٣٠٥
آب	٧٠	٩٠	١٣٥	٢٩٥
أيلـــول	٧٠	٢٠٥	٢٦٥	٥٤٠
تشرين أول	٢٧٠	٢٥٠	٢٦٥	٧٨٥
تشرين الثانى	٣٤٥	١٨٠	١٣٠	٦٥٥
كانون اول	٢٠٠	١٢٥	٩٥	٤٢٠
العدد الموجود :ـ				
الرجـــال	٢٣٥	٢٨٥	٢٣٠	٧٥٠
الاحـــداث	١١٠	١١٠	٧٦	٢٩٦
مجموع العمال الذكور	٣٤٥	٣٩٥	٣٠٥	١ر٠٤٥

الجدول (١٤)

مواسم العمل للاناث

العدد المطلوب فى :ـ	الشمال	الوسط	الجنوب	المجموع
كانون الثانى	٢٠	٧٥	٤٥	١٤٠
شباط	٢٠	٧٥	٤٥	١٤٠
مارت	٢٠	٧٥	٤٥	١٤٠
نيسان	٢٠٠	١٠٠	٧٠	٣٧٠
مايس	٣٤٥	١٥٥	١٠٥	٦٠٥
حزيران	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٧٠
تموز	٣٥	٥٠	١٠٠	١٨٥
آب	٣٥	٥٠	١٠٠	١٨٥
أيلول	٣٥	٥٥	١١٠	٢٠٠
تشرين الاول	٣٠	٤٥	٧٠	١٤٥
تشرين الثانى	٢٥	٢٥	١٥	٦٥
كانون الاول	٢٠	٣٠	١٥	٦٥
العدد الموجود من العاملات الاناث	١٣١	١٩٧	١٤٣	٤٧١

الجدول (١٥)

مواسم العمل لمختلف أصناف العمال

العدد المطلوب فى :ـ	الشمال	الوسط	الجنوب	المجموع
كانون الثانى	٨٠	١٨٠	١٣٥	٣٩٥
شـــباط	٨٠	١٨٠	١٣٥	٣٩٥
مـــارت	٨٠	٢٠٠	١٣٥	٤١٥
نيســـان	٤٧٠	٢٥٥	٢٣٠	٩٥٥
مايس	٧٣٠	٣٦٠	٣٤٠	١ر٤٣٠
حـــزيران	٢٤٠	١٩٠	٢٨٥	٧١٥
تمـــوز	١٠٥	١٤٥	٢٤٠	٤٩٠
آب	١٠٥	١٤٠	٢٣٥	٤٨٠
أيلـــول	١٠٥	٢٦٠	٣٧٥	٧٤٠
تشرين الاول	٣٠٠	٧٩٥	٣٣٥	٩٣٠
تشرين الثانى	٣٧٠	٢٠٥	١٤٥	٧٢٠
كانون الاول	٢٢٠	١٥٥	١١٠	٤٨٥
مجموع القوى العاملة المتوفرة	٤٧٥	٥٩٠	٤٥٠	١ر٥١٥

الجدول (١٦)

المستورد من منتجات الخشب والورق الى العراق

للاعوام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥

	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥
الخشب واللحاء للصباغة	٣ر١	٥ر٠	٩ر٦	٢ر٤
ورق التصوير	١٤ر٦	١٥ر٧	٣٠ر٦	٣٦ر٦
الشـــخاط	١٧٩ر١	١٦١ر٤	١٧٧ر٣	٩٢ر٥
الخشب ـ المجموع	١٧٣٩ر٢	١٨٧٣ر٣	١٨٣٥ر٤	٢٦٣١ر٣
بمـــا فيـــه :				
خشب الوقود	١٩ر٥	١٤ر٨	١٤ر٨	٣٣ر٧
صناديق لتعبئة التمر	٤١٧ر٠	٣٢٩ر٤	٢١٤ر١	٣٠ر٦
براميل واوعية	١٠ر٠	١٥ر٧	٠ر٧	١ر٢
مواد مصنوعة	٥٩ر٥	٤٧ر٧	١١٣ر٠	٨٨ر١
خشب الصاج (سيم)	٣١٧ر٢	٣٦٣ر٣	٢١٨ر٠	٢٢٩ر٥
الصاج (فانس)	ـ	٩ر٨	٤ر١	٦ر٧
خشب المانجو	١٨٥ر٤	١٩٧ر٩	٢٠٣ر١	٣٥٨ر٣
الصـــنوبر	٤٦٦ر٩	٧٠١ر١	٦٤٣ر٨	١٠٣١ر٣
الصـــندل	١٦ر٧	١٤ر٦	١٧ر٦	٢١ر٦
عوارض السكك الحديدية (والترام)	٣٨ر٣	٢ر٩	١٦١ر٦	٤٤٤ر٤
المواد الغير كاملة الصنع والمتنوعات	٢٠٥ر٥	٢٧٦ر١	٢٤٤ر٦	٣٨٥ر٩
مواد لصنع الورق	١٢ر٠	٥ر٥	٥ر٨	١٣ر٣

الورق والكارتون	١٣٩٦ر٨	٢ر٩٥٥	١٢٤١ر٥	١٣١٤ر٥
بما فيه :ـ				
الكارتون على شكل صفائح ولفات	١٣١و٩	١٠٧ر٤	١٣٨و٤	١٥٤ر٧
الكارتون المستعمل فى البناء	٤٢ر٠	٥٠ر٣	٧٨ر٢	١٧٢ر٧
الكارتون المستعمل فى التغليف	١٣٠ر٥	٢٧ر٠	٢٨ر٩	٢٢ر٥
الورق على شكل صفائح ولفات	١٦٩ر١	١٤٧ر٨	١٥٨ر٠	٢٤٤ر٦
للصحف	٦٢ر١	٤٢ر٥	٢٥ر٢	٥١ر٩
الورق المعد (المشمع وأوراق السكايو والكاربون وغيرها)	٦٥٦و٨	٣٨١ر٤	٥٩٢ر٧	٤٦٩ر٥
الصناديق الجاهزة والظروف				
كراسات ورق للكتابة	١٨٤ر٦	١٨٩ر٢	١٩١ر٤	١٦٨ر٠
المتنوعات	١٩ر٨	٩ر٦	٢٨ر٧	٣٠ر٦
المجموع الكلى	٣٣٤٠ر٨	٣٠٠١ر٦	٣٣٠٠ر٢	٤٠٨٠ر٦

المصدر ـ احصائيات التجارة الخارجية العراقية ـ ويدخل من هذه الارقام ما تستورده شركات النفط

الجدول (١٧)

الصناعات العراقية

الصناعة	عدد المؤسسات	العمال لكل مؤسسة	مجموع العمال	أجرة العامل الواحد بالدينار	رأس المال الدائم لكل عامل بالدينار	نسبة الربح (٦)	الكمية المنتجة بالنسبة لرأس المال (٦)
١ ـ المقالع الحجرية	٦٠	٦ر٧	٣٨٨	٥٨	٣٠	٧ر٠	٨ر٧
٢ ـ المجازر	٧	٣	٢١	٥١	٩١	١٧ر٦	١٨ر٤
٣ ـ الالبان	١٣٠	٣	٤٧٦	٦	١٧	٥ر٩	١٢ر٠
٤ ـ حفظ الفواكه وتعليف التمور وغيرها(٢)	٩٨	٩٩	٨ر٢١٧	٢١	٢٨	٢ر٠	٩
٥ ـ مطاحن لحبوب	٩٥٤	٤	٣ر٦٨٣	٧٢	٢٤٦	٠ر٨	٠ر٩
٦ ـ المخابز	١ر٥٦٣	٣	٥ر١٩٩	٦٠	٢٦	٥ر٤	١٧ر٩
٧ ـ صنع الحلويات	١٧٦	٥	٨٠٩	٦٣	١٩٤	٢ر٢	٥ر١
٨ ـ الاطعمة الاخرى	١٢٧	٤	٤٥١	٤٦	١٥٦	١ر٠	٢ر٣
٩ ـ المشروبات الروحية وصناعة البيرة(٣)	٧	٤٣	٣٠٤	١٧	٢ر٠٤٧	٠ر٧	١ر١
١٠ـ المرطبات والمياه الغازية	٥٦	١٠	٥٦٧	١٢١	٤١٦	٢ر١	٢ر٣

الصناعة	عدد المؤسسات	العمال لكل مؤسسة	مجموع العمال	اجر العامل الواحد بالدينار	رأس المال الدائم لكل عامل بالدينار	نسبة الربح (٦)	الكمية المنتجة بالنسبة لرأس المال (٦)
١١ـ السجاير والتبغ	١ر٠٥٧	٤	٣ر٩٨٨	٦٧	٥٠	٨ر٩	١٩ر٣
١٢ـ الغزل والنسيج وغيرها	٢ر٢٤٨	٥	٩ر٠٥٨	٧٧	٢٧	٠٧ر	١ر٥
١٣ـ صنع الحبال	٤٤	٣	١٣٥	٣	٤	٦ر٠	٧ر٦
١٤ـ المنسوجات الاخرى	٥٩٩	٥	٢ر٧٧٠	١٧	٤٧	٢ر٩	٣ر١
١٥ـ صناعة الاحذية	١ر٢٣٩	٣	٣ر١٨٦	٥٢	٨٠	٣ر٧	٥ر٥
١٦ـ تصليح الاحذية	٧٣٩	١	١ر٠٢٨	١٤	٢٣	٤ر٨	٨ر٣
١٧ـ الخياطة	٤ر٢٣٦	٣	٧ر٣٨٥	٢٢	٤١	٤ر٠	٥ر٤
١٨ـ طبع الانسجة	٦١١	٢	١ر٠٨٧	٢٣	٩	١٤ر٥	٢٦ر٧
١٩ـ التجارة	١ر٩١٤	٢	٣ر٣٣٧	٢١	٣٢	٤ر٦	٧ر٧
٢٠ـ صناعة الاثاث	١٨٤	٤	٦٩٨	٩٤	٦٠	٥ر٨	٨ر٨
٢١ـ المواد المصنوعة من الورق والكارتون	٥	٣	١٤	١٢٢	٥٧١	٢ر٠	٢ر٧
٢٢ـ الطباعة وما شابه	١٣٢	٧	٩٥٩	١٢٣	٣٦٣	١ر٨	٢ر٩
٢٣ـ الدباغة	٩٦	٧	٦٤٦	١٠٦	٣٢٦	١ر٣	٣ر٩
٢٤ـ البضائع الجلدية	١٢١	٢	٢١٥	١٨	٩	٢٣ر٦	٣٣ر٨

٢٥ـ المنتوجات المطاطية	٣	١	٤	—	٦٢	٣ر٩	٤ر٠
٢٦ـ الصابون والمواد الكيمياوية المتنوعة	٥٣	٣٠	١ر١٠٠	١٠٣	٩٨٨	٠ر٧	١ر٤
٢٧ـ صناعة الغاز	١٦	٦	١٠٤	٦٠	١٢٤	٢ر٠	٢ر٧
٢٨ـ صناعة الطابوق	٢٠٣	٣٤	٦ر٨٤٠	٧١	١٥٦	٠ر٤	١ر٣
٢٩ـ المنتوجات الزجاجية	٩	٢	١٩	٢٠	٩	٢١ر٨	٢٥ر٠
٣٠ـ صناعة الفخار والكاشي	١٤٠	٥	٧٣٠	٨٨	٩٦	٤ر٠	٥ر٨
٣١ـ السمنت والجص والجبس وغيرها	٢٦٦	٩	٢ر٥٥٨	٨٤	٤٦٧	٠ر٩	١ر٤
٣٢ـ الحديد والفولاذ (الصب والصهر وما شابه)	٦٨	٥	٣٣٩	٧٥	٣٩٤	٠ر٩	١ر٧
٣٣ـ المنتوجات المعدنية	٢ر٣٤٦	٢	٥ر٣٧٥	٣٠	٨١	١ر٧	٣ر٤
٣٤ـ الاجهزة الكهربائية	١٥٧	٢	٣٠٠	٣٠	٢٣	٦ر٥	٨ر٤
٣٥ـ بناء وتصليح السفن	٥	٨٨	٤٤٢	١٦٨	٦٤٥	١ر٥	١ر٧
٣٦ـ معامل تصليح السكك الحديدية	٨	٣١٣	٢ر٥٠٦	١٧٣	٢٨٣	—	—
٣٧ـ تصليح السيارات	١ر٢٣٩	٣	٤ر٠٤٦	٥٤	٧١	١ر٦	١ر٩
٣٨ـ تصليح الساعات	٢١٠	١	٢٧٥	٢٦	٢٩	٥ر٥	٥ر٧
٣٩ـ صناعة الحلى	٨٦٢	٢	١ر٦٠٤	٢٥	١٣	١٠ر٩	٣٨ر١

الصناعة	عدد المؤسسات	العمال لكل مؤسسة	مجموع العمال	أجرة العامل الواحد بالدينار	رأس المال الدائم لكل عامل بالدينار	نسبة الربح (٦)	الكمية المنتجة بالنسبة لرأس المال (٦)
٤٠ـ آلات الموسيقية	١١	١	١٥	٣٣	٣٦٨	٠ر٥	٠ر٥
٤١ـ مطاحن الحبوب ومعامل الثلج(٤)	٣	٦	١٩	٩٣	١ر٢٦٣	٠ر٢	٠ر٣
٤٢ـ الصناعات الاخرى	٣١١	٣	٩٥٤	٥٦	٦٨٨	٠ر٤	٠ر٥
٤٣ـ الاعمال الانشائية	٣٩	١٢٨	٤ر٦٧٩	١١٧	٤١١	٢ر٠	٢ر٦
٤٤ـ توليد الكهرباء	٤٩	٢٨	١ر٣٥٩	١٨٣	١ر٨٦٣	٠ر٤	٠ر٤
٤٥ـ اسالة الماء	٣٤	٢٤	٨١٥	٩٨	٣١٥	٠ر٩	١ر٠
٤٦ـ الماء والكهرباء	٢٢	٦٣	١ر٣٨٤	١٨٠	٢ر١٨٧	٠ر٣	٠ر٤
٤٧ـ المتنوعة(٥)	٣	٣٤	١٠٣	١٦٩	١١٧	ـــ	ـــ
المجموع	٢٢ر٤٦٠	٩٠ر٢٩١	٦٣				

المصدر ـ الاحصاء الصناعى العراقى ١٩٥٥

١ ـ المجازر التى تهيىء أعمال دائمية لعمالها وموظفيها

٢ ـ الملاحظات والتفاصيل الخاصة بتغليف التمور فى التقرير الخاص مدينة البصرة .

٣ ـ وبضمنها مؤسسات صناعة النبيذ (الشراب)

٤ ـ وهذه مجموعة خاصة بالعراق وهاتان الصناعتان تكمل احدهما الاخرى ، لحاجتهما الى قوة ميكانيكية كبيرة نسبيا · فنوعها الصناعة المذكوران قابلان للتداخل فعليا ·

٥ ـ وتشمل مؤسسة واحدة فى كل من المجموعات التالية ١ـ تصليح المكائن (المرموز اليها رقم ٣٦٠) تصليح أجزاء السيارات (المرموز اليها رقم ٣٨٣) معامل تصليح المواصلات (المرموز اليها رقم ٧٣٠)

٦ ـ نسبة الارباح = مجموع المدخولات ـ $\frac{\text{مجموع تكاليف التشغيل}}{\text{مجموع الرأسمال الثابت}}$ ومعدل الانتاج = $\frac{\text{مجموع المدخولات}}{\text{رأس المال الثابتة}}$

الجدول

خلاصة توزيع الصناعات

اللـــواء	عدد المؤسسات	عدد العمال	معدل عدد العمال في كل مؤسسة	قائمة الاجور السنوية (١) (بالدنانير)
بغـــداد	٤ر٧٠٦	٣٣ر٩٥٤	٧ر١	٣ر٣٦٦ر١٩٠
الموصـــل	٢ر٤٧٠	٨ر٠٣٢	٣ر٣	٣٤٤ر٢٤٠
البصـــرة	١ر٢٨٥	١٤ر٥١٩	١١ر٣	٨٢٥ر٧٩٨
الحلـــة	٢ر١٢٩	٦ر٢١١	٣ر٩	١٤٤ر٧٦٥
كـــربلاء	٢ر٠٩٠	٥ر١٢٧	٢ر٥	٢١٢ر٠٩٥
اربيـــل	١ر٤٦٤	٢ر٢٧٢	١ر٦	٥٠ر٦٥٣
العمـــارة	١ر٣٦٣	٢ر٤٦٨	١ر٨	٨٣ر٣٥٢
كـــركوك	١ر٣٢٨	٣ر٥٢٧	٢ر٧	١٧٣ر٣٧٨
الدليـــم	١ر٠٦٩	٤ر١٥٨	٣ر٩	٢٦٣ر٤٠٠
الـــكوت	١ر٠٢٤	١ر٨٨٩	١ر٨	٤٦ر٥٤٠
ديـــالى	١ر١٦٦	٢ر٣٠٩	٢ر٠	٤٥ر٤٨٠
المنتفـــك	٨٨٥	١ر٤٤٥	٢ر٩	٩١ر٤٧٥
الســـليمانية	٨٠٤	١ر٧٧٤	٢ر٢	٤٧ر٢٤٢
الديوانيـــة	٦٧٧	١ر٩٦٦	٢ر٩	٦١ر٤١٦
المجمـــوع	٢٢ر٤٦٠	٩٠ر٢٩١	٤ر٠	٥ر٧٥٦ر٠٤٢

ملاحظة (١) وتشمل المدخولات الناتجة عن بيع المنتوجات والتصليحات

(١٨)

العراقية حسب الاولوية

مجموع المدخولات (بالدنانير)	كلفة الزيت + الكهرباء	كلفة الزيت + الكهرباء	مجمل القوة بالحصان	قيمة الماكنة قيمتها بالدنانير	الاجرة لكل عامل
٢٣٫٠٨٨٫٩٨٤	٤٩٢٫٢٧٧	٩٫٩٣٣٫٣٢٦	١١٢٫٥٤٤	٨٫٨١١٫٩٢٢	١٠٠
٢٫٢١٦٫٦١٩	٤٤٫٨٥١	١٫١٩٦٫٢٠٧	٧٫٩٨١	٨٧٥٫٥٩٨	٤٣
٣٫٧١٧٫٠١٢	١٠٢٫١٨٢	١٫٣١١٫٨٥٩	٢٠٫٢٢٤	١٫٨٦٣٫٧٨٢	٥٧
١٫٥٠٩٫٨٧١	٤٠٫٤٠٩	٣٣٧٫٨٥٧	٦٫٢٣٥	٣٨٧٫٧٧٩	٢٣
١٫٣٨٠٫٨٤٧	٢٣٫٢٩٠	٤٣٣٫٦٢٥	٩٫٠٩٣	٧١٢٫٩٢٣	٤١
٤٦٢٫٩١٦	٢٣٫٠١٦	١٢٤٫١٤٢	٥٫١٨٩	١٨٤٫٥٢٨	٢٢
٦٧٣٫٩٢٦	٢٠٫٥٩٣	١٦٠٫٤٦٥	٢٫٧٦٦	٣٦٠٫٤٦٦	٣٤
٢٫٠٨٦٫١٦٥	٧٧٫١٨٠	٦٠٩٫٢٣٧	٤٫٠٢٩	٢١٢٫٩٢١	٤٩
٢٫٣٣٢٫٨٢٧	٦٩٫٤١٢	٣٠٥٫٥٥٤	٩٫٥٢٠	٦٩٥٫١١٢	٦٣
٢٥٠٫٥٩٣	٣٠٫٠١١	٦٦٫٥٣٠	٥٫٦٢١	٥٥٥٫٢١٧	٢٥
٢٩٤٫٢٥٦	١٥٫٢٨٧	٧٧١٫٤١٧	٣٫٤٢٥	١٣٠٫١٦٨	٣٠
٣٥٩٫٢٣٧	٢٣٫٦٥٧	١٢٠٫٦٢٠	٢٫٦٧٢	٢١١٫٢٠٣	٣٧
٣٦١٫٧٤٣	٩٫٣٤٠	١٤٤٫٨٠٦	٧٢٥	٩٩٫٠١١	٢٧
٤٦٣٫١٠٢	٢٣٫٨٢٠	٢٠٨٫٣٥٨	٥٫٧٨٦	٥٥٦٫٠٣٣	٣١
٣٩٫١٩٨٫٠٩٨	٩٩٥٫٥٢٥	١٥٫٠٢٤٫٠٠٣	١٩٥٫٨٢٠	١٥٫٦٥٧٫٩١٣	٦٤

والمصادر الاخرى .

الجدول (١٩)

توزيع المؤسسات حسب الاحجام

الحجم عدد العمال	عدد المؤسسات	مجموع العمال
١	١٠ر١٥٧	١٠ر١٥٧
٢	٥ر٦٥١	١١ر٣٠٢
٣	٢ر٨٠٥	٨ر٤١٥
٤	١ر٣٨٣	٥ر٥٣٢
٥	٨٠٤	٤ر٠٢٠
٦	٤٣٢	٣ر٥٩٢
٧	٢٣٢	١ر٦٢٤
٨	١٨٢	١ر٤٥٦
٩	٨٧	٧٨٣
١٠	٩٨	٩٨٠
١١	٥٢	٥٧٢
١٢	٦٤	٧٦٨
١٣	٦٤	٨٣٢
١٤	٢٤	٣٣٦
١٥	٣٢	٤٨٠
١٦	٢٣	٣٦٨
١٧	١٢	٢٠٤
١٨	٣٨	٦٨٤
١٩	٢٦	٤٩٤
٢٠ ـ ٢٩	٦٨	١ر٥٨٢
٣٠ ـ ٣٩	٤٨	١ر٦٠٤
٤٠ ـ ٤٩	٢٠	٨٣٤
٥٠ ـ ٩٩	٦٣	٤ر١٦٥
١٠٠ ـ ١٤٩	٢٣	٢ر٦٩١
١٥٠ ـ ١٩٩	١٦	٢ر٦٥٤
٢٠٠ ـ ٢٤٩	٢٠	٤ر١٨٢
٢٥٠ ـ ٢٩٩	٥	١/٣١٥
٣٠٠ ـ ٣٩٩	١٥	٤/٦٩٥
٤٠٠ ـ ٤٩٩	٤	١ر٨٢٥
٥٠٠ ـ ٩٩٩	٨	٥ر٣٣٦
١٠٠٠ فما فوق	٤	٧ر٨٠٩
المجموع	٢٢ر٤٦٠	٩٠ر٢٩١

الجدول (٢٠)

المراحل الاربعة لمنهاج آرثر · دى · لتل

المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة
معمل نسيج الحرير الاصطناعى	منسوجات الحرير الاصطناعى	معمل الحرير الاصطناعى	الفرن العالى للفولاذ
معمل استخراج الكبريت	طرق الفولاذ	الاثيلين	كلوريد اليوليفينيل
معمل الورق	الاسمدة	اليوليتيلين	الصودة الكاوية
صناعات التمور			صناعات التمور

تحسين المنتوجات الزراعية والمنتوجات المعدنية ومواد البناء

٠٠٠ر٠٠٥ر٧دينار ٠٠٠ر٠٠٠ر١٤دينار ٠٠٠ر٠٠٥ر١٣دينار ٠٠٠ر٠٠٠ر٨دينار

المصدر :ـ تقرير شركة ارثر دى لتل حول منهاج الانماء الصناعى فى العراق

	المبلغ المستثمر (بملايين الدنانير)	الناتج السنوى بتوصيات ارثر · دى · لتل
انتاج خيوط والياف الحرير الصناعى	٣ر٤٤	٧ ملايين باوند · الياف ٣ ملايين باوند · غزول
معملين ـ لنسج ٢٥ مليون متر مربع وغزل ٧ ملايين متر مربع	٤ر٢٧	٢٥ مليون متر مربع نسيج ٧ ملايين متر مربع (غزل)
الصودا الكاوية بالكلورين	١ر٣	١٠ر٠٠٠ طن ٨ر٣١٥ طن
الكبريت	١ر٠٧	٩٠ر٧٥٠ طن(١)
سلفات الامونيوم		٢٥٠ر٨٠٠ طن(١)
حامض الكبريتيك	٦ر١٥	٢١٤ر٥٠٠ طن(١)
افيلين	١ر٩٦	٤٠ مليون باوند
مولي افيلين	٣ر٥	٣٥ مليون باوند
رغوف البولي افيلين	٠ر٠٢	١ مليون باوند
انابيب البولي ايفلين	٠ر٠٢	١ مليون باوند
كلوريد البولي فينيل	٠ر٩٦	١٠ ملايين باوند
مواد البناء		
متطلبات ١٩٦٠ :ـ		
الطابوق ـ البخار ـ معدات التجفيف فى ٨٠ ماكنة + ٢٣ الى ٣٥ ماكنة جديدة	٠ر٠٢٥ × ٨٠ = ٢	القابلية الفعلية زيدت ٥٠٪
منتجات الكونكريت		
المواد الخفيفة للخلط مع السمنت	٠ر٠٠٤ × ٤٠ = ٠ر١٦ ١ر٠ × ؟	٢٠٠ـ٣٠٠ متر فى اليوم الواحد
طاحونة ورق	٠ر٧٨	٤ر٧٠٠ ـ ٤ر٢٠٠
مجازر ـ بغداد	٠ر٣٦	
موصل ٥	٠ر١٥	
صفائح الفولاذ	١ر٠١	٦٠ر٠٠٠ طن متري

(١) اوصى المصرف الدولي بطاقة قدرها ١٠ر٠٠٠ طن من الكبريت ، و ٥٠٠٠ طن من سلفات الامونيوم

المصدر ـ ملخص عن تقرير آرثر دى ليتل وتقرير المصرف الدولي ·

تكاليف التشغيل السنوية (بملايين الدنانير)	العمال	الواردات المتوقعة
١ر٧١	ماهرين ـ ١٤٩٦ ساعة عمل فى اليوم غير ماهرين ـ ٧٤٦٠ ساعة عمل فى اليوم الامر يتوقف على التدريب	تكاليف الانتاج ـ ١٩٢ فلس الواحدة (سعر الاستيراد ٢٠٨ فلسا) ٠ أسعار الانتاج أعلى قليلا من أسعار الاستيراد
٠ر٣٦ (تقريبا)	ماهرين ـ ٤٨ ساعة عمل فى اليوم غير ماهرين ـ ١٩٣ ساعة عمل فى اليوم	(١٠٪ اذا بيع المنتج بسعر ٣٠ دينار للطن)
٠ر١٥ ٠ر٦٣	٣٦٣ ساعة عمل فى اليوم	١٤ر٩٪ البيع بسعر ١١ دينارا للطن ٤٢ر٨٪ البيع بسعر ١٥ دينارا للطن ١٣ر٥٪ البيع بسعر ١٦ دينارا للطن
٠ر٤٩ ٠ر٣ ٠ر٠٢ ٠ر٠٢ ٠ر٢١		١٠٪ البيع بسعر ١٨ر٥١ فلس للباوند ١٧٪ البيع بسعر ١٠٨ فلس للباوند ٣٣٪ ٣٤٪ ١٦ر٥٪ البيع بسعر ٩٠ فلس للباوند

فهى استخدام الايدى العاملة طوال السنة

خمسون عاملا للوحدة

١٠٠ ـ ١٥٠ رجل (باستثناء جمع القصب)

و ٣٠٠ر٠٠٠ من حامض الكبريتيك ٠

الجدول (٢٢)

الاســـــتيرادات

المنتوج	١٩٥٤	تقدير ١٩٦٠ (ارثر لتل)	كمية الانتاج الموصى به من قبل آرثر لتل
الورق ومنتجات الورق بالطن المترى	١٣ر٢٩٦	٢٥ر٠٠٠	٤ر٥٠٠
الحرير الصناعى بالاطنان المترية			٣ر١٥٠
الخيوط	٩٣٠	١٦ر٥٠٠	١ر٣٥٠
الالياف	٤٩٩	١ر٥٠٠	٣ر٩٠٠
منسوجات تامة	٦ر٠٠٠	٢ر٤٠٠	

الجدول (٢٣)

المنهاج الريفى كما تمت الموافقة البدائية عليه[١]

المناهج الفرعية	منهاج الست سنوات	عدد العوائل(٢) المرحلة الاولى من منهاج الست سنوات (٢ـ٣ سنوات)
	دينـــار	دينـــار
تحسين القرى الموجودة	٨٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠
مستوطنات جديدة فى أراضى جديدة	١٥ر٠٠٠	٥ر٠٠٠
منهـاج انشاء المؤسسات فى الوية العمارة والكوت والمنتفك والديوانية والبصـرة	٣٠ر٠٠٠	٧ر٠٠٠
المجموع	١٢٥ر٠٠٠	٣٢ر٥٠٠

(١) لن تبدأ الاعمال الانشائية الا بعد مدة ١٢ شهرا على الاقل .

(٢) الكلفة التقريبية للعائلة الواحدة :ـ

(أ) التحسين ١٠٠ دينار

(ب) مستوطنات جديدة ٢٠٠ دينار

(ج) تأسيس المزارع ٣٠٠ دينار

الجدول (٢٤)

كشف الميزانية الموحدة

(بملايين الدنانير)

	١٩٤٩ ـ ٥٠ حقيقي	١٩٥٢ ـ ٥٣ حقيقي	١٩٥٥ ـ ٥٦ حقيقي
المدخولات :ـ			
الميزانية الاعتيادية	٢٨ر٦	٥٠ر٥	٥١ر٠
المدورة	٦ر٦	٧ر٢	١٢ر٢
الميزانية المستقلة	٣ر٥	ـ ر٣١	٥٩ر٢
منها لمجلس الاعمار	ـ	٢٩ر٠	٤٣ر٢(٢)
مجموع المدخولات(١)	٣٨ر١	٨٧ر٩	١١٩ر٨
المصروفات :ـ			
الميزانية الاعتيادية	٣٠ر٠	٤٤ر٥	٥١ر٥
الميزانية المدورة	٧ر٣	٧ر٣	١٢ر٣
الميزانية المستقلة	٣ر٤	١٤ر٠	٤٥ر٥
منها لمجلس الاعمار	ـ	٨ر٣	٢٩ر٥
مجموع المصروفات(١)	٤٠ر٢	٦٤ر٩	١٠٦ر٧

١) مع حذف الاشياء المذكورة المعروفة

٢) زائدا ٣٧ مليون دينار مدوره من السنة الماضية حسب التخمينات ٠

المصدر ـ نشرة منظمة (لوكالة الاغاثة القابلية التابعة للامم المتحدة)

( ) الربع سنوية المرقمة ١٣ لشهر نيسان ١٩٥٦ ٠

الجدول (٢٥)

مصدر واردات الميزانية الاعتيادية

مصدر الواردات	١٩٤٩ـ٥٠ الحقيقية بملايين الدنانير	٪	١٩٥٢ـ٥٣ الحقيقية بملايين الدنانير	٪	١٩٥٥ـ٥٦ التخمينية بملايين الدنانير	٪
ضرائب غير مباشرة	١٤٫٤	٥٠٫٣	١٩٫١	٣٧٫٨	٢٣٫٠	٤٥٫١
رسوم كمركية	(٧٫٧)	(٢٦٫٩)	(١١٫٦)	(٢٢٫٩)	(١٥٫٩)	(٣١٫١)
ضرائب زراعية	(٤٫٠)	(١٧٫٢)	(٣٫٩)	(٧٫٧)	(٣٫١)	(٦٫١)
ضرائب مباشرة	٣٫٧	١٢٫٩	٣٫٦	٧٫١	٣٫٠	٥٫٩
المصالح العامة	٣٫٨	١٣٫٣	٤٫٥	٨٫٩	٤٫٨	٩٫٤
ضرائب أخرى	٣٫٥	١٢٫٣	١٫٨	٣٫٦	٢٫١	٤٫٠
المجموع باستثناء النفط	(٢٥٫٤)		(٢٩٫٠)		(٣١٫٩)	
واردات النفط	٣٫٢	١١٫٢	٢١٫٥	٤٢٫٦	١٨٫١	٣٥٫٥
المجموع	٢٨٫٦	١٠٠	٥٠٫٥	١٠٠	٥١٫٠	١٠٠

النسبة المئوية للضرائب من الواردات (باستثناء النفط)

جميع الضرائب منها	٧٧٫٠	٧١٫٤	٧٨٫٧
الضرائب المباشرة	١٥٫٨	٥٫٥	٩٫٢
الضرائب غير المباشرة	٦١٫٥	٦٥٫٩	٦٩٫٥

المصدر ـ النشرة الاقتصادية الربع سنوية المرقمة ١٣ لشهر نيسان ١٩٥٦ لوكالة الاغاثة العالمية التابعة للامم المتحدة ( )

الجدول (٢٦)

معاملات المصرف المركزى والمصارف التجارية

(١٩٥١ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦)

بملايين الدنانير العراقية

المصرف المركزى	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٥٦	
الموجودات الاجنبية	٤٠ر٦	١٠٥ر٢	١٣٥ر٧	(أ)
طلبات على الحكومة	٦ر٧	١٥ر٤	١٩ر٧	(ب)
الالتزامات المالية :				
المصارف التجارية	٩ر٠	١١ر٤	١٢ر٣	(جـ)
القطاع الاهلى	٣٢ر٢	٤٣ر٩	٤٥ر٩	(جـ)
مجلس الاعمار	٣ر٤	٥٩ر٧	٧٢ر٧	
المصارف التجارية				
الموجودات الاجنبية	١٣ر٧	٢١ر٨	٢١ر٦	(د)
طلبات على الحكومة	٢ر٦	١ر٥	١ر٨	(د)
طلبات على القطاع الاهلى	١١ر٣	٣١ر١	٣١ر٩	(د)

أ) نهاية شهر تشرين الاول

ب) نهاية شهر أيلول ١٩٥٦

ج) نهاية شهر حزيران ١٩٥٦ .

د) نهاية شهر مارت ١٩٥٦

المصدر ـ الاحصاءات العالمية ـ شباط ١٩٥٧

الجدول (٢٧)

مساهمة المصرف الصناعى باسهم

من رؤوس اموال الشركات الاهلية

	القيمة الاسمية بالدينار
شركة السمنت العراقية	ـ/ ٢٤٣ر٧٥٠
شركة استخراج الزيوت النباتية المحدودة	ـ/ ٣٠ر٠٠٠
شركة تجارة وطحن الحبوب العراقية	ـ/ ٣٠ر٠٠٠
شركة الغزل والنسيج العراقية المحدودة	ـ/ ٢٢٥ر٠٠٠
شركة الدباغة الوطنية المحدودة	ـ/ ٤٣ر٧٥٠
شركة كرى الانهر واحياء الاراضى المحدودة	ـ/ ٦٢ر٥٠٠
شركة صناعة الجوت العراقية المحدودة	ـ/ ٢٥٠ر٠٠٠
المجموع	٨٨٥ر٠٠٠

المصدر ـ النشرة الربع سنوية وكالة الاغاثة العالمية التابعة للامم المتحدة المرقمة ١٣ لشهر نيسان ١٩٥٦ ٠

الجدول (٢٨)

المصرف الصناعى ـ القروض والتسديدات كما فـ (٣١) آذار

السنة	مجموع المبالغ المقرضة	عدد المقترضين	المبالغ المسددة الى المصرف الصناعى
فى ١٩٥١ـ١٩٥٢	ـ/٧٥٣ر٧٧١	٣٥١	ـ/٠٦٢ر٢١٦
فى ١٩٥٢ـ١٩٥٣	ـ/٩٥٠ر٦٥٦	١٥٣	ـ/٧٣٧ر١٩١
فى ١٩٥٣ـ١٩٥٤	ـ/١٤٠ر٧٣٤	١٨١	ـ/٩١٤ر٣١٩
المجموع	ـ/٨٤٣ر٢ر١٦٢	٦٨٥	ـ/٧١٣ر٨٠٧

المصدر ـ ملخص الاحصاء ١٩٥٣ـ١٩٥٤

ملاحظة ـ ان هذه الارقام تمثل فعاليات المصرف فى جميع الالوية للسنة المالية المنتهية فى ٣١ آذار

الجدول (٢٩)

المصرف الزراعى ـ القروض والتسديدات لغاية آذار ١٩٥٤

السنة	مجموع المبالغ المقرضة	عدد المسلفين	المبالغ المسددة
فى ١٩٥١ـ١٩٥٢	ـ/١٧١ر٠٥٢ر٢	٧٧٠ر٨	ـ/٢٧٣ر٠٧٢ر١
فى ١٩٥٢ـ١٩٥٣	ـ/٨١٠ر٦٥٩	٢٤٦ر١	ـ/٢٢٣ر١٤٦
فى ١٩٥٣ـ١٩٥٤	ـ/٦٩٣ر٣٥٣ر١	١٨٦ر٢	ـ/١٤٨ر٢٤١
المجموع	ـ/٦٧٤ر٠٦٤ر٤	٢١٢ر١٢	ـ/٦٤٤ر٤٦١ر١

المصدر ـ وزارة الاقتصاد ـ ملخص الاحصاء ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤

الجدول (٣٠)

مجمل مدخولات العراق من العملة الاجنبية

بملايين الدنانير

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	النصف الاول في ١٩٥٥
معاملات قطاع النفط	٧ر٤٢	١٩ر٣٢	٤٨ر٤٤	٥٥ر٤٣	٦٦ر٧٤	٩٣ر٧٢	٤٥ر٤٩
البضائع والخدمات الاخرى	٢٦ر٠٣	٣٣ر١٠	٢٢ر٥٣	٢٣ر٠٤	٢٠ر٦٨	١٥ر٨٠	١٠ر٨١
الصادرات ـ تسليم ظهر الباخرة							
الواردات (سيف)	٢٨ر٩٤	٤٣ر٢٤	٤٨ر٦١	٥٦ر٩١	٦٨ر٧٠	٩٠ر٨٠	٤٠ر٢٦
الخدمات	٤ر٣٠	٠ر١٧	٠ر٨١	٠ر٠٧	٠ر٢٧	٣ر٢٢	٠ر٢٩
المجموع	١ر٣٩	١٠ر٣١	٢٦ر٨٩	٣٣ر٨٠	٤٨ر٢٩	٧١ر٨٧	٢٩ر٧٤
المنح ورؤوس الاموال الاهلية الاخرى	٠ر٨٣	٠ر٣٩	١ر٢٥	٠ر٩٢	٠ر٩٩	٠ر٨٧	٠ر٠٥
المنح الرسمية والقروض الطويلة الامد	٢ر٥٣	٠ر٢١	١ر١٢	٠ر٩٢	٠ر٧٠	٠ر١٩	٠ر٩٢
صافي الاخطاء والسهو	٣ر٩٣	٨ر٣٩	١٢ر٨٧	٠ر١٦	٣ر٢١	٢ر٤٠	٦ر٣٧
المجموع للقطاع الغير النفطي من (أ)	٠ر٨٢	١٨ر٨٨	٣٧ر٣٩	٣٣ر٦٤	٤٣ر٣٩	٧٣ر٢١	٣٦ر٩٨
حركة النقل	٨ر٢٤	٠ر٤٤	١١ر٠٥	٢١ر٧٩	٢٣ر٣٥	٢٠ر٥١	٨ر٥١

المصدر ـ صندوق النقد الدولي الكتاب السنوي لميزان المدفوعات
جدول ٢ ـ المعاملات الدولية ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥

الهوامش

(١) بلغت قابلية الهند الاستثمارية فى بداية مشروع الخمس سنوات الاولى حوالى (٦) بالمائة من الدخل القومى · ولا تعدو نسبة الاستثمار حتى فى ألمانيا ـ وهى أعلى نسبة فى العالم ـ (٢٨) بالمائة ·

(٢) انماء العراق الاقتصادى ، تقرير المصرف الدولى ، بالتيمور ١٩٥٢ ·

(٣) اعمار العراق ـ خطة للعمل ـ مجلس الاعمار العراقى ، ١٩٥٥ ·

(٤) الا انه من الممكن وجود اختلاف يعود الى ان الغرض من بعض استيرادات الشركات هو سد الحاجات الآنية وليس الاستثمار المنتج ·

(٥) كان انخفاض الانتاج فى العربية السعودية من (٤ر٤) مليون طن الى (٨ر٢) مليون طن ، وفى الكويت من (١ر٥) مليون طن الى (٣ر٢) مليون طن ·

(٦) فأحواض النفط الافريقية الجديدة قد تقلل من طلب أقطار أوربا الغربية على نفط الشرق الاوسط ·

(٧) الدكتور محمد جواد العبوسى ـ دراسة فى نظرية التخلف الاقتصادى ـ دراسات اقتصادية عن الشرق الاوسط ، ١٩٥٤ (الصفحتان ١٤٢ ـ ١٤٣) ·

(٨) ان قرض الثرثار الذى منح فى عام ١٩٥١ لا يشذ فى الحقيقة عما ذهبنا اليه أعلاه ، فقد ابرم ادراك مدى زيادة العوائد النفطية ، وجرت تصفيته بسرعة فيما بعد ·

(٩) اللورد سولتر ـ اعمار العراق ـ خطة للعمل ، نيسان ١٩٥٥ ·

(١٠) يقول اللورد سولتر : « على الرغم من ان المجلس قد صرف أقل بكثير مما خمنه ، فعند مطالبة جهة ما بمشروع لم يرد فى المنهاج ، مهما كانت مزاياه الجوهرية ، كان الجواب اما رفضا لتقديم منحه للمشروع (وكان هذا الرفض مدعاة للاسف الشديد فى بعض الاحيان) ، أو تقديمها بشكل قرض ، اسميا على الاقل ، مما أدى الى حدوث ارتباك فى مالية المجلس » ·

(١١) ان القانون النافذ المفعول الآن هو القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل لقانون المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار ووزارة الاعمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ ·

(١٢) من الواضح ان فى الجدول (أ) من القانون بعض النقص · فقد قدر فيه مجموع الايرادات لخمس سنوات بـ (٢١٥) مليون دينار ، فى حين ان مجموع المصروفات الواردة فى الجدول تبلغ (٢١٨ر٨٨١ر٣١٩) دينارا ·

(١٣) انماء العراق الاقتصادى ـ بلتيمور ، ١٩٥٢ ٠

(١٤) لقد تقرر ذلك قبل صدور تقرير آرثر دى ليتل ٠

(١٥) الا ان الواردات قدرت ، مرة أخرى ، أقل بكثير من حقيقتها ٠

(١٦) انه لمن الضرورى وضع احصاءات أكثر حسبما اقترح اللورد سولتر وبعثة البنك الدولى ٠

(١٧) ان تقدير منظمة التعاون العالمية (الامريكية) للدخل القومى لسنة ١٩٥٥ هو (٩٦٠) مليون دولار ، أى ما يعادل (٣٤٣) مليون دينار ٠

(١٨) راجع الفصلين الرابع والتاسع ٠

(١٩) باستثناء محاصيل الرز فى الجنوب ٠

(٢٠) لقد أخذت قياسات تصريف نهرى دجلة والفرات منذ سنة ١٩٠٦ و١٩٢٤ على التوالى ٠ وقد بلغ تصريف دجلة فى بغداد نحو (٣٨ر٨) مليار متر مكعبا بالسنة ، بينما بلغ تصريف نهر الفرات فى هيت (٢٦ر٤) مليار متر مكعبا بالسنة ٠ وفيما يلى أرقام تصريف تقل عن المعدل للنهرين المذكورين فى بعض السنوات :

	بمليارات الامتار المكعبة	
	دجلة	الفرات
١٩٢٥	١٩ر٩	١٦ر٥
١٩٣٠	١٥ر٧	١٢ر٠
١٩٣٢	٢٧ر٦	١٦ر٩
١٩٣٤	٢٧ر٣	١٧ر٨

وعلى النقيض من ذلك ، كانت تحدث فيضانات جسيمة منذ اقدم العصور ٠ اما فى السنوات الاخيرة ، فقد تكررت هذه الفيضانات خلال فترات تتراوح بين العامين والثلاثة أعوام ٠ وقد كان فيضان نهر دجلة فى عام ١٩٠٦ ، وفيضانات نهر الفرات فى عامى ١٩٢٩ و١٩٤٨ من اسوأ الفيضانات التى عرفت حتى الآن ٠

(٢١) ان الاضرار التى الحقها فيضان عام ١٩٥٤ بالطريق العام الرئيسى وحده كان اصلاحها قد كلف مبلغا قدره (٣٤٣) ألف دينار ٠ اما مجموع الاضرار الناجمة عن الفيضان المذكور فقد قدرت بنحو (٢٥) مليون دينار ٠

(٢٢) لضحالته ٠

(٢٣) نهر دجلة فى منطقة شرقاط ٩٠٦٠
الزاب الاسفل ٣٥٠٠
١٢٥٦٠
اطرح من المجموع ما يستوعبه منخفض الثرثار ٠ ٩٠٠٠
٣٥٦٠

(٢٤) ان هذا الرقم قد أخذ من مطبوعات الحكومة العراقية (مشاريع

الرى الرئيسية) الصادر فى سنة ١٩٥٦ · اما تقرير مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ فيضع الرقم (١ر٦) ملايين متر مكعبا ·

(٢٥) يشمل هذا (٨ر٣٨) مترا مكعبا من نهر دجلة ، (٤ر٣٦) مترا مكعبا من نهر الفرات · ان هذه الارقام هى معدل المجرى السنوى · وهذا المعدل مأخوذ من اخفض مستوى لسنتى الجفاف المتعاقبة ، وهى (٢ر٣٢) و (٢ر١٧) مترا مكعبا على التوالى (كما ذكره سولتر ، صفحة ١٧٤) ·

(٣٦) دوكـــــان	٦ر٨	بليون متر مكعب
دربندخـــــان	٣ر٧	بليون متر مكعب
الحبـــــانية	٣ر٢	بليون متر مكعب
	١٣ر٧	بليون متر مكعب

(٢٧) تقرير بعثة هيك ، الذى استشهد به سولتر فى (ص ١٧١ ـ ١٧٢) · وتقرير (نابن ـ تبت وأبت مكارثى) تقدر الاراضى المزروعة بـ (١٣) مليون مشارة من مجموع (٢٢) مليون مشارة من الاراضى القابلة للزراعة ·

(٢٨) ان التركيز يقل فى أوقات الفيضانات · فان معدل التركيز $\frac{٣٠}{١٠٠ر٠٠٠}$ والذى هو أقل من الحد المباشر للخطورة $\frac{٧٠}{١٠٠ر٠٠٠}$ ، ولكن تراكمه يؤدى الى اضرار · ثم ان للفرات الاسفل ، حيث يصل تصريف المياه ، درجة من التركيز تعادل $\frac{٩٠}{١٠ر٠٠٠}$ ، أى انها فوق درجة الخطر ·

(٢٩) تقرير بعثة البنك الدولى للانشاء والتعمير ، ص (٢٠٤) ·

(٣٠) باستثناء الثرثار وأبو دبس ·

(٣١) تقرير (نابن ـ تبت ـ وأبت ـ مكارثى) ·

(٣٢) مذكرة منظمة الغذاء والزراعة عن الرى فى العراق ، طهران ، سنة ١٩٥٤ ، ص (١١) ·

(٣٣) قتبست من تقرير اللورد سولتر ، (ص ١٨٠) ·

(٣٤) مجلس الاعمار ووزارة الاعمار ـ التقرير السنوى للسنة المالية ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ الذى نشر فى سنة ١٩٥٧ · ان بعض الارقام تتضارب مع أرقام تقرير ثانى (مشاريع الرى الرئيسية) ، الذى نشر سنة ١٩٥٦ · فمثلا تكاليف مشروع الطويريج قدرت بـ (٦١ر٠٠٠) دينار لكل (٤١ر٣٠٠) مشارة ·

(٣٥) كما ذكره اللورد سولتر ، راجع (ص ٥٠) ·

(٣٦) بالرغم من ان (٥٧٪) من السكان العاملين يزاولون الزراعة ، فان مقدار ما تضيع الزراعة الى الدخل القومى هو (٢٤٪) فقط · ان معدل

الرواتب والاجور لسكان المدن ، وعددهم مليونان ، هو (٢ر٦٥) مليون دينار ، أو (٣٢ر٦) دينار لكل شخص ٠

(٣٧) تقرير اللورد سولتر ، راجع (ص ٧٤) ٠

(٣٨) راجع الفصل التاسع ، المالية العامة وتعبئة الموارد ٠

(٣٩) قدم الاقتراح الاخير من قبل بعثة البنك الدولى للانشاء والتعمير (ص ١٠٣) ٠

(٤٠) استنادا الى تقرير (نابن ـ تبت ـ ابت مكارثى) ، هناك حوالى (٢٢) مليون مشارة من الاراضى التى تروى سيحا ، منها (١٣) مليون مشارة فقط مرواة ، وقسم منها مرواة جزئيا فقط ٠

(٤١) انظر نشرة الحكومة العراقية ـ اسبوع الاعمار الثانى ١٩٥٧ (ص ٦١) ٠

(٤٢) من هذا العدد تم توطين (٣ر٠٢٣) عائلة فى منطقة سنجار التى تعتمد على الامطار ٠ ويبدو ان الفشل كان حليف معظم هؤلاء المستوطنين ٠ كما يبدو ان ذلك أدى الى ضم مساحات كبيرة من الاراضى الاميرية الى أصحاب الاراضى الاغنياء ٠ أنظر كتاب الدكتور وورنر (الاصلاح والتقدم الزراعى فى الشرق الاوسط) ٠

(٤٣) باعطاء الشيخ حق اختيار نصف مجموع الاراضى له وللمستأجرين منه بصورة مباشرة ٠

(٤٤) قد يكون ، فى هذه الحالة ، أمر فرض ضريبة أكثر تفاوتا على استعمال الماء أعظم انصافا ، وقد يسهل جمع هذه الضريبة كما هى الحال فى مشاريع الهند التى سبق ذكرها ٠

(٤٥) لقد سبق ان وافق مجلس النواب عام ١٩٤٥ على مسودة قانون يسمح بتحقيق ذلك ، ولكنه لم ينل موافقة مجلس الاعيان ، فبذلك لم يصبح قانونا ٠

(٤٦) مؤسسة الغذاء والزراعة ، مركز مشاكل الارض فى الشرق الادنى ، العراق تشرين الاول ١٩٥٥ ، مشروع الريف رقم (٥) ، حسن محمد على ، لجنة اعمار الاراضى الاميرية (توزيع الاراضى على المستوطنين) ٠

(٤٧) ونفس الشىء ينطبق على المساحات الجديدة التى تم توفيرها بواسطة مشاريع الرى الجديدة ٠ ففى مشروع المسيب الكبير ، مثلا ، يحتمل ان تستفيد الاراضى الخاصة الشبه مملوكة أكثر من الاراضى الاميرية الصرفة التابعة للمستثمرين ٠

(٤٨) اذا ما رفضت وكالة التمويل الخارجى القيام بتمويل المشروع ما لم تفرض رسوما مناسبة عن تجهيز الماء (أو تزاد الضرائب) ، فقد يقبل أصحاب الاراضى عندئذ بالدفع باعتباره الوسيلة الوحيدة للحصول على حصتهم من المياه ٠

(٤٩) بي · جي · ويست ، مؤسسة الغذاء والزراعة (ملوحة التربة وعلاقتها في الاتجاهات الخاصة بالتوطين واستثمار الاراضي) (ص ٢) ·

(٥٠) ان الاجراءات المذكورة في القسم اللاحق حول موضوع « خطة زراعية عامة » الرامية الى زيادة القروض وتوفير الخدمات الفنية للفلاحين ، لها تاثير مماثل · ولكن لسوء الحظ سيكون عدد الذين ينتفعون منها قليلا ·

(٥١) أنظر « مذكرة حول فائض العمل الزراعي في العراق » الملحقة بهذا الفصل ·

(٥٢) انظر الفصل الخامس · ان ملحق العراق في مجلة « الايكونومست » يؤكد على اهمية بناء طريق رئيسي بهذا الشأن · بيد انه لا يمكن ان تحدث تأثيرات شاملة الا عن طريق برنامج أطول أمدا ·

(٥٣) أنظر عبارة اللورد سولتر البليغة في المقدمة ·

(٥٤) راجع (ص ٤٥ ـ ٤٩) ·

(٥٥) الفصل الخامس في منهاج ١٩٥١ ـ ١٩٥٦ الذي يتضمن تخصيص مليون دينار لردم المستنقعات ، وهو ما اشتمل عليه الفصل الثالث في منهاج عام ١٩٥٥ ·

(٥٦) الفصل التاسع في منهاج عام ١٩٥٥ ، الذي يتضمن تخصيص مبلغ قدره (١٫٢٥) مليون دينار لاحياء الاراضي الاميرية ·

(٥٧) الفصل الثامن في منهاج عام ١٩٥٦ ·

(٥٨) الامر الذي اتبع بصورة ناجحة بالنسبة للقطن ·

(٥٩) لهذا الامر تأثير كبير على الخطة الصناعية ·

(٦٠) تقرير منظمة اغاثة اللاجئين (ص ٨١) يقول ان المصروفات الرئيسية هي :

مخازن حبوب ـ البصرة	٢٫٦٠٠٫٠٠٠	دينار
الموصل	٣٧٥٫٠٠٠	دينار
بغداد	٣٠٠٫٠٠٠	دينار
أربيل	١٨٠٫٠٠٠	دينار
فولاذ	١٥٠٫٠٠٠	دينار

(٦١) جي · دبليو · جايمان ، الغابات وزراعتها في العراق ، ١٩٤٩ · ان وفد العراق للدورة الثامنة لمؤتمر مؤسسة الغذاء والزراعة الدولية الذي عقد عام ١٩٥٥ ذكر ان هذه المساحة تبلغ (٥٠) كيلومتر مربعا ، وقد يعود سبب الاختلاف بين هذين الرقمين الى ان النار تتلف الغابات المخروطية فقط بصورة كاملة ، بينما لا تتلف الغابات النفطية الا الاخشاب فبذلك تجدد الغابات نفسها بنفسها ·

(٦٢) هناك فهرست مذكور في ملحق الفصل الخامس ·

(٦٣) جي · دبليو · جابمان ، الغابات وزراعتها في العراق ، ١٩٤٩ (ص ١٣٥) ·

لقد خمن مستر جابمان بان منطقة مساحتها (٥٠٠ر٥) كيلومتر مربعا ، يقع (٥٠٠) كيلومتر مربعا منها في منطقة الغابات الاميرية الجبلية ، وما تبقى ، وهو (٥٠٠٠) كيلومتر مربعا ، من الارض الصالحة للزراعة والتي تصلها مياه الري ، تقع في السهول · ستدعو الحاجة لانتاج الخشب الكافي اذا ما اضيف الى ما تنتجه غابات البلوط الحالية من خشب ، لتجهيز سكان العراق ، الذين سيبلغ عددهم (١٠) ملايين في المستقبل ، بما يلزمهم من الخشب · ان النقطة الثانية التي يجب ان تدرس هي : هل ان هذه المساحة من الارض الارض متوفرة ، وهل من المعقول ان يستغنى عنها لزراعة الاشجار كجزء من منهاج عام لتطوير استغلال الارض · انه ليس من الصعب ايجاد ما مساحته (٥٠٠) كيلو متر مربعا في المنطقة الجبلية · ولكن هذه المساحة لا تمثل الا جزءا صغيرا من المساحة البالغة (١٧٢٠٠ر) كيلو متر مربعا ، وهي مساحة الارض التي تكسيها الغابات · بالاضافة الى ذلك ، فان أكثر من (٢٥٠٠ر) كيلو متر مربعا من هذه المساحة يتكون من مراعي جبلية أو شبه جبلية ، وهو الجزء الذي يعتبر صالحا لزراعة الاشجار المخروطية ذات الارتفاع العالي ·

وسيتكون القسم المتبقي ، البالغة مساحته (٥٠٠٠ر) كيلومتر مربعا ، أولا ، من جزء صغير نسبيا من أرض تخصص لغرس أشجار القوغ والانواع الاخرى المشابهة التي تنمو بسرعة في وديان المناطق الجبلية ، وثانيا ، من مزارع في أراضي صالحة للزراعة تسقى بمياه الري التي تقع في السهول فاذا كان الرقم الذي يحدده مستر داوسون للاراضي الصالحة للزراعة في العراق والبالغ (٩٢٢٠٠ر) كيلو متر مربعا هو رقم مقبول ، فان نسبة الارض اللازمة لزراعة الغابات تمثل (٥ر٤) بالمائة ·

(٦٤) جي · دبليو · جابمان (منهاج لزراعة الغابات في العراق) ١٩٥٧ (ص ١٩) ·

(٦٥) المشارة الواحدة = ٢٥ر٠ هكتار ·

(٦٦) جي · دبليو · جابمان ـ منهاج لزراعة الغابات في العراق (ص ٢٠) ·

(٦٧) ان المسافة بين حواجز الحماية اذا قيست بحالتها العمودية بالنسبة لاتجاه الريح السائدة يجب ان تكون حوالي عشرين ضعفا بالنسبة لارتفاع الاشجار التي يراد حمايتها · ولكن هذا الرقم يمثل الحد الاعلى · فاذا كان ارتفاع الاشجار (١٥) مترا ، فان هذه المسافة ستكون (٣٠٠) مترا ويجب اكمال حماية الاشجار عن طريق تأسيس حواجز حماية موازية لاتجاه الرياح · وقد تبعد هذه الحواجز عن بعضها بمسافة (٦٠٠) مترا · واستنادا الى هذه الارقام ، فان نسبة المنطقة المزروعة التي يجب ان تخصص لحواجز الحماية ، اذا كان عرض هذه الحواجز (٥) أمتار فقط ، تكون حوالي (١ر١) بالمائة · اما اذا كان عرضها (٣٠) مترا ، فان هذه النسبة ستكون حوالي

(٢ر٢) بالمائة · وهناك فى المنطقة الجافة جدا فى سمرقند مركز تجريبى حيث تشغل حواجز الحماية أكثر من (٨) بالمائة من المساحة الكلية للارض ·

(٦٨) الرواسب فى نهر دجلة للدكتور فؤاد الخورى ·

(٦٩) تقرير البنك الدولى (ص ١٠٣) ·

(٧٠) تعطى الاغنام مثلا ساطعا للبون بين التكاليف الخاصة والعامة ·

(٧١) جى · دبليو · جابمان ، مشروع لتشجير العراق ، (ص ٢٤) ·

(٧٢) راجع (ص ص ٦٨ ـ ٦٩) ·

(٧٣) ولكن بنسبة (٤) بالمائة خلال دورة المياه التى هى (١٢) سنة تكون (٥٠) بالمائة من الاستثمار الاصلى ، مع العلم ان قسما من التكاليف ستصرف على عملية الصيانة ، فبذلك تكون مجردة من الفائض خلال مدة دورة المياه ـ النصف فقط ·

(٧٤) آرثر دى ليتل (خطة للتنمية الصناعية فى العراق) (ص ٤١) ·

(٧٥) ان كلفة العجينة الميكانيكية اقل ، فالمستوردة تكلف (١٠٠) دولارا أو (٣٥) دينارا ، ولكن العجينة الميكانيكية لصنع الورق ، كما هو مبين فيما بعد ، تصنع من القصب وليس من الخشب ·

(٧٦) مواد الخام لمزيد من الورق ، منظمة الغذاء والزراعة ، « دراسات علم الغابات ومنتجات الغابات » المجلد السادس ، روما ، ١٩٥٣ ·

(٧٧) راجع الفصل السابع للمزيد من المعلومات ·

(٧٨) راجع الفصل الرابع وملحقه عن مدى البطالة الزراعية ·

(٧٩) راجع الفصل السابع ·

(٨٠) جى · دبليو · جابمان ، استخدام وتدريب موظفى الغابات فى العراق ، بغداد ١٩٥٧ (ص ٢) ·

(٨١) قارن الفصل الرابع حول اهمية المشاريع الريفية العامة ·

(٨٢) تقرير البنك الدولى للانشاء والتعمير (ص ٤٠ ـ ٤١) ·

(٨٣) الاستاذ ايفرسن ـ السياسة النقدية فى العراق (ص ١٤٦) ·

(٨٤) اللورد سولتر ، اعمار العراق ، (ص ١٦ ـ ١٧) ·

(٨٥) آرثر دى ليتل ، خطة للتنمية الصناعية فى العراق ، كمبردج ، ماسجوستس أيار سنة ١٩٥٢ (ص ٩) ·

(٨٦) لقد عرف هذا منذ أمد بعيد ، راجع ما بينه جى · ميردال ·

(٨٧) قارن الفصل الرابع الفقرة ١٤٨ والجدول (٢) ·

(٨٨) للحصول على تفاصيل عن توزيع الصناعة فى العراق راجع الجدولين (١٨ و١٩) ·

(٨٩) تقرير بعثة البنك الدولى للانشاء والتعمير ، انماء العراق الاقتصادى (ص ١٣٢ ـ ١٣٣) ٠

(٩٠) راجع الفصل الرابع ٠

(٩١) الدكتور محمد جواد العبوسى ـ الدراسات الاقتصادية للشرق الاوسط لسنة ١٩٥٤ ٠ دراسة نظرية التخلف الاقتصادى والتى تناولت العراق بصورة خاصة ٠

(٩٢) على شكل سعر صرف متفاوت مثلا ٠

(٩٣) آرثر دى ٠ ليتل (ص ١١) ٠

(٩٤) راجع الفقرة (١٩٩) أعلاه ٠

(٩٥) تقرير بعثة البنك الدولى للانشاء والتعمير ، (ص ٢٩٤) ، اللورد سولتر (ص ٧٤) ، وتقرير آرثر دى ٠ ليتل (ص ٣٢٤ و٣٦٣) ٠

(٩٦) تقرير البنك الدولى ، (ص ٧٥) ٠

(٩٧) اللورد سولتر ، اعمار العراق (ص ٧٤) ٠

(٩٨) راجع ملحق الفصل السابع حيث توجد معلومات اوفى ٠

(٩٩) تقرير شركة دى مارون اند موسينس المقدم الى الحكومة العراقية حول الدراسة التمهيدية للعجينة والورق لسنة ١٩٥٣ ٠

(١٠٠) اوصى تقرير آرثر دى ٠ ليتل باستعمال مكائن فورد رينير المستوردة بعد تصليحها ٠ وكما ذكر فى (ص ٢٣٤) ان طريقة كالديكور بومبليو لانتاج عجينة الورق ، بما فى ذلك الطرق الاخرى ، لم تكن ذات فوائد اقتصادية ، ولم تصل حتى الآن للدرجة التى توصل اليها المعمل التجريبى ٠

ان هذه الطريقة مستعملة حاليا وبنجاح فى ثمان معامل ببلدان مختلفة ـ كالجزائر ، والبرازيل ، والهند ، وايطاليا ، والمكسيك ، والفلبين ، وجنوب افريقيا والمملكة المتحدة ٠

(١٠١) (ص ٢١٥) ٠

(١٠٢) (ص ٢١٨) ٠

(١٠٣) وفيما لو اثبتت الفحوص ، على ضوء المعلومات الحالية ، صلاحية اكماتيس كوميونس لانتاج الواح الخشب المضغوط ، فمن المحتمل ظهور صعوبات فنية كبيرة أثناء الانتاج العملى ، فضلا عن الصعوبات التى تنجم عن استعمال الاخشاب الاخرى مثل « بوبولوس نيكرا ويوكاليبتوس كامالدولنسيزا » ٠

(١٠٤) الفصل الخامس من مشروع اعمار منطقة البحر الابيض المتوسط ٠

(١٠٥) ان كثافة اليوكاليبتوس كامالد وللنسيزا تزيد على كثافة البوبولوس نيكرا بحوالى (٥٠ ٪) ٠

(١٠٦) التقرير الموجه الى الحكومة العراقية حول زراعة اليوكاليبتوس ٠

(١٠٧) اعداد العجائن وقصرها بالكبريت من اليوكاليبتوس المزروع فى اسرائيل (نشرة مجلس الاعمار الاسرائيلى المحلية لسنة ١٩٥٦) ٠

(١٠٨) خطة لزراعة الغابات فى العراق ، بغداد ، ١٩٥٧ ٠

(١٠٩) راجع (ص ٢١٥) من تقرير آرثر دى ٠ ليتل ، خطة للتنمية الصناعية فى العراق ٠

(١١٠) تقرير الحكومة العراقية عن الدراسة الاولية للورق وعجينة الورق منظمة الغذاء والزراعة الدولية ، روما ، أيلول ١٩٥٣ ٠

(١١١) ان (٥ر٣٧ ٪) من منتجات العجينة تفقد عادة (١٠ ٪) عند تحويلها الى حرير صناعى ٠ وان انشاء مصنع لانتاج العجينة ، بسعة تتراوح بين (٤٠٠٠ ـ ٥٠٠٠) طن من العجينة القابلة للذوبان ، لن يكون اقتصاديا ٠ ومع ذلك ، فليس هناك ثمة سبب يحول دون تاسيس مصنع لانتاج العجينة الكاوية التى تدخل فى صناعة الورق بحيث تشتمل منتجات المصنع على العجينة القابلة للذوبان أيضا ٠ غير ان السعة الاقتصادية للانتاج لمصنع من هذا النوع يجب ان لا تقل عن (١٥٠٠٠ ـ ٢٢٠٠٠) طن سنويا ٠

(١١٢) ان حصة وزارة المعارف من الميزانية قد ارتفعت من (٦ر٢) مليون دينار ، فى عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ الى (٨ر٤) مليون دينار فى عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ ، وصار مجموع حصة الادارات المحلية التى كانت ضئيلة فى السابق (٤) ملايين دينار فى عام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ و (٦ر٤) مليون دينار فى عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ ٠ وهكذا فقد ازداد مجموع الاعتمادات المالية للتربية القومية والمحلية (٦ر٢) مليون دينار بين عامى ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥ ٠

(١١٣) راجع تقرير اللورد سولتر (ص ٨٩ ـ ٩٥) ٠

(١١٤) سنة ١٩٥٤ ٠

(١١٥) سنة ١٩٥٣ ٠

(١١٦) سنة ١٩٥٥ ٠

(١١٧) هناك فى الوقت الحاضر دلائل تشير الى وقوع مثل هذا الامر بالفعل ٠

(١١٨) منظمه الاعمار والرفاه الدولية التابعة لهيئة الامم المتحدة ، النشرة الدورية للتطور الاقتصادى رقم (١٣) ، ميزانيات الحكومة فى بلدان الشرق الاوسط ٠

(١١٩) ان المعاملات المالية العراقية تجرى عن طريق عدد من الميزانيات المستقلة ، وأهم تلك الميزانيات هى ميزانية مجلس الاعمار المستقلة (التى سبق بحثها فى الفصل الثالث) ، والميزانية العادية ٠ وهناك ميزانيات ميناء البصرة ، سكة الحديد الحكومية وحفر الفاو وانحصار التبغ ٠ كما ان هناك

(١٤) ميزانية مستقلة تختص كل منها ببعض الهيئات والمصالح الحكومية المستقلة وشبه المستقلة ، هذا كله الى جانب ميزانيات البلديات (وعددها ١٣٤) · ان أغلب هذه الميزانيات تحصل ـ اما مباشرة أو بصورة غير مباشرة ـ على قسم من عوائدها من الاعتمادات المخصصة فى ميزانية الدولة العامة ، أو بالعكس تساهم فى ايرادات تلك الميزانية مما يفيض لديها من الاموال ·

(١٢٠) الفصل الرابع ·

(١٢١) تقدير لسنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ ·

(١٢٢) (ص ١٧٦) ·

(١٢٣) ميزانيات حكومات بلدان الشرق الاوسط (العراق) (ص ٩٧) ، نشرة منظمة اغاثة اللاجئين التابعة لمنظمة الامم المتحدة ، مقتطفة من جريدة الشعب العدد الصادر فى ٢٧ نيسان ١٩٥٣ ·

(١٢٤) من مجموع المصروفات البالغة (٩) ملايين دينار :

١ر٦	مليون دينارا انفق على الدفاع والامن الداخلى ،
٣ر٩	مليون دينارا على الامور الداخلية وغيرها ،
٢ر٥	مليون دينارا على المشاريع العامة ·
و ٧ر٠	مليون دينارا فقط انفق على التعليم ومشتقاته ·
٤ر٠	مليون دينارا على الصحة ·

ومقدار المصروفات فى عام ١٩٥٦ بلغت أقل بقليل من (١١٠) ملايين الدنانير ·

(١٢٥) راجع تقرير آرثر دى · ليتل (ص ٣٢٧) ·

---

(١٢٦) ان تقرير آرثر دى · ليتل لم يجعل المساهمة فى هذه الشركة مقصورة على البنوك الاهلية ، وحيث ان مصرف الرافدين سيكون أيضا من جملة المساهمين ، فان ملكية المؤسسة الجديدة ستكون حكومية فى الامر الواقع ·

(١٢٧) كانت اهمية الموجودات الاجنبية أكثر بكثير فى الاعوام السابقة لسنة ١٩٥٠ · فان العراق شأنه شأن بقية الدول المتخلفة اقتصاديا ، قد صدر الجزء الاكبر من ادخاراته بسبب قلة فرص الاستثمار المناسب ·

(١٢٨) راجع الفصل الثالث ·

(١٢٩) راجع الفصل الثالث ·

(١٣٠) تتضح لنا سياسة الاستيراد الحر من الحقيقة التالية وهى : ان اهمية الاستيرادات من منطقة العملات النادرة (غير الاسترلينية) قد استمرت فى الزيادة ، على الرغم من استمرار القيود الرسمية على التحويل الخارجى · وحتى وان كانت الاستيرادات من منطقة العملات الصعبة لم تزل خاضعة لاجازة الاستيراد ، فان حصتها من الاموال المستوردة استمرت فى الازدياد ·

للمؤلف

١ ـ الشعب العراقى : نموه وتركيبه

١٨٦٧ ـ ١٩٤٧

نشر بالانكليزية فى مجلة

Oxford Univesity Bulliten of Statistics

٢ ـ الحركات الوطنية والتطور الاقتصادى فى الشرق الاوسط

نشر بالانكليزية فى مجلة

Universities and Left Review

٣ ـ طلائع الثورة العراقيـــــة

العامل الاقتصادى فى الثورة العراقية الاولى

تحت الطبع

دراسات فى الاقتصاد العراقى

١ ـ التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى فى العراق الحديث

١٨٦٩ ـ ١٩٣٩

٢ ـ نحو اقتصاد وطنى موجّه

الثمـــن

(٣٠٠) فلسـا

GENERAL BOOKBINDING CO.
299NY1 318 P 6517
QUALITY CONTROL MARK

LEHMAN LIBRARY

HC
497
.I7
B34

DEC 6 1974

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU58005374
HC497.I7 B34 Siyasat al-i mar al-